المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية.

قسم: السياسات العامة و الأنظمة المقارنة.
تخصص:السياسات العامة ،الاتجاهات الجديدة و العولمة.

الموضوع:

محددات وعوامل السلوك الانتخابي في الجزائر.
بلدية الرمكة نموذجا - ولاية غليزان.

إعداد الطالبة:
فاطمة نـوار .

إشراف الأستاذ:
د/عبد الناصر جابي .

لجنة المناقشة:

أ / بوشرف كمال .....رئيسا.....أستاذ محاضرأ / م و ع ع س.
أ / عبد الناصر جابي ..... مشرفا ومقررا..... أستاذ محاضر أ / جامعة الجزائر02.
أ / زياني صالح .....عضوا مناقشا.....أستاذ محاضر أ/ جامعة باتنة.
أ / بن بخيتة وردة..... عضوا مناقشا.....أستاذة مساعدة – ب- / م و ع ع س.

السّنة الجامعية:2011- 2012.

كلمة شكـر

- أتقدم بالشكر الجزيل إلى :

✓ الأستاذ "**عبد الناصر جابي**" لتحمله مسؤولية الإشراف على العمل و على كل توجيهاته.

✓ الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة .

✓ كل القائمين على المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية.

✓ الأستاذة " **حامية سكينة**" على كل تشجيعاتها.

✓ الأستاذ "**لحسن محمد** "على مساعداته.

✓ الصديقة الأخت : **نسيمة مدور**.

✓ كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل.

فاطمة.

إهداء

- إلى والديا الكريمين " أمي وأبي " حفظهما الله وكل أفراد العائلة.
- إلى الصديقات: نسيمة مدّور ، بلاهدة حنان ، آمنة قاسمي ، يمينة مراح .
- إلى : جمال الدين سحنون .
- إلى كل الزملاء والزميلات بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية الدفعة الأولى .

أهدي هذا العمل المتواضع .

فاطمة

قائمة المختصرات.

ج ت و (FLN)	جبهة التحرير الوطني.
ح إ و (MI)	حركة الإصلاح الوطني.
ح ع (PT)	حزب العمال.
ج وج(FNA)	الجبهة الوطنية الجزائرية.
ح ت ج (PRN)	حزب التجديد الجزائري.
ح م س (HME)	حركة مجتمع السلم .
ت و د (RND)	التجمع الوطني الديمقراطي .
(IND)	المرشحون المستقلون .
ح وأ (MNE)	الحركة الوطنية للأمل .
ح ا (MI)	حركة الانفتاح .

قائمة الجداول :

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	جدول يوضح حصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدوائر الانتخابية لولاية غليزان.	29
جدول رقم 02	جدول يوضح الولايات الأقل مشاركة على المستوى الوطني انتخابات 2007.	31
جدول رقم 03	جدول يوضح نسب تقسيم مساحة منطقة الرمكة	37
جدول رقم 04	جدول يوضح تضاريس بالرمكة.	37
جدول رقم 05	جدول يوضح تقسيم السكان إلى الفئات العمرية حسب الجنس(الرمكة).	39-38
جدول رقم 06	جدول يمثل التراجع الكبيرلعدد الفلاحين بالرمكة.	41
جدول رقم 07	جدول يمثل عدد السكان الذين هجروا إلى خارج الرمكة.	44
جدول رقم 08	جدول يوضح نتائج الانتخابات التشريعية1997بالرمكة .	59
جدول رقم 09	جدول يوضح نتائج الانتخابات المحلية 1997بالرمكة .	59
جدول رقم 10	جدول يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية 1997 وطنيا.	60
جدول رقم 11	جدول يوضح الانتخابات المحلية 2002 بالرمكة .	61
جدول رقم 12	جدول يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات البلدية لولاية غليزان 2002.	62

جدول رقم 13	جدول يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية بالرمكة2007.	63
جدول رقم 14	جدول يمثل نتائج (FIS–FLN) حسب الكثافة السكانية 1991.	68
جدول رقم 15	جدول يمثل المقارنة بين بلدية غليزان وبلدية الرمكة من حيث نسبة المشاركة	74
جدول رقم 16	جدول يبين حجم الأصوات الملغاة وطنيا ومحليا بولاية غليزان وبلدية الرمكة .	75
جدول رقم 17	جدول يمثل اتجاهات الناخبين وطنيا ومحليا انتخابات 2002.	78
جدول رقم 18	جدول يمثل اتجاهات الناخبين وطنيا ومحليا انتخابات 2007	79
جدول رقم 19	جدول يبين فئات السن للمرشحين محليات 2002 بلدية الرمكة.	80
جدول رقم 20	جدول يبين وظيفة للمرشحين محليات 2002 بلدية الرمكة.	81
جدول رقم 21	جدول يبين المستوى التعليمي للمرشحين محليات 2002 بلدية الرمكة.	82
جدول رقم 22	جدول يلخص مدى ثقة الجزائريين في بعض المؤسسات العامة .	91
جـــــدول رقم 23	جدول يمثل بعض الخصائص الاجتماعية لرؤساء القوائم الحزبية بالرمكة.	92
جدول رقم 24	جدول يوضح الأحزاب السياسية التي ترشحت للانتخابات المحلية 1990-1997-2002-2007.	93

قائمة الخرائط :

اسم الخريطة	الصفحة
مخطط يوضح تطور السكان بالرمكة.	38
خريطة بلدية الرمكة.	40
خريطة توضح عدد دواوير الرمكة 33 قبل سنة 1998.	52
خريطة توضح موقع المجازر في ولاية غليزان .	53

ملخص :

يعد السلوك الإنتخابي تبعا للمحددات والعوامل التي تضبطه، مقياسا هاما لمعرفة التغيرات السياسية التي يشهدها المجتمع وهو سلوك جماعي يجري بصفة دورية تبعا للمواعيد الانتخابية، يتم التعبير من خلاله عن المواقف و الآراء السياسية ، غير أنّ هذا السلوك السياسي الجماعي لا يمثل بالنسبة لمجتمع بلدية الرمكة بولاية غليزان الفرصة المواتية للتعبير عن أرائهم و مواقفهم السياسية،الناتجة عن التجربة الأمنية والأوضاع الإجتماعية و الإقتصادية ، مما يعني أنّ هناك أشكال ووسائل سياسية لمجتمع الرمكة غير السلوك الانتخابي يتم التعبير من خلالها ، قد تكون عن طريق مقاطعة المشاركة في الأحزاب السياسية وكل ما هو متعلق بها ترشحا وانخراطا وامتناعا عن حضور كل اجتماعاتها السياسية و حملاتها الانتخابية ... ومقاطعة منظمات المجتمع المدني بصفة خاصة "الجمعيات " وعدم الاهتمام بها، أو الاحتجاجات ذات الآفاق السياسية أو العنيفة أو الإعتصامات،الإضرابات .... وهذا ما حاولنا البحث عنه في هذه الدراسة .

Résumé :

Le comportement électoral, selon les déterminants et les facteurs qui le fixent, est considéré comme étant un moyen important pour mesurer les mutations et les changements politiques que connait la société, et c'est un comportement collectif qui se déroule de manière régulière selon les rendez-vous électoraux, à travers lequel s'expriment les opinions et les positions d'ordre politique

néanmoins, ce comportement politique collectif ne représente guère, pour la commune d'EL RAMKA au niveau de la Wilaya de GHELIZENE, une opportunité d'expression de leurs opinions et positions politiques, résultant de l'expérience sécuritaire et des conditions sociales et économiques ceci dit l'existence d'autres moyens politiques d'expression utilisés par ceux-ci, hormis le comportement électoral, qui pourraient consister en l'abstention à toute sorte de participation dans les partis politiques, que ce soit sous forme de candidature, adhésion, refus d'assister à leurs réunions politiques et compagnies électorales…, ainsi que le désintéressement manifesté à l'égard des organisations de la société civile, notamment les "associations", ou les protestations à vocation politique, ou agressive ou bien les grèves… et c'est ce qui constitue l'objet de la présente recherche.

Summary:

The electoral behaviour, according to determiners and factors who fix it, is considered as means to measure mutations and political changes that occurs in society, and it is a collective behaviour which takes place in a regular way according to electoral dates, where they express their opinions and positions of political order.

however, this collective political behaviour does not exist for the village of EL RAMKA , on GHELIZENE, the expression of the political positions , resulting from security experience and social status and economic , other political means of expression used by these, except electoral behaviour, who could consist of abstention in any kind of participation in the political parties, that it is in form of candidacy, , membership, refusal to attend their political meetings and electoral companies,as well as the disinterestedness demonstrated regarding the organizations of the society, notably " associations ", or protests with political vocation, and it is what constitutes the object of the present research.

مقدمة.....01

- أسباب اختيار الموضوع 04

- أهمية الدراسة 04

- أهداف الدراسة 05

- منهجية الدراسة 05

- مقاربة المفاهيم 07

- حدود الدراسة.....08

- الأدبيات السابقة 08

الفصل الأول : السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري.....13

المبحث الأول: السلوك الانتخابي: من المفهوم إلى المحددات..... 14

المطلب الأول: تعريف السلوك الانتخابي 15

المطلب الثاني: المحددات و العوامل الانتخابية 19

المبحث الثاني: المواطن الجزائري و الانتخابات.....22

المطلب الأول: في الفترة الأحادية.....22

المطلب الثاني: في الفترة التعددية.....23

المبحث الثالث : المشاركة الانتخابية ولاية غليزان 27

المطلب الأول: السلوك الانتخابي وتوزيع المقاعد بالولاية..... 27

المطلب الثاني : السلوك الانتخابي لمجتمع ولاية غليزان.....28

الفصل الثاني : مونوغرافية الرمكة والتجربة الأمنية.....33

المبحث الأول : مونوغرافية الرمكة 34

المبحث الثاني :التجربة الأمنية في منطقة الرمكة.....45

المطلب الأول: مجزرة 30 ديسمبر 1997 47

المطلب الثاني :حصيلة الإرهاب بالرمكة 54

الفصل الثالث : الانتخابات والمجتمع المحلي بالرمكة.....56

المبحث الأول: المشاركة في الانتخابات.....57

المطلب الأول :عرض نتائج الانتخابات 57

المطلب الثاني : قراءة في نتائج الانتخابات.....64

المطلب الثالث : الأصوات الملغاة في الانتخابات 74

المبحث الثاني : اتجاهات الناخبين وخصائص المرشحين المحليين 76

المطلب الأول: اتجاهات الناخبين نحو الأحزاب السياسية.....76

المطلب الثاني:الخصائص الاجتماعية للمرشحين.....80

الفصل الرابع: الرمكة :أشكال التعبيرات السياسية بالرمكة.....83

المبحث الأول : مستوى المشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات بالرمكة.....85

المطلب الأول : المشاركة في الأحزاب السياسية بالرمكة.....85

المطلب الثاني : تكوين الجمعيات بالرمكة.....95

المبحث الثاني :طبيعة الحركة الاحتجاجية بالرمكة.....99

خاتمة.....103

مـــقـــــدمـــــة

إن ظهور الاهتمام بالدولة ومؤسساتها وتحليل سياساتها العامة في القرن التاسع عشر، قد صاحبه اهتمام أكبر بالمجتمع وممارساته السياسية و بأشكاله التعبيرية في القرن العشرين ، التي لها أهمية كبيرة في معرفة التغيرات السياسية والاجتماعية التي يشهدها المجتمع .

حيث تطورت تلك الممارسات و الأشكال في الجزائر بصفة خاصة بعد إعلان التعددية الحزبية حتى وإن كانت موجودة من قبل في ظل الأحادية ولم يتم التطرق لها، فظهرت الأحزاب السياسية ، منظمات المجتمع المدني ، إجراء الانتخابات التعددية ،هذه الأخيرة التي برز من خلالها السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري بمختلف أنماطه، والذي يعد كأهم سلوك جماعي يمارسه أفراد المجتمع ليعبروا من خلاله عن أرائهم ومواقفهم السياسية.

و قد نتج عن إجراء الانتخابات التعددية في مرحلتها الأولى التشريعية تحديدا ، إيقاف المسار الانتخابي ، و وقوع الدولة والمجتمع في دوامة من العنف والصراع ، ومن بين المناطق الجزائرية التي مسها ذلك العنف بشكل واسع منطقة الرمكة .

تمثل بلدية الرمكة ما يعرف بالجزائر العميقة وهي منطقة ريفية معزولة تقع على مشارف جبال الونشريس، تبعد بحوالي 100 كلم عن ولاية غليزان، تتميز المنطقة بالزراعة الجبلية و السهلية و الغابات الكثيفة، فهي قرية فلاحية ذات الدخل الضعيف لذلك تعتبر إحدى البلديات الأكثر فقرا في الجزائر وحسب السلطات المحلية فإن نسبة 60% من العدد الإجمالي للسكان يعيش في فقر كبير[1].

كما تعد مثالا في الإقصاء بسبب العزلة الجغرافية ولعل هذه العزلة هي السبب المباشر في بساطة مجتمعها، الأمر الذي لم يتح لها فرصة الاحتكاك الثقافي بجماعات أخرى.

وقد عرف سكان الرمكة وضع أمني متدهورنهاية التسعينات، تمثل في العنف الواسع ضد السكان،فبعد أن كان الصراع بين النظام الجزائري وخصومه تكتفي بتوجيه الضربات المباشرة إلى الأهداف العسكرية والحكومية، فإذا بالأمر يتحول بين عشية وضحاها إلى نوع من الإبادة الجماعية لسكان المناطق العزل،فوقعت المنطقة ضحية ذلك الصراع ونتج عنه 1000 قتيل في ليلة واحدة [2] " مجزرة الرمكة 30 ديسمبر 1997 " والتي خلفت عشرات من الأسر ضحايا الإرهاب ، وما يلفت الانتباه ليس في العدد وإنما في طريقة القتل ... التي فاقت التصور و الحدود البشرية، والتي تمثل تجربة أمنية جماعية لازالت في ذاكرة المجتمع .

1 - وزارة التضامن الوطني، **الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، الجزائر العاصمة : أكتوبر 2000،ص 36 .

2 - F.M**, Massacre de Ramka : 1000 morts**, El Watan, 22 Mars 2006, P3.

وقد تعددت الردود بشأن المجزرة وطنيا ودوليا ، حيث أثارت ضجة إعلامية و تصريحات متناقضة لسياسيين أوروبيين و أمريكيين بين دعم الجزائر في مكافحة الإرهاب ومحاولات لطرح الفكرة الداعية إلى تشكيل لجنة دولية للتحقيق في الأحداث خاصة في ظل غياب أي رد فعل من السلطات الجزائرية في ذلك الوقت والتزامها الصمت ، فاختلفت الآراء بين متهم للجماعات الإسلامية المسلحة ومتهم للسلطة بالتقصير و مطالب بلجنة تحقيق دولية ، كما أثارت المجازر عدة أطروحات مثل "من يقتل من "؟، " الحرب القذرة "...

ولم تشفع لها التجربة الأمنية في تحسين أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتميز بضعف ومحدودية الهياكل القاعدية ، والخدمات الاجتماعية المختلفة التعليمية ،الصحية ، السكنية ، انتشار مظاهر الحرمان والتهميش و البطالة ... بالتالي بحكم هذه الأوضاع الاجتماعية والتجربة الأمنية الجماعية التي لم تعشها أي منطقة جزائرية بنفس الحجم، دفعنا لطرح المشكلة البحثية التالية :

هل هناك أشكال تعبيرات سياسية لمجتمع الرمكة بكل خصائصه السياسية و الإجتماعية والاقتصادية ؟.

ويتفرع عن هذه المشكلة البحثية التساؤلات التالية :

- هل هناك ما يميز السلوك الانتخابي لسكان الرمكة بالمقارنة مع نتائج الانتخابات وطنيا ونتائج ولاية غليزان ؟.

- كيف يعبر سكان الرمكة عن مواقفهم وأرائهم السياسية التي نتجت عن التجربة الأمنية ؟ .

- هل تعد الأحزاب السياسية والجمعيات من الوسائل التعبيرية سياسيا لمجتمع الرمكة ؟.

- هل هناك ما يميز الحركة الاحتجاجية للمواطنين بالرمكة ؟.

وللإجابة عن المشكلة البحثية وضعنا الفرضيات التالية :

الفرضية الأولى:

- السلوك الانتخابي باعتباره تعبير سياسي و سلوك سياسي جماعي يحدث بصفة دورية لا يعبر من خلاله مجتمع الرمكة عن أرائهم ومواقفهم السياسية .

الفرضية الثانية:

- يعتبر رفض الانتخاب لجبهة التحرير الوطني من أشكال التعبير سياسيا لمجتمع الرمكة.

الفرضية الثالثة:

- إن عدم (تكوين الجمعيات – المشاركة في الأحزاب السياسية) من التعبيرات السياسية لمجتمع الرمكة.

الفرصية الرابعة :

طبيعة و حجم الاحتجاجات ببلدية الرمكة لا تشكل وسيلة تعبير سياسي للمجتمع .

تقسيم الدراسة :

تبعا لإشكالية الدراسة وفرضياتها ارتأيت دراسة الجانب النظري المتعلق بالسلوك الانتخابي كشكل للتعبير في الفصل الأول، أما الأشكال الأخرى عدم المشاركة في الأحزاب السياسية ، تكوين الجمعيات الاحتجاجات فتم تناولها بدمج النظري مع التطبيقي في الفصل الرابع لذلك كان تقسيم الدراسة إلى أربع فصول كما يلي :

في الفصل الأول تطرقنا إلى السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري وذلك في ثلاث مباحث، في المبحث الأول مقاربة مفهوم السلوك الانتخابي وأنماطه ، محدداته وعوامله .

وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى المواطن الجزائري والانتخابات من خلال السلوك الانتخابي للجزائريين في فترتي الأحادية والتعددية والفرق بين العملية الانتخابية في المرحلة الأولى و الثانية.

وفي المبحث الثالث المشاركة الانتخابية في ولاية غليزان بدءا بكيفية توزيع قانون الانتخابات للمقاعد بالولاية إلى السلوك الانتخابي لمجتمع ولاية غليزان .

وخصصنا الفصل الثاني للتطرق إلى مونوغرافية منطقة الرمكة جغرافيا ، الوضع التعليمي ، الصحي السكني ... ومختلف المظاهر الاجتماعية والاقتصادية كالعزلة و الفقر والبطالة... وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى العنف الذي تعرضت له منطقة الرمكة من خلال مجزرة 1997- 1998 و حصيلة ذلك العنف على سكان المنطقة .

وفي الفصل الثالث تناولنا الانتخابات والمجتمع المحلي بالرمكة ، ابتداءا من نتائج الانتخابات وتحليلها والتعرض لنسبة الأصوات الملغاة فيها إلى معرفة اتجاهات الناخبين وخصائص المرشحين بذات البلدية بدءا بأول انتخابات محلية لسنة 1990 من حيث نسب المشاركة واتجاهات الناخبين للأحزاب السياسية .

وفي الفصل الرابع دمجنا الجانب النظري بالجانب التطبيقي لمعرفة أشكال تعبيرات سياسية فتطرقنا إلى مستوى المشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات من خلال مبحثين الأول المشاركة في الأحزاب السياسية بالرمكة والثاني تكوين الجمعيات بالرمكة أما المبحث الثاني فتناولنا فيه طبيعة الحركة الاحتجاجية بالرمكة .

وفي الأخير خاتمة توضح ما توصلنا إليه من نتائج في هذه الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع :

إن الأسباب أو المبررات التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع دون غيره، نابعة من عوامل ذاتية و أخرى موضوعية.

فالعوامل الذاتية تتعلق بالميل الشخصي للدراسات الميدانية والكمية منها البحث عن أشكال تعبيرية سياسية للمجتمع بالتركيز على ظاهرة السلوك الانتخابي ، لأنه السلوك السياسي الجماعي لأفراد المجتمع ليعبروا من خلاله عن مواقفهم وأرائهم السياسية، و طالما أن إجراء الانتخابات يتم بقرار السلطة إذن فالسلوك الانتخابي يعبر من خلاله المجتمع عن علاقتهم بالسلطة، فما هو إلا انعكاس لعلاقات المجتمع بالسلطة.

وتم اختيار منطقة الرمكة انطلاقا من الملاحظة الشخصية والمشاهدة ومعايشة واقع ذلك الجزء من المجتمع الجزائري، وحاولت فهم إن لم يعبر مجتمع الرمكة عن تجربتهم وظروفهم بمناسبة الانتخابات عن طريق سلوكهم الانتخابي فهل هناك ممارسة سياسية جماعية للمجتمع تعكس الواقع والتجربة الأمنية بصفة خاصة .

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل فيما يلي :

- استقطاب ظاهرة الانتخابات لفضولنا العلمي، بحيث تعتبر أفضل وسيلة يعبر من خلالها المواطنون عن علاقتهم بالدولة من خلال السلوك الانتخابي لذلك أصبح يشغل بال الحكومات والطبقة السياسية في الجزائر.

- البحث عن وسائل أخرى في التعبير السياسي.

- القيام بدراسة ميدانية في المجتمع الجزائري ومعرفة توجهاتها سياسيا.

أهمية الدراسة.

للدراسة في نظرنا ثلاث أهميات :

- الأهمية الأولى أنها تحلل نتائج العمليات الانتخابية التي يتم التعبير عنها بالأرقام الإحصائية والتي لا تمثل أرقاما إحصائية مجردة بقدر ما تعبر عن دلالات سياسية والكشف من ناحية أخرى عن أشكال سياسية يتم التعبير من خلالها .

- الأهمية الثانية فتكمن في إبراز حجم التغيرات التي يعرفها جزء من المجتمع الجزائري نتيجة عامل الإرهاب من ناحية تغير السلوك السياسي للمجتمع .

- الأهمية الثالثة للدراسة الانطلاق من الواقع المعاش بعيدا عن ما هو نظري للتعرف على خصوصيات وطبيعة الوحدات الاجتماعية من ناحية أفكارها السياسية ومواقفها .

أهداف الدراسة :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى :

-استخراج أشكال أخرى للتعبير السياسي أو السلوكات السياسية للمجتمع غير السلوك الانتخابي .

- معرفة اتجاهات وسلوك الناخبين بالرمكة إزاء العملية الانتخابية نظرا لما يتميز هؤلاء الناخبون الريفيون من خصائص تتعلق أساسا الوضع الاجتماعي والعزلة والتجربة الأمنية .

- تحليل الممارسات السياسية للمجتمع : السلوك الانتخابي ، عدم المشاركة في الأحزاب السياسية، الجمعيات...

منهجية الدراسة:

- المناهج المستعملة:

لقد استندنا إلى مجموعة من المناهج نعتقد أنها كفيلة بإيصالنا إلى درجة من الموضوعية وهي :

المنهج الوصفي التحليلي : وهو"أسلوب من أساليب التحليل العلمي المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة أو موضوع محدد من خلال فترة أو فترات زمنية معلومة من أجل الحصول على نتائج علمية تم تفسيرها بطريقة موضوعية وبما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة "[1] ، واعتمدنا على هذا المنهج في الفصل الثالث والرابع من الدراسة في وصف وتحليل السلوكات السياسية لمجتمع منطقة الرمكة والتي من أهمها السلوك الانتخابي ،الإمتناع عن المشاركة في الأحزاب السياسية،عدم تشكيل الجمعيات... .

منهج دراسة الحالة : لقد تعددت تعاريف منهج دراسة الحالة ومنها أنه " الطريقة التي تعطينا رسم صورة كلية لوحدة معينة في علاقاتها المتنوعة والمتعددة و أوضاعها الثقافية ،ويمكن أن تكون الوحدة موضوع الدراسة شخصا أو أسرة أو جماعة أو نظاما اجتماعيا أو مجتمعا محليا أو وطنا "[2].

أو يعرف على أنه " المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا أو مؤسسة أو نظاما اجتماعيا محليا أو مجتمعا عاما ،وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة مرحلة معينة

1 - محمد عبيدات وأخرون،**منهجية البحث العلمي ،القواعد،المراحل والتطبيقات**،(عمان :دار وائل للنشر ،1999) ص46.

2 - رشيد زرواتي ، **مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** ،(الجزائر : دار الهدى ،2007) ص 152.

من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها " [1] .

من خلال التعريفين فان منهج دراسة الحالة يركز على حالة واحدة وفي دراستنا هذه كانت الحالة مجتمعا محليا "منطقة الرمكة " .

هدفنا من خلال استعمال هذا المنهج هو وصف الوحدة الاجتماعية ، التعمق في دراستها و التركيز عليها من خلال السلوكات السياسية لأفراد المجتمع من بينها السلوك الانتخابي وذلك من خلال جمع كل المعطيات والبيانات الاجتماعية و الاقتصادية والجغرافية والثقافية المتعلقة بذات البلدية.

ومن مميزات دراسة الحالة أنها تركز على حالة لمعرفة خصائصها حيث ممكنا هذا المنهج من معرفة خصائص الرمكة والسمات الاجتماعية التي تميز سكانها في الفصل الثاني من الدراسة .

كما أنه منهج تتبعي وهذا ما حاولنا القيام به في الفصل الثالث أي تتبع تطور السلوك الانتخابي لأفراد المجتمع و السلوكات السياسية الموازية له من ناحية العمل السياسي الجماعي.

- أدوات الدراسة:

بما أننا اعتمدنا على منهج دراسة الحالة فهو يستلزم الاعتماد على أدوات منها المقابلة والملاحظة والاستمارة...

وقد اخترنا الاعتماد على أسلوب المقابلة التي تعد أسلوب أساسي من أساليب جمع البيانات و المعلومات لدراسة الموضوعات السياسية المختلفة، فهي " اتصال مواجهي بين شخصين يهدف فيه أحدهما إلى التعرف على بيانات الطرف الأخر في موضوع محدد أو عن رأيه فيه أو الكشف عن اتجاهاته الفكرية و معتقداته عن طريق تبادل الحديث معه وقوامها التفاعل بين الباحث والمبحوث " [2] ، بالتالي تمكن الباحث من رصد مختلف التفاعلات التي تحدث خلال عملية المقابلة.

وللمقابلة أنواع المقابلة المقننة والمقابلة غير المقننة ،المباشرة وغير المباشرة [3]، ولأن الموضوع لا يمكن حصر أبعاده فضلنا ترك الحديث مفتوحا على الرغم من استخدام المقابلة المقننة والمباشرة التي تعتمد على محاور و حصر للأسئلة .

حاولنا في هذه الدراسة إجراء 12 مقابلة مع ممثلي الأحزاب السياسية المحلية ،ناشطين اجتماعيين،نواب بالمجالس الشعبية البلدية و الولائية ، صحفيين بالمنطقة .

1 - محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات ، و الأدوات** (الجزائر :1997)، ص 87.
2 - محمد شلبي، مرجع سابق ،ص249.
3 - رشيد زرواتي، مرجع سابق،ص 249.

إضافة إلى أداة الملاحظة التي تعني " الاهتمام أو الانتباه إلى الشيء أو الحدث أو الظاهرة بشكل منظم عن طريق الحواس حيث نجمع خبراتنا من خلال ما نشاهده أو نسمع عنه وتعرف الملاحظة المنهجية أنها تؤدي إلى الكشف عن دقائق وعناصر الظواهر وعلاقتها ببعضها البعض وعلاقتها بعناصر ظواهر أخرى " [1] .

مقاربة المفاهيم:

المشاركة السياسية : "مجموع النشاطات الجماعية، التي يقوم بها المحكومون، وتكون قابلة بأن تعطيهم تأثير على سير عمل المنظومة السياسية. ويقترن هذا المعيار بالنظم الديمقراطية ، التي يعتبر فيها قيمة أساسية، بمفهوم المواطنة "[2].

الانتخاب: "عملية أخذ الرأي بشأن موضوع معين أو لانتخاب مرشح لمنصب ما" [3] .

السلوك الانتخابي : " ذلك التصرف أو الفعل ورد الفعل التي يظهرها المواطن حول العملية الانتخابية بمستوياتها سواءا بالمشاركة فيها معبرا بصوته بمختلف الأشكال أو مقاطعتها ورفض الذهاب لصناديق الاقتراع وذلك نتيجة تأثره بعدة عوامل ومتغيرات نفسية ،بيئية ،اجتماعية ،سياسية،اقتصادية "[4].

العزوف الانتخابي: يعد مفهوم الامتناع أقرب مفهوم للعزوف الانتخابي و الامتناع (Abstention) يعني عدم توجه الناخب إلى صندوق الاقتراع بمناسبة انتخابات منظمة قانونا[5] .

الحزب السياسي: مجموعة من الناس يجمعهم إقليم جغرافي واحد، اتفقوا على برنامج واحد يسعون إلى تحقيقه من خلال الوصول إلى السلطة، وقد يكون هذا البرنامج سياسيًّا أو اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا، أو شاملاً، ويحمل رؤيتهم حول تقدم وتطور مجتمعهم[6] .

الإرهاب : لقد أحصى أحد الباحثين 108 تعريف لمفهوم الإرهاب [7] و هذا يدل على الانحيازات القيمية والإيديولوجية و السياسية التي يستخدم بها المفهوم .

---

1 - رشيد زرواتي ،المرجع السابق ، ص 257.

2 - فليب برو ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، ط 1 (بيروت : المؤسسة الجامعية . للدراسات والنشر والتوزيع ،1998) ص 301 .

3- عبد الوهاب الكيلاني ،**موسوعة السياسة** ،ج 1، ط 3 ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990) ص253.

4- سمير بارة ، مرجع سابق ، ص 35 .

5 - فليب برو ، مرجع سابق، ص 565.

6 - أحمد التلاوي، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية** (http://www.aljazeera.net)

7 - عبد الغني عماد،" ا لمقاومة والإرهاب في الإطار الدولي"، **مجلة المستقبل العربي** ،ع :275 ،2002/1 ،ص 24 .

و من بين التعريفات لمفهوم الإرهاب نجد أنه " كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة والخاصة المخالفة لأحكام القانون الدولي العام بمصادره المختلفة ،بما في ذلك المبادئ العامة للقانون ، ويعد الفعل إرهابا سواءا قام به فرد أو جماعة أو دولة ، كما تشمل أيضا التفرقة العنصرية التي تباشرها بعض الدول،ولا يعد الفعل إرهابا يعاقب عليه القانون الدولي إذا كان الباعث عليه الدفاع عن الحقوق المقررة للأفراد حيث يكون الأمر هنا متعلق باستعمال مشروع للقوة "[1].

أشكال التعبير السياسي : هي مختلف الممارسات السياسية للمجتمع، فردية كانت أو جماعية ، يعبروا من خلالها عن المواقف والآراء السياسية الخاصة بهم نتيجة تأثرهم بمجموعة من العوامل والمحددات.

حدود الدراسة :

1. الحدود المكانية : إن الحدود المكانية هي ذلك الإطار الجغرافي الذي تتم فيه الدراسة لذلك تنصب هذه الدراسة في إطار جغرافي محدد وهو بلدية الرمكة .

2. الحدود الزمانية : لم يتضمن عنوان الدراسة الإشارة إلى الفترة الزمنية ، غير أننا بدأنا في دراسة موضوع السلوك الانتخابي انطلاقا من أول انتخابات محلية سنة 1990الى غاية الانتخابات الرئاسية لسنة2009 وركزنا أكثر على السلوك الانتخابي لمجتمع الرمكة بعد تعرض المنطقة للإرهاب.

الأدبيات السابقة: لقد تنوعت وتعددت الدراسات التي تناولت موضوع السلوك الانتخابي، سواءا في العلوم السياسية أو علوم الإعلام والاتصال أو علم الاجتماع ورغم أهميتها، إلا أنها اقتصرت على تناوله من زاوية واحدة وهي البحث في المحددات والعوامل التي تضبط هذا السلوك والتي تعتبر واسعة ولا يمكن تحديدها في حد ذاتها.

ومن جهتنا حاولنا تناول المحددات والعوامل بكيفية أخرى، وهي إن كان السلوك الانتخابي يتضمن تعبيرا سياسيا انطلاقا من تلك المحددات والعوامل التي هي في دراستنا التجربة الأمنية والأوضاع الاجتماعية لمنطقة الرمكة ، ومن بين هذه الدراسات ما يلي :

1- دراسة أندري سيغفريد (André siegfried)[2]:

يعتبر سيغفريد رائد الدراسة في مجال السلوك الانتخابي وبالخصوص في مجال الانتخاب الجغرافي (pionnier de la Geographie electoral) حيث قام ببحثه تحت عنوان" الجدول السياسي لغرب فرنسا" (Tableau politique de la France l'ouest).

1 - صلاح الدين برحو ، **ظاهرة الإرهاب السياسي،** (1996) ،ص 12.
2 - فليب برو ، مرجع سابق ، ص 321- 322.

ويستند نموذج دراسته للتحليل من خلال المقاربة الجغرافية ،حيث كان سيغفريد يقارن منهجيا بين خرائط تصور جيولوجية الأرض (قرانيت أو جير)، السكان (مجمعين أو منتشرين)، نظام الملكية (كبيرة أو صغيرة)، تأثير رجال الدين، يختبر عدة فروض، مثل السلوك الانتخابي وارتباطه بتلك المتغيرات، وقد اتضح من دراسته أنه داخل الأراضي الجرانيتية حيث السكان منتشرون ومبعثرون ويضمون ملكيات واسعة، ورجل الدين له تأثير، كان التصويت لصالح اليمين، في حين في الأراضي الجيرية السكان مجمعون نتيجة ندرة المياه، يضمون ملكيات صغيرة كانوا يتجهون للتصويت أكثر إلى اليسار مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفرد ليس منعزلا ولكنه مرتبط بجماعة اجتماعية توجهه لأعضاء صوته.

وقد اختبر أيف لاكوست (Yves lacoste 1986) علاقة التصويت بالمجال الجغرافي وذلك في دراسة تمت على 22 إقليما فرنسيا وقد اتبعه المؤرخون السياسيون مثل" بول بوا" "paul bois" و"موريس إجولهن "(Maurice Agulhon) في دراستهما في تجانس الأفراد داخل المنطقة الجغرافية ا لواحدة ومدى تأثير المجال الجغرافي على تصويت الأفراد للأحزاب.

2- دراسة سمير بارة (2007) :[1]

دراسة قدمت في إطار الحصول على درجة ماجستير بقسم العلوم السياسية والإعلام بجامعة الجزائر سنة 2007،تحت عنوان" أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه "مع دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو،واعتبرها الباحث أولى الدراسات الأكاديمية التي تهدف وتكرس كليا لمعالجة موضوع السلوك الإنتخابي لعينة من الطلبة بكلية الحقوق بجامعة "تيزي وزو" بمنطقة القبائل.

انطلق الباحث من إشكالية البحث عن :ما هي مختلف الأنماط التي يأخذها السلوك الانتخابي تبعا للعوامل المتحكمة فيه؟ وما مدى كيفية إدراكها عبر عينة الدراسة؟ ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وضوح مفهوم السلوك الانتخابي لدى أغلبية أفراد العينة، وهذا يعني أن الطلبة على دراية بمجريات العملية الانتخابية ومكوناتها فهم بذلك يمتلكون وعيا سياسيا، وهذا الوعي السياسي يجعل سلوكهم عقلانيا.-
- يتأثر هذا السلوك بمجموعة من العوامل بدرجات غير متماثلة ،إذ يتأثر بشكل كبير بالتنشئة والثقافة السياسية والحملات الانتخابية والعوامل الاقتصادية ولا يتأثر بالقيم الحضارية الأمازيغية،وسجل الباحث تراجع تأثير بعض العوامل كالسلطة الأبوية والانتماء الحزبي.

1- سمير بارة ،" **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه**" ، دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري تيزي وزو، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر3 ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2007.

- أوضح من خلال الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة على متغيراتها تعزى لعاملي (الجنس والمستوى العلمي)، وبين أن هذه الفروق تقل بينهم استنادا لعاملي (الإنتماء الحزبي و السكن)، وهذا يعني عدم وجود فروق جوهرية بين أفراد العينة الذين يقطنون المدينة، والذين يقطنون الريف، وبين المنتمين حزبيا وغير المنتمين حزبيا ، وقد قدم الباحث عدة توصيات منها:

- ضرورة توفير كل المعلومات عن العملية السياسية والانتخابية للناخبين قبل إجراءها بغية توفير قدر من الوعي السياسي.

- الاهتمام بعامل التنشئة الثقافة السياسية وتثمين دورها في العملية الانتخابية.

- تفعيل دور الأحزاب السياسة.

- وضع منظومة قانونية للانتخابات تكون مرنة وواضحة.

- الوقوف عند ظاهرة الامتناع، وإعادة صياغة طريقة حسابها بالشكل الذي يضم كل الممتنعين من الامتناع عن التسجيل في القوائم الانتخابية، إلى غاية الامتناع بإقصاء ورقة الانتخاب أو تركها فارغة.

3- دراسة خالد زعاف (2007)[1] :

قدمت الدراسة لنيل شهادة الماجستير بقسم علم الاجتماع جامعة الجزائر2 بعنوان" اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية :"دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية ل 1997والانتخابات التشريعية2002 .

وقد اعتمد الباحث إشكالية تتمحور حول الاتجاهات التي يمتلكها الناخب نحو العملية الانتخابية خاصة التشريعية منها ؟ وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية :

- أن الناخب مازال يرى أن صوته يؤثر على العملية الانتخابية رغم غموض نتائج الانتخابات.

- الإناث أكثر اهتماما وشعورا بأهمية صوتهن الانتخابي من جنس الذكور.

- الخطابات والأحزاب السياسية لها دور في تكون اتجاه سلبي نحو العملية الانتخابية.

- كثرة الانتخابات ونتائجها تجعل الناخب يشعر بنوع من الإرهاق الانتخابي وبالتالي تسجيل نسب ضئيلة من الإقبال عليها.

[1] - خالد زعاف ،" **اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية** " دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية1997 والانتخابات التشريعية 2002، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع السياسي،جامعة الجزائر،2007 .

4- دراسة الجمعي قبوج (2010)[1]:

دراسة قدمت لقسم علم الاجتماع جامعة الجزائر02 تحت عنوان "السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري "دراسة سوسيولوجية لعينة من الناخبين بولاية باتنة من خلال الانتخابات الرئاسية لسنة 2009"،بدأ الباحث بالتساؤل عن العوامل والمتغيرات التي تؤثر في السلوك الانتخابي، وما هي محدداته؟ وقدم في إطار البحث فرضيتين الأولى أن السلوك الانتخابي يتأثر بالظروف الاجتماعية والاقتصادية، و الثقافة والتنشئة السياسية،والدعاية الانتخابية،وكذا نوعية الانتخابات و زاهتها، و الثانية أن هناك علاقة ارتباط بين نمط السلوك الانتخابي و بعض المتغيرات مثل(الجنس،السكن،المستوى التعليمي، العمر)،وبعد إجراء الدراسة الميدانية على عينة قدرت ب 1140ناخب من ولاية باتنة توصل الباحث إلى النتائج التالية:

- أن العوامل الاجتماعية والاقتصادية و الثقافة والتنشئة السياسية،والدعاية الانتخابية،وكذا نوعية الانتخابات و نزاهتها عوامل مهمة تدخل في تشكيل والتأثير في السلوك الانتخابي للناخب غير أن درجة تأثيرها تختلف من عامل لآخر.

- كما أظهرت الدراسة أن المتغيرات المختلفة (الجنس،السكن،المستوى التعليمي، العمر) لها أثر على السلوك الانتخابي:

- الجنس: هناك اختلاف وتفاوت في درجة الاهتمام بالسياسة والمشاركة الانتخابية حسب الجنس إذ يتفوق العنصر الذكوري على العنصر الأنثوي.

- العمر: فاهتمام الشرائح العمرية بالسياسة يختلف ويكون بالتدرج أي كلما تقدم الفرد في السن كلما اهتم بالسياسة وينطبق ذلك على المشاركة في الانتخابات إذ تنحصر المشاركة كثيرا في الفئات العمرية فوق الأربعين أي دون سن الشباب.

- السكن: حسب الباحث فإن الفروق ليست كبيرة إلى حد يجعل من هذا العامل يؤثر على السلوك الانتخابي.

- المستوى التعليمي: درجة الاهتمام بالسياسية و مظاهرها تكون أكبر لدى الفئات المتعلمة عنها لدى الفئات الأقل تعلما أو دون تعليم، فكلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع الاهتمام بالسياسة ، ولكن هذا الاهتمام لم يرتبط بالمشاركة في الانتخابات إذ تنخفض النسبة لدى أصحاب المستوى العلمي الجيد وترتفع لدى الفئات الأقل تعليما إذا كلما ارتفع المستوى التعليمي انخفضت نسبة المشاركة في الانتخابات.

1 - الجمعي قبوج ، **السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري** ، دراسة سوسيولوجية لعينة من ولاية باتنة ، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، معهد علم الاجتماع ،2010 .

- من الدراسات التي قدمت حول منطقة الرمكة نجد :

5 - دراسة سكومي فاطمة "الارهاب والتغير الاجتماعي" الرمكة نموذجا ولاية غليزان2009[1]:

وهي رسالة قدمت في إطار الحصول على درجة ماجستير بقسم العلوم الاجتماعية " تخصص أنثربولوجيا الجزائر المعاصرة " بجامعة وهران سنة 2009، انطلقت الباحثة من إشكالية مفادها هل يمكن ضم الإرهاب إلى لائحة عوامل التغير الاجتماعي ؟وقدمت في هذا الصدد فرضيتين :

الأولى أن الإرهاب عامل من عوامل التغير الاجتماعي أدى إلى تسريع عملية التغير الاجتماعي بالرمكة .

والثانية أن التغير الاجتماعي انعكس في مختلف الأنساق المكونة للبناء الاجتماعي لمجتمع الرمكة . وافترضت أن انساق التغير وقعت في النسق القرابي ، الاقتصادي والتعليمي ، وشملت عينة الدراسة عينة 150 فرد من مجتمع الرمكة ، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- في ما يخص النسق القرابي تقول أنه بعد الإرهاب كل أصبح منفرد بإعادة بناء حياته من جديد و أن الخوف من هناك "خونة " جعل الكل يحترس حتى من الأقارب ،كما القرابة لم تعد تتحكم في النسق المهني بالشكل الكبير الذي كانت عليه قبل الإرهاب أما الأسر فتغير حجمها وشكلها وظهرت الأسر النووية (الصغيرة)التي أصبحت تبتعد أكثر عن أصلها أي كانت كل الأسر في الرمكة أسر ممتدة كما تم تحطيم شبه كلي لنظام الملكية الجماعية الذي كان قائما على أسس منظمة داخل النسق القرابي.

لكن في نظرنا أن النسق القرابي في الرمكة لازال يتحكم في السلوكات السياسية للمجتمع بصفة خاصة السلوك الانتخابي.

- في النسق الاقتصادي تقول قبل الإرهاب كان أغلبية شباب الرمكة يخدم الأرض ثم يصبح وارث لها أما بعده فالقليل من بقي محافظا عليها لعدم اهتمامهم بخدمتها، فالورثة أصبحوا يؤجرونها، يبيعونها و يتقاسمون مالها أو يتقاسمونها و كل ينفرد بأرضه، أما بالنسبة لأولئك الذين تعذر عليهم بيعها لعدم امتلاكهم للعقود الرسمية فسبّب لهم ذلك مشكلة أعاقت بيعها أو تقسيمها.

- تغير في النظرة للتعليم حيث أصبحت الأسر بالرمكة تهتم بتعليم أبنائها خلافا لما كان في السابق أن الابن مجبر على خدمة الأرض ومساعدة أهله .

لكن السؤال الذي يطرح ماذا خلف هذا التغير في البناء الاجتماعي الذي نتج عن الإرهاب على مستوى الممارسة السياسية والاجتماعية للمجتمع؟.

[1] - فاطمة سكومي، **"الإرهاب والتغير الاجتماعي" الرمكة نموذجا ولاية غليزان**، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع أنثربولوجيا الجزائر المعاصرة ،جامعة وهران ،2009.

الفصل الأول:

السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري.

تضمنت القاعدة الديمقراطية شرط الانتخابات لإكتمالها إن لم نقل أساس تلك القاعدة الانتخابات،والدول على اختلاف أنظمة حكمها ومستويات الديمقراطية فيها تعرف هذه الظاهرة، التي تتضمن في جزئها المهم السلوك الانتخابي للفرد والمجتمع ، و قد عرف المجتمع الجزائري الظاهرة الانتخابية قبل الاستقلال إبان الفترة الاستعمارية ثم في الفترة الأحادية أو مرحلة الحزب الواحد ثم المرحلة التعددية لكن بسلوكات انتخابية مختلفة في المرحلتين ، وهذا ما سنحاول التطرق له في هذه الدراسة.

المبحث الأول: السلوك الانتخابي: من المفهوم إلى المحددات.

تعد الانتخابات حدث سياسي أساسي لكونها أهم أداة لقياس التحولات التي يعرفها مجتمع ما، وتحديدا على مستوى ما يتعلق بطبيعة التصورات المشكلة في ذلك المجتمع حول السياسة ، الأحزاب وحول السلطة بشكل عام ، وفي وقتنا الحالي كل الحياة السياسية والاجتماعية تنظم عن طريق الانتخابات من اجتماعات الشراكة حتى الانتخابات الرئاسية مرورا بالانتخابات المحلية[1].

ويشير بعض الباحثين إلى مفهوم "الإنتخابات الديمقراطية" باعتبارها مجموعة من الإجراءات والمؤسسات التي يستطيع الأفراد من خلالها المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية عن طريق التنافس في انتخابات حرة [2] ، وتستعمل هنا كمصطلح يميز بين الانتخابات باعتبارها آلية ديمقراطية لتداول السلطة سلميا بشكل دوري، و مجرد إجراء الإنتخابات يكون القصد منها تجميل صورة نظام حكم الفرد أو القلة [3] .

وعلى أساس ذلك وضعوا للإنتخابات الديمقراطية ثلاث معايير، معيار الفاعلية ويعني أن الإنتخابات ليست غاية في حد ذاتها ، و إنما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها، تتمثل في المقاصد العليا للإنتخابات، أما المعيار الثاني هو معيار الحرية، أي ضرورة أن تستند الانتخابات إلى مبدأ حكم القانون وتحترم مبدأ التنافسية ، فلا انتخابات ديمقراطية دون تعدد المرشحين و البرامج، أما المعيار الثالث فهو معيار النزاهة أي إجراء الانتخابات بشكل دوري، وهي تقتضي تطبيق ذات القوانين والقواعد المنظمة للانتخابات [4] .

من هذه المعايير التي من المفترض أن تتوفر في أي انتخابات ، يمكن القول عن الانتخابات أنها عملية سياسية لما تتضمنه من عدة أجزاء و تفاعلات متبادلة كالترشح ، الحملات الانتخابية ، الفعل الانتخابي،السلوك الانتخابي ... هذا الأخير يمكن الفرد والمجتمع من الإدلاء و التعبير عن رأيه، وهذا ما يعرف بالسلوك الانتخابي .

فما هو تعريف السلوك الانتخابي؟وما هي أنماطه؟و ماهي محدداته وعوامله؟.

---

1 -Rachid Tlamçani ,**Élections et les Élites en Algérie " paroles des candidats"** ,(Alger: chihab éditions , 2003) p15.

2- علي خليفة الكواري ،**الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2009) ، ص31 .

3 - المرجع نفسه ، ص 21 .

4 - المرجع نفسه،المكان نفسه.

المطلب الأول: تعريف السلوك الإنتخابي .

انطلاقا من أن السلوك الانتخابي هو تصرف أو فعل ورد الفعل يظهره المواطن حول العملية الانتخابية بمستوياتها، سواءا بالمشاركة فيها معبرا بصوته بمختلف الأشكال، أو مقاطعتها ورفض الذهاب لصناديق الاقتراع ، وذلك نتيجة لتأثره بعدة عوامل ومتغيرات نفسية ،بيئية ،اجتماعية ،سياسية،اقتصادية... فإن هذا السلوك السياسي لم يتشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في النهاية سلوكا محددا .

لذلك زاد الاهتمام بهذا السلوك و نتج عنه ظهور"علم السلوك الانتخابي" و هو علم دراسة الانتخابات وأنماط التصويت ، وكذلك التنبؤ بالنتائج المتعلقة به ، خاصة في ظل انتشار استطلاعات الرأي المنتظمة (الدورية) حول نوايا التصويت لدى الناخبين، والمسوح الضخمة التي تجرى في أعقاب الانتخابات[1] .

كما يدرس هذا العلم عملية التصويت والاتجاهات المختلفة أثناءها، وهنا يمكن اعتبار السلوك الانتخابي وسيلة لتطوير الإنفاق العام والحفاظ عليه بين المجتمعات الديمقراطية [2] ، بهذا يحمل السلوك الانتخابي في طياته معان و دلالات عديدة يتحدد من خلالها وتكون إما :

- دلالات سياسية سلوك لإظهار الولاء للنظام السياسي بمنح الشرعية للحكام وتأييده أو يكون لرفض نظام الحكم وسياساته.

- دلالات اجتماعية حيث أن العامل الاجتماعي أهم محددات السلوك الانتخابي فهو يدل على انتماء الفرد إلى وحدة اجتماعية معينة، و بالتالي يميل إلى التماثل مع أفراد جماعته وإلى تبني قيمهم و معا يرهم ويدخل هذا في إطار التنشئة الاجتماعية ، كما يعبر الفرد عن ظروفه الاجتماعية والاقتصادية من خلال سلوكه الانتخابي ،أو يحمل دلالة اجتماعية تتمثل في الشعور بعدم الاندماج في المجتمع و الاغتراب السياسي..

- دلالات نفسية فالسلوك الانتخابي يرتبط في الكثير من الأحيان بالوضع السياسي الراهن والأزمات التي يمكن أن يخلقها الوضع السياسي، فيظهر للناخب أن الاستقرار والأمن مرتبط بسلوكه الانتخابي.

وهناك من يفترض في السلوك الانتخابي "مجالات متعددة للتصرف الحر فلكي تمارس الجماهير حقها الانتخابي بكل حرية، وبناءا على أسس ديمقراطية يجب أن تكون حرة حقيقة لا مجازا بمعنى أن تريد وتعرف ما تريد ولماذا تريد، وتمتلك القدرة على تحقيق هذا الذي تريد"[3].

من هذا التعريف نستشف أنه يشترط للحديث عن سلوك انتخابي عقلاني توفر مجالات متعددة للتصرف الحر، أو ممارسة الناخب لكامل حريته، دون وجود قوى خارجية لا عقلانية تؤثر في اختياراته: كالتزوير، وشراء الذمم، واللعب على أوتار العصبية القبلية والدموية، وكل ما من شأنه أن يكون خارجا

---

[1] - مجذوب عبد المؤمن، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط و الفواعل.** (www.bouhania.com) أطلع بتاريخ 26-11-2011 .

[2]- المرجع نفسه.

3- محمد عابد الجابري : **الديمقراطية وحقوق الإنسان،** ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1994) ، ص 17.

عن قواعد الديمقراطية من تنافس على أسس البرامج والأفكار والتوجهات... حتى يضمن التعبير الحقيقي لإرادة واختيار الناخبين، لذلك فللسلوك الانتخابي نمطين :

01- التصويت :

يعد التصويت قيام المواطن باختيار أحد المرشحين لتمثيله في الهيئات المنتخبة ، أما الانتخاب الذي يراد به عملية أخذ الرأي بشأن موضوع معين أو لانتخاب مرشح لمنصب ما [1]، فهو أوسع من التصويت،إذ يقع هذا الأخير ضمن عملية الانتخاب ، وهولا يقتصر على تحديد واختيار الحكام، وإنما يتعدى ذلك إلى المشاركة في رسم السياسة العامة بطريقة غير مباشرة عن طريق النواب والممثلين،فوظيفة الانتخاب هي إعطاء الشرعية للسلطة الحاكمة من جهة ، وتنشيط الإحساس لدى المحكومين بانتمائهم للمجتمع، بفضل ممارستهم الجماعية لامتياز حق المشاركة ، فيختار الناخب من ينتخبه مباشرة ويسمى انتخاب مباشر أو باختيار ناخبا أخر يكون عليه الاختيار مكانه ، فمثلا في قانون الانتخابات الجزائري حددت الفقرة الثانية المادة 101 من الدستور حالات الانتخاب غير المباشر[2].

و تشير بعض التقديرات إلى أن أكثر من بليون شخص في العالم يُدلون بأصواتهم في انتخابات ديمقراطية تنافسية لإختيار حكامهم وممثليهم في مؤسسات صنع السياسات واتخاذ القرارات، فهي من المظاهر الأكثر انتشارا في العالم ،لكن هذا الإدلاء بالصوت قد يكون تصرف عقلاني أو غير عقلاني لذلك ينقسم التصويت إلى :

<u>التصويت العقلاني</u> :

إن فكرة التصويت العقلاني تعني أن الناخب يصوت على أساس مجموعة من الأسس والمعطيات، ولذلك فهو يحدد تصويته ويضبطه بمجموعة من المعايير، وقد ظهر مفهوم الناخب العقلاني أو الناخب الإستراتيجي مع "أنتوني داونز" "Dauns Anthony " الذي استخدم التحليلات الإستراتيجية في تفسير التصويت[3]، إذ أنه أثناء العملية الانتخابية يعرض المرشحون برامجهم و يصوغون وعودا تتضمن مجموعة من الخيرات، وعلى أساس أن الناخب يسعى إلى رفع فائدته إلى الحد الأقصى، أي الحصول على أكبر تأثير مقابل صوته، وذلك بحساب الأشياء الملموسة لوجوده، وهذا الأمر يستلزم منه التعرف على مصالحه، وتحديدها والقدرة على تصنيفها في سلم الأفضليات، هذا إلى جانب تعرفه على الممثلين وجمع معلومات عنهم من حيث كشوف الحسابات ومصداقية وعودهم ومستواهم العلمي أي الفائدة التي سيجنيها الناخب مقابل صوته.

1- عبد الوهاب الكيلاني ، مرجع سابق، ص253.

2 - القانون العضوي لنظام الانتخابات، أمر رقم 07/97 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.

3- فليب برو، مرجع سابق،ص 322.

التصويت اللاعقلاني :

إذا كان التصويت هو عملية اختيار، فإن هذا يعني وجود مجموعة من الأسس يفاضل الناخب بها بين المرشحين، وأن غياب هذه الأسس يعني أن عملية المفاضلة لن تكون، وأن الاختيار سيأخذ الشكل العشوائي ،حيث تكشف الاستطلاعات الانتخابية أن نسبة معينة من المواطنين لا تعلم في بداية الحملة الانتخابية ما إذا كانت ستذهب للتصويت، ولمن ستمنح أصواتها إذا ما قررت الذهاب، وهذا التردد ينجر عنه في الغالب أداء عفوي وغير عقلاني[1]، لأن التردد يعني عدم وجود دوافع تحفز الناخبين ،ولهذا فالتصويت اللاعقلاني هو الذي تغيب فيه عملية المفاضلة بين المرشحين، ولا يخضع لأي معطيات أو دوافع أو قناعات، يرمي من خلالها تحقيق غاية محددة، أي غياب الهدف من وراء التصويت .

إن هذا النمط من السلوك الانتخابي يظهر في المجتمعات التي تشيع فيها الأمية وتلك التي تعاني من ضعف عملية التنشئة و التثقيف السياسيتين و فقدان المؤسسات الفعالة للقيام بذلك.

إن سلوك التصويت اللاعقلاني يمكن أن يؤثر على شرعية المنتخب أو المؤسسات المنتخبة باعتبار أن الشرعية تستمد مقوماتها من المساندة الشعبية فلا يمكن الحديث عن الديمقراطية في ظل انتشار للأمية في المجتمع بالتالي يفرغ التصويت اللاعقلاني العملية الانتخابية برمتها من محتواها كما يفعل التزوير ذلك .

02- الامتناع عن التصويت :

وهي ظاهرة وشكل من أشكال التعبير يتضمن قرارا بعدم الذهاب لصناديق الاقتراع غير أن هذا أصبح يطلق على جميع من لا يذهبون لصناديق الاقتراع [2] ، حتى غير المسجلين في القوائم الانتخابية لذلك تجلت مظاهر الامتناع عن التصويت في عدة أشكال :

- عدم التسجيل في القوائم الانتخابية أصلا.
- عدم ذهاب المسجلين في القوائم الانتخابية إلى الانتخاب للإدلاء بأصواتهم.
- تعمد الناخب إفساد الورقة الانتخابية.

و في قانون الانتخابات الجزائري يعتبر ممتنعا عن التصويت كل مواطن مسجل في القوائم الانتخابية ولم يدلي بصوته يوم الاقتراع [3] ، و هذا التعريف يقصي المواطنين غير المسجلين في القوائم الانتخابية رغم إجبارية ذلك بموجب المادة 8 من الأمر 07/97 و المتضمن قانون الانتخابات.

إن فكرة التصويت الإجباري غرضها معالجة الامتناع عن التصويت، عن طريق العقوبات ، فلا هي ضئيلة بحيث يستهين بها الناخب فتصبح بلا جدوى عند توقيعها، ولا هي بالكثيرة والصعبة بحيث يرهب

1- مجذوب عبد المؤمن ، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط و الفواعل.** (www.bouhania.com).

2- سمير بارة ، مرجع سابق، ص 82.

3- القانون العضوي لنظام الانتخابات ، أمر رقم 07/97 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.

منها بالقدر الذي تؤدي إلى تحقيق عكس النتائج المرجوة منها، أي يصبح التصويت بسبب الخوف لا الإدراك، وهذا يعد نمط أخر من أنماط التصويت ، ولكن قانون الانتخابات الجزائري يحدد الإجبارية لكن لا يحدد العقوبات سواءا يسيرة أو كثيرة ، التي تنجر عن عدم التصويت أو حتى عن عدم التسجيل في القوائم الانتخابية .

و يظهر نوعان من الامتناع عن التصويت [1] :

الامتناع العقلاني :

يكون هذا السلوك مدروسا بالنسبة للمهتمين بالشأن السياسي ولديهم دراية بخبايا اللعبة السياسية ، ويعد امتناعهم هنا تعبيرا سياسيا مقصودا ذو أهداف محددة، لأنه قائم على مجموعة من المعطيات والشروط، و يعتبر امتناعهم تهديدا لفعالية العملية الانتخابية وشرعيتها ، ويمتنع هاته الفئة لعدة أسباب منها إحساسهم بعدم نزاهة العملية الانتخابية أو عدم الاقتناع بالبدائل التي تتيحها... إلى غير ذلك من العوامل .

الامتناع اللاعقلاني:

إذا كان للامتناع الانتخابي العقلاني مبرراته وأسبابه لدى البعض ، فان الامتناع اللاعقلاني هو الامتناع عن المشاركة في الانتخابات من دون أن يكون له أسباب واضحة، والتي تظهر في ابتعاد المواطن عن الممارسة السياسية ككل، بدءا بالمستوى الأول للمشاركة السياسية وهو التصويت،ويكون ذلك نتيجة العديد من العوامل، وهو عبارة عن حالة من اللامبالاة بالسياسة عموما والانتخابات خصوصا والمواطن في هذا المقام يعتنق مذهب الإمتناعية.

لذلك لابد من التفريق بين الامتناع و الإمتناعية[2] عندما يتعلق الأمر بالامتناع عن التصويت، فالامتناع ما هو إلا موقف ظرفي قد يكون نتيجة جهل أو قلة وعي أو عدم الاهتمام بالسياسة أو يكون قرار مدروس لكنه معرض لاحتمالات التراجع ، إلى غير ذلك، بينما الإمتناعية هي عبارة عن مذهب واع (اتجاه مقتنع به) من جانب الفرد أو الجماعة، معاد لمبدأ الانتخاب كليا، أو للمواضيع التي تكون على أساس الانتخابات أي أنها تعني عدم المشاركة نهائيا في أعمال و قضايا المجتمع السياسي، نتيجة ضعف الاندماج الاجتماعي[3] أو الاغتراب السياسي، وعليه فالامتناعية يكمن مفهومها في أنها اتجاه يسلكه المواطنون - الذين لهم الحق في الانتخاب - عن قناعة نابعة من ذاتهم .

1 - سمير بارة ، مرجع سابق، ص55.

2- مجذوب عبد المؤمن ، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط و الفواعل.** (www.bouhania.com).

3 - فليب برو ، مرجع سابق ، ص 339.

المطلب الثاني: المحددات والعوامل الإنتخابية.

طالما أن مفهوم السلوك الانتخابي شمل كل التصرفات أو الأفعال وردود الأفعال من طرف الناخب نحو العملية الانتخابية بالمشاركة بمختلف الأشكال أو المقاطعة ورفض الذهاب لصناديق الاقتراع وذلك نتيجة التأثر بعدة متغيرات وعوامل نفسية، بيئية، اجتماعية ،سياسية ،اقتصادية ... فانه كغيره من السلوكات الإنسانية متغير وغير خاضع لقوانين، وإنما نجد اجتهادات وعديد الدراسات التي تسعى للبحث أو على الأقل فهم أو الوصول إلى بعض المحددات والعوامل التي تساهم في بناء و تشكيل السلوك الانتخابي أي التحليل العلمي له، ويمكن تقسيمها إلى متغيرات وعوامل والسؤال الذي يطرح في هذا الصدد كيف تحدد هذه المتغيرات والعوامل السلوك الانتخابي؟.

أ – المتغيرات: تشمل السن، الجنس، السكن (ريفي – حضري)، المستوى التعليمي وحتى المهنة أو الوظيفة... الخ.

ففي متغير السن فإن احتمالات التصويت تزداد عند الفئات الأكبر سنا ، فكما تقدم المواطن في السن كلما اهتم بالأمور السياسية والإقبال على التصويت، ففي الولايات المتحدة رصد أن أكثر من (% 80) مما يشاركون هم في سن الخمسين وأكثر، في حين 20% فقط يشاركون في مرحلة الشباب في سن 20 سنة .

أما في متغير الجنس فيعتبر محدد مهم إذ تبين أن الإناث أكثر اهتماما وشعورا بأهمية صوتهن الانتخابي من جنس الذكور[1] ،على الرغم من أن الرجال أكثر اهتماما بالقضايا والشؤون السياسية وأكثرهم مناقشة لها ، سواءا كان ذلك بصفة رسمية أو غير رسمية .

وبالنسبة للسكن فان الاتجاه هو إن سكان الريف أكثر توجها للمشاركة من سكان المدن كون هاته الأخيرة مع انتشار مظاهر الفردانية أصبح السلوك الانتخابي خاضع للفرد ، فحين سكان الأرياف مع ما يكسوها من طابع العمل الجماعي فان السلوك الانتخابي يتم بشكل جماعي و بالتالي مشاركة أكبر.

ب- العوامل : إن العوامل المؤثرة في سلوك الناخب متعددة يبدأها الباحثون حتى من جيولوجية الأرض ونظام الملكية (كبيرة أو صغيرة)،تأثير رجال الدين ،المركز الاجتماعي ، صفات المرشح وقدرته على تقديم الخدمات المختلفة ،الانتماء السياسي للوالدين ، العوامل السياسية ،الوعي السياسي والعوامل الاجتماعية أو العوامل القانونية،وسائل الإعلام ... وهذه الكثرة في البحث عن العوامل تدل على أهمية السلوك الانتخابي للطبقة السياسية و الحكومات والأحزاب السياسية... والبحث عن العوامل المتحكمة فيه لذلك اختصرنا من بين العوامل الوعي السياسي،النظام الانتخابي والظروف الاجتماعية والاقتصادية .

أ-الوعي السياسي والسلوك الانتخابي : الوعي السياسي هو أن يكون الفرد على قدر من المعرفة السياسية التي تمكنه من الاختيار بين مجموعة من المرشحين على أسس معينة وهو نتاج التنشئة السياسية وما ترسخه من ثقافة سياسية التي تتمثل في القيم والمعتقدات والاتجاهات السياسية التي توظف في السلوك

1- خالد زعاف ، مرجع سابق ،ص 145.

السياسي للأفراد لاسيما السلوك الانتخابي ووفقا لذلك يتخذ السلوك الانتخابي عدة أنماط فوعي سياسي معين يعني سلوك سياسي معين.

ب - الظروف الاجتماعية والسلوك الانتخابي:

تشمل الظروف الاجتماعية المستوى المعيشي ومظاهر الفقر والبطالة وانتشار الأمية... التي تعد عوامل لا يمكن إغفالها عند التطرق لميدان الانتخاب حيث يفرض الجانب السوسيو- اقتصادي نفسه بقوة ، ويظهر ذلك خلال الحملات الانتخابية حيث يطلق المرشحين تحسين الظروف الاجتماعية كأحد الأولويات في برامجهم الانتخابية للحصول على أكبر عدد من أصوات الناخبين .

و يتخذ السلوك الانتخابي للناخبين نتيجة للظروف الاجتماعية نمطين إما المشاركة في الانتخابات،بغية تحسين الأوضاع نظرا للوعود المقدمة من قبل المرشحون ، حيث تتطلع شريحة كبيرة من المواطنين إلى تحسين ظروف حياتهم و البحث عن حلول لمشاكلهم الاجتماعية عن طريق الانتخابات، و إما نمط الامتناع عن التصويت ، حيث يرى المواطنون الذين يعانون من ظروف صعبة أنه لا جدوى من الانتخاب و الأفضل لهم الانشغال بتحصيل قوت يومهم و عدم الاكتراث بالانتخابات كوسيلة لتغيير الظروف الاجتماعية .

ووفقا للدراسات الميدانية فان صعوبة وغلاء المعيشة تؤدي بالفرد إلى عدم التفكير في الانتخاب أصلاً، أو عدم الذهاب إلى صناديق الانتخابات وذلك بنسبة % 64 مقابل أكثر من % 28 يرون عدم تأثير ذلك العامل على سلوكهم ، وبالتالي فإن نسبة معتبرة من العينة المأخوذة تقر بتأثير الظروف المعيشية الصعبة على سلوكهم الانتخابي[1]، في حين هناك اتجاه آخر أشار أفراد العينة التي أجرى عليها الدراسة أن أصحاب الدخل المتدني يتجهون إلى التصويت أكثر من غيرهم، وسبب ذلك هو أن هذه الفئة تسعى إلى رفع مستوى دخلها، من خلال إيجاد هيئة منتخبة تحسن التسيير وتحقق لهم ذلك.[2]

و التجربة الجزائرية أثبتت دور عامل الظروف الاجتماعية على اتجاهات الناخبين وسلوكهم، حيث اتجه إلى المشاركة وبقوة لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات المحلية والتشريعية 1991/1990 للتعبير عن ظروفه الاجتماعية، التي وعدت بحلول للمشاكل الاجتماعية الفقر، البطالة من خلال شعار " الحل الإسلامي ".

ج - النظام الانتخابي والسلوك الانتخابي:

يمكن تعريف النظام الانتخابي على أنه الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب الأصوات المدلى بها في انتخابات عامة من أجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها [3]، ومن أهم أنواع النظم الانتخابية نذكر مايلي:

1- الجمعي قبوج ، مرجع سابق، ص 181.
2 - سمير بارة ، مرجع سابق، ص 194.
3- عصام نعمة إسماعيل، **النظم الانتخابية**، ط 2 (منشورات زين الحقوقية ، 2009) ص 25.

1. الانتخاب المقيد (القيد المالي - قيد الكفاءة) 2. الانتخاب العام 3. الانتخاب المباشر 4. الانتخاب غير المباشر5. الانتخاب الفردي6. الانتخاب بالقائمة 7 .الانتخاب السري والانتخاب العلني 8. أنظمة الانتخاب بالأغلبية (نظام الفائز الأول - أما نظام الجولتين) 9 .أنظمة التمثيل النسبي 10. الأنظمة المختلطة : (تناسب العضوية المختلطة النظام المتوازي).

والتساؤل الذي يطرح ما علاقة النظام الانتخابي بسلوك الناخبين بالمشاركة أو الامتناع ؟.

إن النظام الانتخابي له دورا بالغ الأهمية في دفع الناخبين إلى التوجه إلى صناديق الانتخاب، إذ من شأنه أن يشجع على المشاركة الانتخابية ، ببساطة إجراءاته ووضوحها، ومن شأنه أن يزيد من نسبة الامتناع والعزوف الانتخابي بتعقيدات الإجراءات وغموضه .

ولا يقتصر تأثير النظام الانتخابي على السلوك الانتخابي في توزيع الأصوات و توزيع المقاعد وحسب، فالناخبون لا يصوتون لذات الأحزاب في نظام الأغلبية والتمثيل النسبي، في نظام الاقتراع بدورة واحدة / وبدورتين، إذ أن سلوك الناخبين إلى حد ما هو انعكاس للنظام الانتخاب ومثال ذلك تخلي بعض الدول عن نظام الأغلبية لصالح التمثيل النسبي (في سويسرا، الدنمارك والنرويج) حيث أدى التغيير في أنظمة الانتخاب في هذه الدول مع فاصل زمني قصير من دون أن يطرأ تغير واضح في حقوق التصويت فيها، مما أدى إلى تغير واضح في توزيع الأصوات وهو تغير عميق بفعل الإصلاح الانتخابي، هذا التغير الذي كان إلى حد كبير نتيجة دخول ناخبين جدد بعدما تخلوا عن موقفهم الامتناعي السابق من خلال تحفيز الفرص التي يتيحها نظام التمثيل النسبي للأحزاب الطرفية من تمثيل، وكذا الأقليات وهذا يزيد من حدة التنافس[1].

نفس الأمر يمكن تسجيله في التجربة الجزائرية مع نظام الانتخاب ،إذ تم التخلي عن نظام الأغلبية المطلقة لصالح التمثيل النسبي من خلال قانون الانتخابات 1989 ثم قام المشرع بتعديل نظام الانتخاب سنة 1991 لصالح نظام الاقتراع ذو الدورتين وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تسمح بذهاب أصوات الناخبين إلى صالح جبهة التحرير الوطني ،ثم تم التخلي عن نظام الانتخاب ذو الدورين لصالح نظام الانتخاب ذو الدور الواحد بمناسبة أول انتخابات تشريعية ومحلية 1997 بعد الانتخابات الملغاة في سنة 1991.

1 - مجذوب عبد المؤمن ، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط و الفواعل.** (www.bouhania.com). .

المبحث الثاني: المواطن الجزائري والانتخابات.

ينظر الجزائريون للانتخابات بعيون تطرح الكثير من التساؤلات، لما للانتخابات من الكثير من الشكوك في نفس الناخب الجزائري، وهذا راجع لمجموعة من الإحباطات التي جاءت في معظمها نتيجة سوء التسيير و التخطيط الذي مارسته المؤسسات الجزائرية ، هذه التي وحسب المواطن لم تقدم له الكثير إن لم نقل اليسير مما يطمح إليه.

وقد اختلف الهدف من الانتخابات من مرحلة تاريخية لأخرى، إذ أن المجتمع الجزائري عرف حسب تجاربه الاجتماعية والسياسية والانتخابية نماذج مختلفة من الانتخابات سواء تشريعية أو محلية أو رئاسية أو نقابية وذلك منذ بداية الستينات بعد الاستقلال مباشرة [1] ، مرورا بأحادية حزبية دامت ثلاث عقود إلى تعددية حزبية عرفت في بدايتها انتكاسة. ومما لا شك فيه أن كل تلك الانتخابات كانت في كل مرة تتخذ دلالة مغايرة وتؤدي وظائف مختلفة ، سواءا كان ذلك بالنسبة للنظام السياسي أو للفرد الجزائري في حد ذاته [2] ، الذي من جهته عرف سلوكه الانتخابي تغيرات نحاول التطرق إلى سلوكه الانتخابي خلال الفترتين وكيف عبر المجتمع من خلالها عن علاقته بالدولة انطلاقا من خصوصياته وخصوصيات النظام السياسي الجزائري في كل مرحلة .

المطلب الأول: في الفترة الأحادية.

بعد الاستقلال طرحت قضية بناء الدولة التي انتظرها الشعب طويلا كأحد الأولويات التي يجب أن تنجز بسرعة حتى يمكن النهوض من جديد بالاقتصاد وبناء الدولة الوطنية الحديثة ،فقضية الدولة والمجتمع لم تكن مطروحة في جزائر ما بعد الاستقلال لأن التركيب الاجتماعي في حد ذاته لم يكن واضحا[3] ، تبعا لذلك ظلت الجزائر كدولة تستمد شرعيتها من الشرعية التاريخية المتحققة لجبهة التحرير التي ارتكزت بدورها على المقاومة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي ، و بالتالي خصوصيات النظام السياسي بهذا الشكل من الشرعية، جعل من الجزائر لا تمتلك أية تقاليد أو ميراث يفسح عن مشاركة سياسية حقيقية، فالمفهوم السائد هو التعبئة و ليس المشاركة[4] .

رغم ذلك إلا أن النظام السياسي الجزائري كان يتجه لإقامة المناسبات الانتخابية محاولة لإضفاء الشرعية والمصداقية على صلاحياته وممارساته، مما يعني أن الانتخابات كانت صورية وشكلية فالبدائل لم تكن مطروحة أمام المجتمع للمفاضلة والاختيار بحكم أن النظام ومشاريعه كانت هي الوحيدة المعروضة في الساحة السياسية الوطنية آنذاك .

1- عبد الناصر جابي ، **الانتخابات الدولة و المجتمع** (الجزائر: دار القصبة للنشر ، 1999) ص 62.

2- الجمعي قبوج ، مرجع سابق ، ص 163.

3 - عبد العالي دبلة ، **الدولة الجزائرية الحديثة:الاقتصاد والمجتمع** ، ط 1 (القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع ،2004) ص13.

4- سليمان الريا شي و آخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) ص ص 48 ، 52.

واستمر الوضع في مجتمع السبعينات أو الفترة البومدينية حيث أخذت المشاركة في الانتخابات زخم وطني في بعد و محتوى اقتصادي تنموي فتمت إقامة عشرات الاستفتاءات تميزت بنسب مرتفعة من المشاركة [1] ، والحقيقة أن هذا الشكل من الانتخابات لم تكن الأولى في تاريخ المجتمع الجزائري فقد عرف الانتخابات إبان الحقبة الاستعمارية، والتي شهدت تزويرا واسعا لأنه سمح بها للجميع بعدما كانت مقتصرة على نخبة محددة ، حتى فترة حكم الرئيس الشاذلي بن جديد إلى غاية التعديل الدستوري لسنة 1989 استمر نظام الحزب الواحد في الاعتماد على التعبئة والتجنيد كآلية لنشر قيمه ومبادئه، هذه الآلية استلزمت وجود ثقافة سياسية تأيد وتناصر حكم الحزب الواحد وهذا ما شهدته الساحة السياسية آنذاك،وهي انتشار ثقافة الخضوع ولذلك كانت نسب المشاركة في العملية الانتحابية التي شهدتها هذه الفترة تصب في صالح السلطة و مشاريعها.

و كخلاصة لفترة الأحادية الحزبية أن السلوك الانتخابي للجزائريين تميز بالتزكية المكثفة بنسب تصل أو تفوق دائها عتبة التسعينات.

المطلب الثاني : في الفترة التعددية .

تعددت أزمات الجزائر منذ الاستقلال غير أن الأزمة الجزائرية الحديثة كثيرا ما تؤرخ ابتدءا من أحداث الخامس أكتوبر 1988، التي عبر من خلالها المجتمع الجزائري بصورة صارخة عن وضعه في جميع الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية....

نتيجة لذلك أعلن الرئيس الأسبق بن جديد مجموعة من الإصلاحات الدستورية دفعة واحدة بما فيها تعديل الدستور ، وفصل الحزب عن الدولة، وقد كانت الخطوة الأهم في مسلسل الإصلاحات مصادقة المجلس الشعبي الوطني في 12 يونيو 1989 على قانون تنظيم الحياة السياسية في الجزائر بإقرار التعددية الحزبية، الأمر الذي عجل بإجراء أول انتخابات تعددية سنة 1990 ثم تشريعية سنة 1991.

لقد مثلت المرحلة التاريخية (1988-1992) ورغم قصرها من حيث الزمن من أخصب المراحل السياسية على مستوى الحدث السياسي (عنف ، انتخابات ،مسيرات،تنظيمات، اغتيالات ....)[2].

و عند الحديث عن السلوك الانتخابي للجزائريين في فترة التعددية يمكن أن نميز بين مرحلتين، مرحلة تمت فيها الانتخابات في ظل وضع أمني متدهور بعد إيقاف المسار الانتخابي في سنة 1991 ،حيث كان الكل عاجزا عن فهم ما يحصل من أشكال العنف التي يعيشها المجتمع الجزائري يوميا من تقتيل الأطفال وذبح الكهول و حرق المدارس وغيرها من أشكال الإرهاب، وبالتالي توجهت سلوكات الناخبين إلى "المشاركة " في الانتخابات التي حدثت في تلك الفترة من الانتخابات الرئاسية 1995 مرورا بالاستفتاء

[1] - لمعرفة عدد الاستفتاءات منذ الاستقلال و نسب المشاركة فيها أنظر:

-Hosni Labidi , **Algérie: comment sortir de la crise?**(Paris : l' harmattan, 2003) p103.

-Pascal Perrineau et Dominique Rennie, **Dictionnaire de vote (**France: presses universitaires de France ,2001)p 41.

[2]- عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة و المجتمع** ، مرجع سبق ذكره، ص 62.

على دستور 1996 إلى الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 1997 وحتى الانتخابات الرئاسية والاستفتاء على قانون الوئام المدني سنة 1999 وقت كانت الدولة الجزائرية تواجه تحديات البقاء داخليا ، فلا حديث عن المجتمع ولا عن الاقتصاد فالحديث فقط عن الإرهاب والمجازر اليومية.

أما المرحلة الثانية ابتداءا من الإنتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2002 ، تميزت هذه الفترة بوضع أمني مستقر تقريبا وانتعاش اقتصادي ، إلا أن السلوك الانتخابي للموطنين بدأ يعرف التراجع * في نسبة المشاركة وظهور أشكال الأصوات الملغاة بصفة كبيرة ، مما جعل التخوف يسود لدى بعض المتتبعين للمسار الانتخابي في الجزائر من استمرار الامتناع عن المشاركة الذي يعني عدم شرعية المؤسسات الممثلة والنظام السياسي ككل.

و الملاحظ على السلوك الانتخابي في المرحلة الثانية هو أنه يختلف حسب مستوى الانتخابات (محلية، تشريعية ، رئاسية).

حيث نجد إرتفاع في نسب المشاركة في الرئاسيات حتى في المناطق المعروفة بتقليدها السياسي الممتنع عن المشاركة في الانتخابات منطقة القبائل على وجه التحديد ، وعادة ما تفسر الدراسات المتعلقة بالسلوك الانتخابي هذه الظاهرة ، بأن الانتخابات الرئاسية هي بمثابة عرض إعلامي مثير يشد الناخبين ويبهرهم، وبالتالي يدفعهم إلى المشاركة، فالانتخابات الرئاسية بما يصطحبها من حملة مثيرة تقوم بالتركيز على قضايا معينة تدفع المواطنين إلى الانتخاب ، وحملات إعلامية دعائية واسعة [1].

أما في الانتخابات المتعلقة بالمجلس الشعبي الوطني فنسب المشاركة منخفضة، لأسباب عديدة من بينها الدور الباهت لمؤسسة البرلمان في الجزائر ووظيفة النواب فيه، التي لا تتعدى المصادقة المطلقة وبالإجماع على القرارات الحكومية.

أما مستوى الانتخابات المحلية على الرغم من أنها تخضع للخصوصيات المحلية أي إختيار المجلس الممثل محليا لتلك الدائرة الانتخابية ، غير أنها لا تخرج عن الإطار العام لواقع المشاركة الإنتخابية في الجزائر ، وهي ضعف نسبة المشاركة فيها.

كما أنه في ظل الحديث عن السلوك الانتخابي وخصائص الظاهرة الانتخابية في الجزائر في مرحلة التعددية السياسية لابد من الإقرار بثلاث حقائق :

أولها تتعلق **بوظيفة الانتخابات** بدءا من النظر إلى الهيئة الناخبة والغرض من قيامها بالفعل الانتخابي إذ لا تملك السيادة التي يمنحها لها الدستور كما في الأنظمة الديمقراطية، أين تعتبر الهيئة الناخبة سيدة

* - هناك عدة مفاهيم تستعمل في هذا الصدد: المقاطعة، الامتناع، العزوف و لكل مفهوم دلالته فيما يتعلق بالظاهرة الانتخابية في الجزائر.

1 - سمير بارة ، مرجع سابق ، ص 198.

بمعنى تولي السلطة بناءا على حكمها وهي طريقة لتداولها [1]، وصولا إلى وظيفة الانتخابات تبعا لأصنافها المختلفة (استفتاءات – رئاسيات – انتخابات المجالس الشعبية):

فالاستفتاءات لا تزال محتفظة بالوظيفة التي كانت عليها في الأحادية أي تزكية قرارات ذات أهمية خاصة اتخذها الحكام ورأوا أنها بحاجة إلى تزكية شعبية فمن غير المنتظر أن يلجأ النظام السياسي إلى استفتاء لديه شك في نتائجه [2] لهذا نجد نتائج الاستفتاءات دائما ايجابية ومرتفعة في نسبة الموافقة أو التصديق عليها من طرف الناخبين الجزائريين .

الانتخابات الرئاسية في الجزائر ليس مطلوبا منها الإتيان بجديد لا على مستوى الوجوه السياسية ولا موازين القوى ولا الخطاب ولا الممارسات السياسية التي ميزت النظام السياسي منذ عشرية، إذ لا تزال في جوهرها كما كانت أيام الأحادية لأن الفائز فيها معرف مسبقا ، وما هي إلا وسيلة لإعلان تزكيته وتزويد العملية بحجاب الشرعية الانتخابية ، فهي كما كانت انتخابات مغلقة أي أن اختيار الرئيس يتم ضمن دوائر غير مرئية ضيقة في ما يشبه نظام "هيئة كبار الناخبين " [3] ، ولعل الصفة المميزة الفرق الوحيد بين الانتخابات الرئاسية في فترة التعددية عن الأحادية هو تعدد المرشحين للمنصب، لإضفاء للعملية مصداقية ومعنى ،أما الانتخابات التشريعية والمحلية فلها وظيفتان ضمان الشرعية وتجديدها بصورة دورية والوظيفة الثانية ضبط الساحة الحزبية [4] .

لذلك فالنظام السياسي الجزائري أصبح يلجأ إلى تنظيم الانتخابات لأسباب عديدة، ومنها[5] :

1 -محاولة إقناع المواطن بنوع من المشاركة السياسية المؤطرة و المناسباتية .

2 - محاولة إضفاء مسحة من الشرعية الداخلية والدولية على المؤسسات السياسية الرسمية.

3- إفراز نخب سياسية، يمكن أن تشارك جزئيا، في عملية تسيير المؤسسات، تستعمل كوسيط بين المؤسسات المركزية والمواطن خاصة عندما يتعلق الأمر بالانتخابات المحلية.

4- محاولة إشراك - الهاء بعض أفراد النخبة المركزية الموجودة على هامش المؤسسات أو في مواقع التحفظ كالوزراء القدماء وضباط الجيش المسرحين وبعض الوجوه التقليدية والشخصيات السياسية المبعدة عن مراكز القرار الفعلي ،عن طريق الانتخابات البرلمانية على وجه الخصوص، حتى لا يتطور تهميشها إلى نوع من المعارضة وولوج الاستفادة من الريع المالي الناتج عن مواقعها في الهيئات المنتخبة .

والحقيقة الثانية يمكن اعتبارها نتاج الأولى هي أن **السلوك الانتخابي للمجتمع الجزائري** عرف تحولات في المشاركة و الاتجاه بداية من انتخابات 2002 إلى العزوف بزيادة نسبة الممتنعين عن

1- صالح بلحاج ، **النظام السياسي الجزائري و العولمة السياسية :تحول أم تكيف ؟**،(ورقة غير منشورة) ، ص ص.8، 9 .

2- المرجع نفسه ،ص9 .

3 - المرجع نفسه ،المكان نفسه.

4 - المرجع نفسه ،المكان نفسه.

5- عبد الناصر جابي ، **الانتخابات التشريعية الجزائرية ، انتخابات ، استقرار أم ركود** ،في :الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية ، علي خليفة الكواري محرر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2001) ص 71.

التصويت رغم التحسن في الوضع الأمني بعودة الاستقرار وتوقف العمليات الإرهابية إلا في حالات محدودة جدا ، والتحسن في الوضع الاقتصادي للجزائر بارتفاع أسعار البترول ، وبداية تقليص ضغوط المديونية الخارجية وانطلاق العديد من مشاريع الإصلاحات الاقتصادية ، وهناك من يرجع ذلك إلى أن الناخبين الجزائريون أصبحوا يعرفون جيدا الأهداف الحقيقية للسلطة وللأحزاب من الانتخابات،إذ أنها لا تعني إشراك المواطن في النقاش الجاد والحوار حول أهم القضايا، وفي اختيار حكامه وممثليه، بل تعني بكل بساطة السعي للبقاء في السلطة أو الوصول إليها على حساب المصالح العليا للأمة [1].

أما الحقيقة الثالثة ولا بد من الإقرار بها أيضا أن **العملية الانتخابية في الجزائر** لا زال يشوبها بعض الانتقادات من حيث إطارها القانوني التنظيمي، ومن حيث جانبها الممارساتي بارتفاع الأصوات المتهمة للسلطة والإدارة بالتزوير والتحايل وتلجأ بعض الأحزاب السياسية وحتى بعض الشخصيات السياسية إلى مقاطعة الترشح للانتخابات لتلك الأسباب و أمثلة ذلك كثيرة أبرزها انسحاب المرشحين الست في الانتخابات الرئاسية سنة 1999 وتنظيم الأحزاب السياسية لأول مرة مظاهرة احتجاجية ضد الإدارة [2]،بعد الانتخابات المحلية سنة1997، لذلك فالسلوك الانتخابي للجزائريين مرهون بعدة نقاط أهمها التزام السلطة بإجراء انتخابات نزيهة تحترم فيها الديمقراطية والشفافية والاعتراف بما يفرزه الصندوق، وفي هذه الحالة سيكون النظام في وضع مريح أمام الناخب الجزائري وكذا أمام المجتمع الدولي، والواقع أن إجراء السلطة لانتخابات حرة ونزيهة غير وارد في الوقت الراهن في الجزائر لأنها لازالت تنظر إلى أن الناخب الجزائري لازال قاصرا عندما يتعلق الأمر بسلوكه الانتخابي، وعليها توجيه هذا السلوك كما تريده.

1 - مقران آيت العربي،" **مجلس شعبي بدون شعب : قراءة أولية في انتخابات 17 ماي 2007** "، (الخبر الأسبوعي) السنة 09 ، العدد 431 ، من 02 إلى 08 جوان 2007 ، ص06 .

2 - أحمد مهابة ،" أزمة الجزائر بين التدويل والوفاق الوطني "،**مجلة السياسة الدولية** ،ع :131،السنة : 1998، ص 228 .

المبحث الثالث :المشاركة الانتخابية في ولاية غليزان.

المطلب الأول: السلوك الانتخابي وتوزيع المقاعد بالولاية.

عبرت السلطة عن نيتها في تدعيم الانتقال إلى التعددية السياسية بآليات قانونية ، لهذا الغرض تم إعداد أول قانون للانتخابات التعددية، وهو قانون 89 / 13 المؤرخ في 1989 والذي عدل بمناسبة أول انتخابات تعددية من خلال القانون 90- 06.

وبصرف النظر عن ما جاء في مختلف المواد التي نص عليها ، فإن نمط الاقتراع النسبي الذي تم تبنيه ، أحدث قطيعة مع التمثيل المطلق الذي كان يقوم عليه القانون 80/12 ،حيث نصت المادة 60 من قانون (13/89) أ ن انتخاب المجلس البلدي و الولائي يكون لمدة 5 سنوات بواسطة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد ، و نفس النمط يطبق على المجلس الشعبي الوطني بمقتضى المادة 84 على أن يجري الاقتراع في الدوائر الانتخابية التي تتوفر على مقعد واحد على اسم بالأغلبية في دور واحد.

وقد تم اعتماد معيار عدد السكان في تحديده لعدد المقاعد المطلوبة في المجالس المنتخبة المحلية والوطنية مع ربط تقسيم الدوائر الانتخابية مع التقسيم الإداري للدولة وان اختلفت مساحة الدائرة الانتخابية ضيقا واتساعا بحسب النظام الانتخابي حيث يكون عدد المقاعد حسب عدد السكان في المجالس الشعبية البلدية وفقا للمادة 81 كمايلي[1]:

- 7 أعضاء في البلديات التي يقل عدد سكانها عن 10000 نسمة .
- 9 أعضاء في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 10000و 20000 نسمة .
- 11 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 20001 و50000 نسمة.
- 15 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 50001 و 100000 نسمة.
-23 عضو في البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 100001 و 200000 نسمة.
-33 عضو في البلديات التي يساوي عدد سكانها 200001 نسمة أو يفوقه.

أما في المجالس الشعبية الولائية فكان تحديد عدد المقاعد للولايات وفقا للمادة 83 من قانون الانتخابات كما يلي[2]:

- 35 عضو في الولايات التي يقل عدد سكانها عن 250000 نسمة
- 39عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 250001 و 650000 نسمة.
- 43عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 650001 و950000 نسمة.
- 47عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 950001 و 11500000 نسمة.
- 51عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 11500001 و 125000000 نسمة.
- 55عضو في الولايات التي يتراوح عدد سكانها بين 125000000 نسمة.

إلا أنه يجب أن تكون كل دائرة انتخابية ممثلة بعضو على الأقل.

---

[1] - الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 32،السنة 26 ،الصادرة بتاريخ 5 محرم 1418هـ الموافق ل 7 أوت 1989 ، ص 855.

[2] - المرجع نفسه ، ص 856 .

ووفقا لهذا القانون والذي تم من خلاله إجراء أول انتخابات في إطار التعددية السياسية وهي الانتخابات البلدية في 12 جوان 1990 كان توزيع المقاعد في ولاية غليزان عبر مختلف الدوائر الانتخابية :

15 بلدية عدد المقاعد الموجودة في مجالسها الشعبية 9 مقاعد.

11 بلدية عدد المقاعد الموجودة في مجالسها الشعبية 7 مقاعد.

7 بلدية عدد المقاعد الموجودة في مجالسها الشعبية 11 مقاعد .

23 مقعد بالنسبة لغليزان مركز.

15 مقعد بالنسبة لبلدية واد رهيو .

إن الخمسة عشر بلدية التي بها 9 مقاعد ،هي في الحقيقة لا تبتعد كثيرا عن البلديات التي بها 7 مقاعد في مستوى التحضر لأن كلها بلديات ريفية ، و الاختلاف يكمن في السلوك الانتخابي حيث نجد البلديات التي بها 7 مقاعد ترتفع فيها نسبة المشاركة مقارنة بتلك التي بها 9 مقاعد ، فتراوحت النسبة من(25%-71%) في البلديات التي بها 7 مقاعد بينما من (20%- 45%) في البلديات التي بها 9 مقاعد و هذا في الانتخابات التشريعية لسنة 2007، أما بلدية غليزان و التي بها 23 مقعد فنسبة المشاركة فيها دائما منخفضة 27% في الانتخابات التشريعية لسنة 2007 .

وعدد المقاعد في المجلس الشعبي الولائي لولاية غليزان هو 39 عضو مكون من مختلف التشكيلات السياسية أما نصيبها من المقاعد في المجلس الشعبي الوطني فهو 9 مقاعد ، ونفس التوزيع للمقاعد اعتمده قانون الانتخابات سنة 1997.

المطلب الثاني : السلوك الانتخابي لمجتمع ولاية غليزان.

تعد ولاية غليزان إحدى مناطق الغرب المعروفة بقوة مشاركتها في الانتخابات [1] ،على الرغم من أن نسبة المشاركة قدرت ب (54,26 %) [2] في أول انتخابات تشريعية بعد إعلان التعددية السياسية في الجزائر، إذ بلغت الهيئة الناخبة 264062 ناخب صوت منهم 143289ناخب[3] ، وتلك النسبة أقل من المعدل الوطني والذي بلغ 59% ،وكذلك أقل من الولايات المجاورة والتي تتشابه مع ولاية غليزان في الكثير من الخصائص منها الطابع الفلاحي الريفي كتيارت التي سجلت (57.20 %) و شلف (56,56%) ومعسكر (62,04%)[4] .

[1] - عبد الناصر جابي ، **الانتخابات الدولة والمجتمع** ، مرجع سبق ذكره، ص 192.

[2]- الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 1،السنة 29 ،الصادرة بتاريخ 28 جمادي الثانية 1412ه الموافق ل 4 يناير 1992،ص 6.

[3]- Salah –Eddine cherad , **Elections municipales et législatives en Algérie** "les scrutins du 12juin 1990 et du décembre 1991" (Montpellier :Université Paul- Valéry,1992)p p.45 ,46

4 - المرجع نفسه ، ص ص. 2،3.

حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات ، التي تم إجراؤها بتاريخ 26 ديسمبر1991 على نسبة 60,5 % من الأصوات المعبر عنها أي 8 مقاعد من 9 مقاعد و جبهة التحرير الوطني على نسبة22,1 % [1] ، وتمثل فوزها في كل الدوائر الانتخابية لولاية غليزان وهي موضحة كما في الجدول الأتي[2] :

جدول رقم 01: يوضح حصة الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدوائر الانتخابية لولاية غليزان.

الدائرة الانتخابية	الأصوات المحرزة	النسبة المئوية
غليزان	16136	63,47
المطمر	5031	58,70
يلل	6578	56,73
وادرهيو	1838	69,80
الحمادنة	6791	68,12
عمي موسى	8790	59,34
منداس	2995	57,19
زمورة	6674	60,14

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 1،السنة 29 ،الصادرة بتاريخ 28 جمادي الثانية 1412ه الموافق ل 4 يناير 1992، ، ص 15.

نتائج الجبهة الإسلامية للإنقاذ في غليزان (60,5 %) لم تكن متشابهة مع الولايات تيارت (24,80%) ومعسكر (40,26%) وحتى شلف (50,58 %) على الرغم مما سبق ذكره وهو أن نسبة مشاركة الناخبين في غليزان أقل من الولايات السابقة الذكر، فهل هذا ما يفسر حالة العنف الحاد الذي شهدته ولاية غليزان بعد إيقاف المسار الانتخابي في دوره الثاني سنة 1992؟.

إلى غاية تنظيم الانتخابات الرئاسية سنة 1995 والتي شكلت ما يعرف بالعودة للمسار الانتخابي كانت كل مناطق الجزائر تشهد حالة العنف لكن بدرجات متفاوتة ما جعل الناخبون الجزائريون يربطون بين المشاركة في الرئاسيات وعودة الأمن إلى الجزائر، وهذا ما حدث أيضا في ولاية غليزان إذ أعاد الناخبون حساباتهم بتفضيل التصويت لمرشح السلطة اليامين زروال بدل المغامرة، إلى درجة توجيه الأمانة الولائية للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء ولاية غليزان نص نداء إلى أئمة المساجد للدعاء للسيد اليامين زروال بالحفظ والسلامة والتوفيق[3] .

1- Ibid, p 46.

2 - الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 1،السنة 29 ،الصادرة بتاريخ 28 جمادي الثانية 1412ه الموافق ل 4 يناير 1992، ، ص 15.

3- عبد الناصر جابي ،**الانتخابات الدولة والمجتمع** ، مرجع سبق ذكره ، ص 227.

وتواصل الأمر بنفس السلوك في الانتخابات التي جرت سنة 1997 ، والمتعلقة بتجديد أعضاء البرلمان والمجالس البلدية من حيث المشاركة والاتجاهات في التصويت بتفضيل خيارات السلطة فبلغت نسبة المشاركة (84,85%) حصل من خلالها حزب الرئيس اليمين زروال" التجمع الوطني الديمقراطي " بأغلبية البلديات وحصل على اكبر عدد من مقاعد الولاية بالبرلمان 7 مقاعد مقابل 2 لجبهة التحرير الوطني من أصل 9 مقاعد[1].

في 11سبتمبر1998 قرر الرئيس المنتخب سنة 1995 ، تنحيه عن الحكم قبل فيفري 1999 وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة ، و التي لم تخلو من مرشح مفضل للمؤسسة العسكرية ،حيث اتجه السلوك الانتخابي للناخبين بولاية غليزان شأنها في ذلك كل مناطق الوطن بدعم المرشح عبد العزيز بوتفليقة، بالرغم من انسحاب المرشحين الستة المنافسين له بدعوى عدم نزاهة الانتخابات ،الرئيس الذي مافتئ حتى عرض برنامجه المصالحة الوطنية للإستفتاء سنة 1999 ، والذي اعتبره الكثيرون إعادة الاعتبار للرئيس وإضفاء الشرعية على انتخابه وبنسبة وطنية جاوزت (% 90) من أصوات الناخبين مقابل (90,48 %) على مستوى ولاية غليزان ،والتي بها أكبر ضحايا الإرهاب وطنيا ونسبة المصوتين بنعم (97,98%) مقابل (2,02 %) بلا ،وهو ما يدل على مسايرة الناخبين بالولاية على النهج الوطني بالموافقة على برنامج الوئام المدني .

لم يتوقف التصويت على السلطة ومشاريعها بعد الاستفتاء، بل استمر الناخبون في التصويت على مرشحي السلطة في الانتخابات التشريعية لسنة 2002 ، لكن مع تراجع في نسبة المشاركة واتجاه السلوك الانتخابي إلى العزوف حيث لم تتعدى نسبة المشاركة (45,03 %) في ولاية غليزان، تراجع فيها التجمع الوطني الديمقراطي إلى المرتبة الثانية حيث حصلت جبهة التحرير الوطني على (34,71 %) وحزب التجمع الوطني على (17,19%) وحزب حركة مجتمع السلم (16,55 %).

وجاءت بعدها الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 التي استقطبت اهتمام الجميع نظرا للإنقسامات في الساحة السياسية و للحملة الانتخابية بين المرشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والمرشح المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية علي بن فليس، لقد عرفت نسبة المشاركة فيها على المستوى الوطني، أما على مستوى ولاية غليزان فقد بلغت (64,26 %)، تحصل فيها على الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على غالبية الأصوات بنسبة (93,93 %) وفي المرتبة الثانية سعد عبد الله جاب الله 2,38% و في المرتبة الثالثة علي بن فليس بنسبة (1,78 %).

تلت رئاسيات 2004 الانتخابات التشريعية لسنة 2007، جديد هذه الانتخابات التشريعية هو ضعف المشاركة في الاقتراع الذي كان تقليديا من ميزة الناخب الساكن في المدن الكبرى ومنطقة القبائل إذ بلغ

1- الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 40،السنة 34 ،الصادرة بتاريخ 6صفر 1418ه الموافق ل 11 يونيو1997 ، ص 23.

معدل المشاركة الوطنية 35,6% وهي النسبة التي تم التشكيك هي الأخرى فيها رغم ضعفها الكبير[1] ، كما عرفت ولاية غليزان امتناع للناخبين عن المشاركة في هذه الانتخابات فمعدل المشاركة أقل من المعدل الوطني (35,20 %) ونسبة لم تتعدى (43,57 %) في المحليات و الجدول التالي يمثل ولاية غليزان من بين الولايات الأقل مشاركة على المستوى الوطني في الانتخابات التشريعية لسنة 2007:

جدول رقم 02 يوضح الولايات الأقل مشاركة على المستوى الوطني انتخابات 2007.

الولاية	نسبة المشاركة
تيزي وزو	16,14
بجاية	17,77
الجزائر العاصمة	18,41
بومرداس	23,96
قسنطينة	25,26
البليدة	26,81
جيجل	27,30
البويرة	28,28
وهران	31,40
باتنة	32,52
سطيف	34،24
غليزان	34,92
الشلف	35,03

المصدر: عبد الناصر جابي ، **الانتخابات التشريعية الجزائرية ، انتخابات ، استقرار أم ركود،** مرجع سبق ذكره.

هذا السلوك الانتخابي تغير مع موعد الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 و التي ترشح فيها الرئيس لعهدة ثالثة بعد إجراء تعديل دستوري سنة 2008 ، بلغت نسبة المشاركة وطنيا 74,56 % بحصول المترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على 90,22 % [2] من الأصوات المعبر عنها وطنيا ،ولاية غليزان كانت نسبة المشاركة أعلى من المعدل الوطني إذ بلغت 87,69 % وحصل من خلالها المترشح الحر على 94,16% من الأصوات المعبر عنها وطنيا .

1- عبد الناصر جابي ، **الانتخابات التشريعية الجزائرية ، انتخابات ، استقرار أم ركود،** مرجع سابق ، ص 96.

[2] - الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 22،السنة 46 ،الصادرة بتاريخ 19ربيع الثاني 1430ه الموافق ل 15 أفريل 2009 ، ص 3.

إن المتتبع لهذه النتائج الانتخابية بمختلف مستوياتها يكتشف أن ما يميز سلوك الناخب في ولاية غليزان هو كعادة كل الناخبين الجزائريين بالارتفاع في المشاركة في الرئاسيات والانخفاض في التشريعيات والمحليات والتوجه للانتخاب لصالح السلطة حتى وان اختلفت النسبة من ولاية إلى أخرى.

الفصل الثاني:
مونوغرافية الرمكة والتجربة الأمنية.

تمثل المجتمعات الريفية "الجزائر العميقة " ، و لها الكثير من الخصائص والنظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية.... التي يكسوها الطابع التقليدي لذلك يبدو أنه من السهل الحديث عنها ، لكن الأحداث التي يعيشها كل مجتمع تغير الكثير من تلك النظم و الخصائص، لأن أثرها يتفاوت من مجتمع لأخر خاصة إذا كان الحدث يتعلق بظاهرة كالإرهاب ، وهذا ما سنحاول وصفه في هذا الفصل الذي خص للأحداث التي عرفتها منطقة الرمكة خلال المأساة الوطنية والواقع الاجتماعي الحالي.

المبحث الأول: مونوغرافية الرمكة.

نهدف من خلال هذا المبحث التطرق إلى مونوغرافية منطقة الرمكة الذي يشمل الجانب التاريخي لمنطقة الرمكة بدءا من أصل القبيلة التي تنتمي إليها السكان، مرورا بالاستعمار الفرنسي بالمنطقة والمقاومات التي شهدتها وصولا إلى المشاركة في حرب التحرير ثم الوضع الاجتماعي والاقتصادي ، ومن جانب أخر نتعرض إلى المظاهر السوسيو- اقتصادية الحالية للمنطقة.

أولا: تاريخيا:

عرفت الفترة التي أعقبت زوال الاحتلال الروماني و زحف الوندال على إفريقيا في مايو 429 م تحرير العديد من المقاطعات في الغرب من النفوذ الأجنبي الأمر الذي ساعد على ظهورعدة ممالك مستقلة منذ القرن 5م ، ومنها مملكة الونشريس أولجدار التي ظهرت في حوالي 535 ثم مملكة أو إمارة الرستميين في العهد الإسلامي 909/776 و مملكة بني توجين[1].

و ينتسب بنو توجين إلى الطبقة الثالثة من قبائل زناتة و كان هذا الحي حسب ابن خلدون من أعظم أحياء بني توجين و أوفرهم عددا و تزعمهم أيام صنهاجة عطية بن دافلتن بن أبي بكر بن الغلب .و بعد أن مد الموحدون نفوذهم بالمغرب العربي تزعم قبيلة بني توجين عطية بن العباس بن دافلتن وهذا بعد أن عادت الرئاسة لبني دفلتن و موطن أولاد دفلتن حاليا الرمكة بالونشريس الغربي[2] .

وقد أنشئت بلدية الرمكة سنة 1956 بموجب القرار المؤرخ في 04-12-1956 تحت اسم بلدية أولاد دفلتن، و في شهر ماي سنة 1957انضمت إليها بلدية العجامة و كونتا بلدية واحدة تسمى بلدية الرمكة ، وعلى اثر التقسيم الإداري المنبثق عن القانون رقم 84/ 09 المؤرخ في 04- 02-1984 انفصلت عن بلدية الرمكة بلدية جديدة وهي بلدية سوق الحد [3].

[1] - محمد لحسن ،**عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس** (الجزائر :دار الغرب للنشر والتوزيع ،2007) ص 59 .
[2] - المرجع نفسه، ص 62.
[3]- تقرير خاص ببلدية الرمكة ، دائرة الرمكة ،2011.

ويعد عرش أولاد دفلتن من بين ثماني عروش مكونة لكنفدرالية بني وراغ والتي هي الأخرى تعد من بين 60 اتحادات أو تحالفات من الأهالي مكونة للونشريس، الذين أدوا دورا مميزا و بطوليا إبان الغزو الفرنسي أثناء ثورة التحرير ومن هذه الأدوار المحطات التالية :

نظرا للخصوصيات الطبيعية ، اتخذ الأمير عبد القادر مقرا لقيادته في جبال الونشريس عند قبيلة بني وراغ ،ومن هذا المعقل ظل يراقب تحركات القوات الفرنسية في كل اتجاه ويترقب الفرصة المناسبة للهجوم عليها [1]. وما إن غير بيجو نظريته الأولى المبنية منذ دخول فرنسا الجزائر على سياسة الاحتلال الجزئي المحدود إلى الاحتلال الشامل لضمان أكثر حماية للمستوطنين الاروبيين حتى سارع لتطبيقها بجبال الونشريس للقضاء على جيش الأميرعبد القادرهناك، و استعمل في ذلك كل أنواع الفرق العسكرية التي احتواها تنظيم الجيش الفرنسي منذ تولي هذا الحاكم السلطة في الجزائر[2],فدارت معارك كبرى دار رحاها بين جيش الأمير عبد القادر و عساكر فرنسا في منطقة بني أوراغ بين 1842-1843 .

و في شهر جوان 1843نجح بيجو في تنفيذ أسلوب حربه المبني على الغزو و التخريب للمناطق غير الخاضعة كاكتساح الغلات مثل الذي أمر به في أولاد دفلتن في 26 ماي 1845 لحمل جميع القبائل الأخرى بالمنطقة على والخضوع و الاستسلام , و غصب بيجو من هذه القبيلة 3000 رأس من الغنم و سبي عددا كبيرا من النساء, و في نفس السنة 1845كانت غلات القبائل التي ثارت في الونشريس قد أحرقت أو نهبت وأن كل استسلام قبيلة في كامل الونشريس لم يكن الا بعد انعدام كل أسباب المعيشة[3] .

وفي سنة 1848 غزا الجيش الفرنسي قبيلة أولاد دفلتن و طرد سكانها الى جبال الشهبة كشكل من أشكال العقاب وانصبت الضرائب على أولاد دفلتن بشكل لم يعرف له مثيل في المناطق الأخرى[4].

إن وصول الأمير إلى هذه الجهة و مشاركة بني أوراغ في ثورات الونشريس لدليل على أن انضمام سكانها إلى صفوف المقاومة كان مبكرا،حيث تكون إحدى القبائل التي سارعت في بداية الأمر إرسال المتطوعين للأمير عبد القادر،ويقول سكان الرمكة بوجود أثار لمخازن أسلحة الأمير بدوار أولاد بخيرة وشراطة ومزار أخر كان يعقد فيه الأمير اجتماعاته[5]، وهو ما أشارت إليه أيضا اللجان الإدارية الفرنسية لمستغانم التي قامت بمهام معاينة القبائل المحيطة بعمي موسى إلى الدور الكبير الذي أدته هذه القبائل في حوض واد رهيو وبالخصوص قبيلة أولاد دفلتن [6].

---

[1] - محمد لحسن ، **تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19 و20 م** (الجزائر : دار أم الكتاب ، 2010) ص 14.

[2]- المرجع نفسه ،ص 16.

[3]- محمد لحسن،**عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس** ،مرجع سابق ،ص 101.

[4]- المرجع نفسه ، ص 102.

[5] - محمد لحسن، **تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19 و20** ،مرجع سابق، ص 15.

[6]- محمد لحسن ،**عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس** ،مرجع سابق، ص 93 .

ولم يتوقف دور بني وراغ في مقاومة الاستعمار الفرنسي عند هذا الحد، وهو ما أوضحته اللجان الإدارية لمستغانم في تقاريرها بخصوص انضمام قبيلة بني أوراغ إلى ثورة بومعزة سنة 1945 و أشارت إلى القمع الذي مارسته فرنسا ضد قبيلة أولاد دفلتن و قبيلة أولاد بورياح جنوب غربي عمي موسى.

وفي ربيع 1864عمت الثورة التي قادها المتصوف سي لزرق بلحاج المنتمي للطريقة القادرية وهي الطريقة التي تتبعها قبيلة بني وراغ [1].

- شراطة الرمكة مركز قيادة المنطقة الرابعة: كانت ولاية غليزان بجغرافيتها الحالية تشكل الجزء الأكبر من المنطقة الرابعة للولاية الخامسة التاريخية و مركز تقاطع بين معظم نواحي الولاية التاريخية, و اتخذ من شراطة التابعة للرمكة مقرا لقيادة هذه المنطقة بعد أن وسع جيش التحرير الوطني عمله الثوري تجاه السرسو والشلف و معسكر في ماي 1956 و الونشريس وجبال الظهرة خلال صيف 1956 [2].

- معركة وادي الحمأ بالرمكة: يبعد وادي الحمأ عن مقر بلدية الرمكة بحوالي 2 كلم , في يوم 26 مارس سنة 1958 خرجت كتيبة فرنسية متشكلة من حوالي 90عسكريا كان هدفها القيام بدورية استطلاعية بأحواز مركز الرمكة, منها المكان المسمى الصخرة دوار أولاد سحنون إلى غابة عرجة السبع, وما إن خرجت هذه الدورية من مركزها حتى انتشر خبرهذا التحرك إلى أن وصل إلى المجاهدين فتوزعت فصائلهم بكيفية تسمح لهم بإيقاع العدو الفرنسي في كمين محكم تحول إلى معركة[3], وقتل المجاهدين 87 عسكريا فرنسيا و تم غنم 35 سلاحا و جهاز اتصال, ومن بين ردود الأفعال أن سارعت السلطات الفرنسية في اليوم الموالي إلى الانتقام من السكان بحرق مساكنهم و قتل مواشيهم[4] .

معركة شراطة بالرمكة: تقع شراطة جنوب مقر بلدية الرمكة ، وقد كانت عاصمة المنطقة الرابعة التابعة للولاية الخامسة, احتوت على مراكز قيادية عديدة على رأسها مركز قيادة المنطقة الرابعة برئاسة العقيد عثمان[5], بدأ حصار شراطة في شهر فبراير من سنة 1959 إذ قامت وحدات عسكرية فرنسية بتطويقها انطلاقا من مراكز عسكرية متقدمة بالونشريس الغربي,وقد تفاجأ المجاهدون بشراطة بتقدم قوات فرنسية نحوهم ليلا, فاندلع اشتباك محدود الزمن مع أول فوج فرنسي وتم القضاء عليه, و في صباح 26 فبراير اندلعت المعركة على نطاق أوسع بعد وصول مكثف لوحدات عسكرية من المراكز المجاورة لشراطة

[1]- محمد لحسن ، مرجع سابق،ص 105 .
[2]- محمد لحسن ،**عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس** ، مرجع سابق ،ص 149.
[3] - محمد لحسن ، **تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19 و20** ،مرجع سابق ، ص 120-121.
[4]- المرجع نفسه ،ص 122.
[5]- المرجع نفسه ،ص 147.

معززة بتغطية جوية قوامها أزيد من 30 طائرة حربية و قصف مدفعي مكثف وبتلك الإستراتيجية تمكنت من اقتحام مركز شراطة وتحطيم كل التحصينات بالونشريس [1].

ثانيا :الموقع ،المساحة وعدد السكان:[2]

تقع بلدية الرمكة جنوب شرق ولاية غليزان ، تبعد عن عاصمة الولاية ب 100 كم، يحدها غربا بلدية عمي موسى ،شرقا بلدية لرجام ولاية تسمسيلت شمالا بلدية سوق الحد وجنوبا بلدية الملعب ولاية تسمسيلت ، هذا الموقع جعل منها منطقة معزولة جغرافيا وثقافيا واجتماعيا ... وهي منطقة ريفية (هذا ماستوضحه الخريطة الموالية) تقدر مساحتها ب 14048 كلم²، مقسمة على الأراضي الفلاحية مقدرة ب 4521 كلم².،الأراضي الغابية 7227 كلم².،أراضي غير منتجة جبلية تقدر ب 2300كلم² والجدول التالي يوضح نسب تقسيم مساحة منطقة الرمكة :

جدول رقم 03 يوضح نسب تقسيم مساحة منطقة الرمكة.

الأراضي الصالحة للزراعة	4521 كلم²
الأراضي الغابية.	7227 كلم².
أراضي جبلية غير منتجة	2300كلم²
المجموع	14048 كلم²،

المصدر : دائرة الرمكة.

كما تنقسم التضاريس بالرمكة كما يلي :

جدول رقم 04: يبين تقسيم التضاريس ببلدية الرمكة

الجبال	% 85
التلال	% 5
السهول	% 10
المجموع	% 100

المصدر : مقاطعة الغابات، دائرة عمي موسى.

و بالنسبة لعدد السكان فوفقا لعملية التعداد العام للسكن و السكان لسنة 1987 بلغ عدد سكان بلدية

[1]- محمد لحسن ، **تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19 و20** ،ص ص 148-149.

2- تقرير خاص ببلدية الرمكة ، دائرة الرمكة .

الرمكة 8916 نسمة،وفي سنة 1990[1] ، وصل عدد السكان إلى 9200 نسمة موزعين على 33 عرش بالإضافة إلى الرمكة وسط ،أما عملية التعداد العام للسكن والسكان سنة 1998 فأظهرت أن عدد السكان لا يتجاوز 5219 نسمة موزعين على 6 أعراش بالإضافة إلى المركز الحضري، وحاليا انخفض عدد السكان إلى 5132 نسمة والمخطط التالي يوضح تطور السكان :

- سنة 1966 ← 13665 ساكن.
- سنة 1977 ← 12077 ساكن.
- سنة 1987 ← 8916 ساكن*.
- سنة 1990 ← 9200 ساكن .
- سنة 1998 ← 5215 ساكن .
- سنة 2008 ← 5138 ساكن .

وينقسم السكان إلى الفئات العمرية التالية حسب الجنس[2] :

جدول رقم 05 يمثل الفئات العمرية لسكان الرمكة حسب السن والجنس.

الجنس. / الفئة	ذكور	الاناث	المجموع
(4-0)	222	212	434
(9-5)	223	180	402
(14-10)	277	293	570
(19-15)	367	331	698
(24-20)	351	361	712
(29-25)	281	253	534
(34-30)	200	227	427

1- وزارة التضامن الوطني، **الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، مرجع سابق، ص 36 .

* - التناقص الكبير لعدد السكان في هذه السنة راجع إلى انفصال بلدية سوق الحد سنة 1987.

2 - الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.

(39-35)	142	123	265
(44-40)	105	124	229
(49-45)	88	127	215
(54-50)	96	68	164
(59-55)	83	63	146
(64- 60)	47	51	98
(69-65)	40	34	74
(74-70)	42	25	67
(79-75)	23	24	47
(84-80)	14	20	34
84+	7	14	21
المجموع	2608	2530	5138

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.

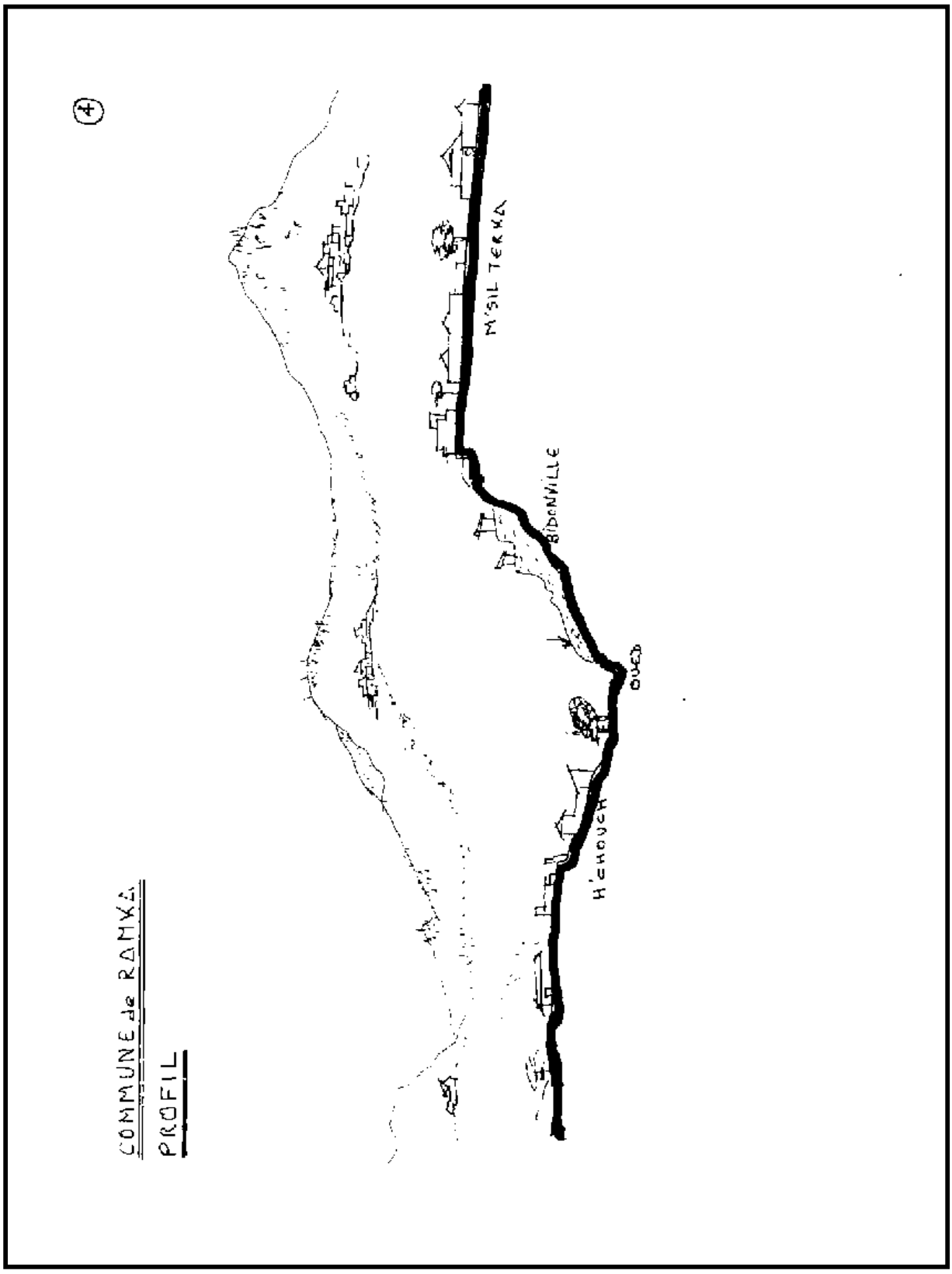
④
COMMUNE de RAMKA
PROFIL
M'SIL TERKA
SIDI MVILLE
OUED
H'CHOUCH

ثالثا : النشاط الاقتصادي :

كانت الغالبية من سكان الرمكة تعتمد على النشاط الفلاحي الجبلي معتمدين في زراعتهم بالدرجة الأولى على زراعة الحبوب ،القمح الصلب ،القمح اللين الشعير... وغرس الأشجار المثمرة كالعنب والرمان والخضروات إضافة إلى تربية الماشية بمختلف أنواعها وحتى تربية النحل وغيرها من النشاطات الريفية ، محققين بذلك الاكتفاء الذاتي لأنفسهم أي الاعتماد على ما يزرعون في عيشهم .

وقد اعتبر ابن خلدون هذا النشاط الجبلي معاشا وفسره بأنه " عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله ، وهو مفعل من العيش" وشرح حتى نمط عيش هذا النوع من الاجتماع البشري الذي أطلق عليه العمران البدوي، حيث قال في وصفهم :"هم المنتحلون للمعاش الطبيعي من الفلح و القيام على الأنعام، و أنهم المقتصرون على الضروري من الأقوات و الملابس و المساكن، و سائر الأحوال و العوائد و مقتصرون عما فوق ذلك من حاجي أو كمالي، يتخذون البيوت من الشعر و الوبر و الشجر أو من الطين و الحجارة..."[1].

لكن بعد الأوضاع الأمنية و النزوح الريفي الجماعي تقلص النشاط الفلاحي وتربية الماشية بالمنطقة بسبب هجرة السكان لأراضيهم وتخليهم عنها ، و لم يبق إلا ممن يمارسون الفلاحة بمردود ضعيف حيث تتراوح ملكية الغالبية منهم على نصف أو هكتار واحد.

يعتمد سكان الرمكة في نشاطهم الفلاحي على الزراعة التقليدية نتيجة الافتقار للمعدات الفلاحية الحديثة ولا يمكنهم حتى الاستفادة من القروض الفلاحية لعدم امتلاكهم للعقود الرسمية للأراضي ماعدا العقود العرفية غير المعمول بها حاليا ، والجدول التالي يوضح تناقص عدد الفلاحين بالرمكة [2].

جدول رقم 06 :يبين التراجع الكبير لعدد الفلاحين بالرمكة.

السنة	1966	1977	1987	1990	1998
عدد الفلاحين	50	80	100	1000	30

المصدر: وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء** ،قسم الخريطة الاجتماعية للرمكة .

1- عبد الرحمن ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (www.al-mostafa.com) ص ص.94-101.

2- وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر و الإقصاء** ،قسم الخريطة الاجتماعية للرمكة .

أما بالنسبة للصناعة والتجارة فلا تتوفر الرمكة على أي نشاط أو وحدة صناعية ،والتجارة بها محدودة للخواص تتمثل في محلات تجارية ذات النشاط المحدود.

رابعا : الوضع التعليمي : قبل سنة 1994 كان يوجد داخل إقليم البلدية 10 مدارس ابتدائية و إكمالية للطور الثالث،وبسبب النزوح الريفي وإحراق المدارس في فترة الإرهاب بالمنطقة لم يبق بالرمكة إلا ثلاث مدارس لتأطير حوالي 700 تلميذ واكمالية واحدة يتمدرس بها 515 تلميذ مقسمين كما يلي:

السنة	1966	1977	1987	1990	1998
عدد الفلاحين	50	80	100	1000	30

وفيما يخص التلاميذ الثانويين فكانوا يتابعون تعليمهم بصفتهم داخليين بثانويات وادرهيو وعمي موسى مما أجبر الكثير على مغادرة مقاعد الدراسة خاصة الإناث إلى غاية سنة 2005 أين تم فتح ثانوية بالرمكة ويزاول بها أيضا تلاميذ بلدية سوق الحد دروسهم ورغم ذلك لا يتجاوز عدد التلاميذ بها كليا 395 تلميذ و في السنة النهائية 82 تلميذ ، وبمقارنة عدد التلاميذ في الابتدائي ، الاكمالي والثانوي نجد الفرق بحوالي 200 تلميذ بين كل طور مما يعني أن نسبة التسرب المدرسي مرتفعة.

كما تعد المؤسسات التعليمية بالرمكة منطقة عبور فكل الأساتذة المستشارون ،المقتصدون،المدراء متربصون وبمجرد ترسيمهم يغادرونها بحكم العزلة الجغرافية وبعد المسافة ، و يعتبر التعليم محدود الإمكانيات بدءا من التأطير حيث يعتمد على نسبة تقدر ب60 % من الأساتذة والمعلمون من خارج المنطقة مرورا بوضعية المؤسسات التربوية في الأطوار الثلاث، وصولا إلى الافتقار للوسائل والتجهيزات كالمخابر العلمية وانعدام لتخصصات كثيرة كشعبة اللغات في الثانوي وحتى تدرسيها في الابتدائي في بعض المدارس منعدم ، ولا يمكن الحديث عن احتمال تواجد مرافق صحية بالمؤسسات التربوية.

خامسا : الوضع الصحي: يختلف كثيرا الوضع الصحي عن الوضع التعليمي بالرمكة باتجاهه نحو الأسوأ حيث يوجد مركز صحي واحد به طبيب عام وجراح أسنان وممرض أي بمعدل طبيب ل 5138 ساكن ولا يضمن هذا المركز المداومة الليلة ويفتقد إلى سيارة إسعاف ،ولا يتوفر بالمركز الصحي جناح للأمومة حيث يتم التنقل إلى دائرة عمي موسى التي تبعد 25 كلم.

أما الصيدلية الوحيدة التابعة للقطاع العام فالجدل يطرح في كل مرة بين السكان الرافضين لإغلاقها و السلطات [1] .

[1]- Ramka (Relizane): **L'unique pharmacie fermée**, El Watan : 27 - 07 – 2011(www.djazairess.com)

سادسا :الوضع السكني: يعتبر النسيج العمراني لمنطقة الرمكة متدهور حيث يفوق عدد السكنات التقليدية 600 مسكن، معاناة السكن تزيد حدتها في السكنات الاستعجالية التي تتكون من غرفتين ، أنجزت في ظرف 45 يوم بعد المجزرة ، ويعيش السكان فيها منذ 13 سنة رغم كبر حجم العائلات وشهدت تشققات منذ الوهلة الأولى بطريقة يمكن لك الرؤية من بالخارج من داخلها.

- وبالنسبة للخدمات الاجتماعية الأخرى كالكهرباء فهي متوفرة بنسبة 95% بمقر البلدية أما الوصل بالغاز فمنعدم تماما .

و بالرغم من تصنيفها دائرة إلا أنه لا تتوفر على مقر للحماية المدنية أو مقر للشرطة .

أما السياحة فتعتبر الرمكة منطقة سياحية بامتياز نظرا لوقوعها بين جبال الونشريس الشاهقة ووديانه التي تشكل مناظر طبيعية متميزة بالأراضي الغابية إلا أن التدهور الأمني الذي عرفته في نهاية التسعينيات جعلها لا تكون محل استقطاب.

سابعا: المظاهر الاجتماعية والاقتصادية: إن الأوضاع الاجتماعية بمنطقة الرمكة والتي تم عرضها ، نتج عنها العديد من المظاهر أصبحت لصيقة بذلك المجتمع والتي تعد تحصيل حاصل لسنوات الإرهاب وما خلفه من تقهقر المستوى المعيشي ثلاثين سنة إلى الوراء ليعيش السكان في فقر مدقع كالذي كان سائدا في الحقبة الاستعمارية[1]، فحسب التحقيق الذي أجري سنة 2000 يوجد بالرمكة فقرا إلى حده الأقصى، حيث صنف نفس التحقيق 85 ٪ من الأسر فقيرة إلى أقصى درجة وعند الأسر التي تعود مسؤوليتها إلى امرأة 78٪ منها فقيرة إلى أقصى درجة مقارنة ب 85 ٪ من الأسر التي يتولى مسؤوليتها الرجل[2].

ويزداد الفقر حسب حجم الأسر وسن رب الأسرة ،كما أثبت التحقيق أنه لا يوجد أي علاقة بين وضعية الفقر و مستوى التعليم لرب الأسرة بالرمكة ، فالفقر إلى حده الأقصى أقل درجة عند الأسرة التي فيها رب العائلة يشغل منصب وله راتب 78٪ و يزيد الفقر إلى 83 ٪ عند ما يكون رب الأسر ة عاطل عن العمل[3] وهذا الفارق بين النسبتين يعد بسيطا.

إن حالة الفقر الكبير هذه مشكلها الرئيسي قلة الموارد الأساسية ، فبسبب الإرهاب تم استئصال سكان الرمكة من وسطهم الأصلي حيث النشاط الفلاحي والأنشطة الأخرى بهجرتهم إلى وسط الرمكة ، ضف إلى ذلك عوامل أخرى كقساوة المناخ ، نقص مياه السقي ، ضعف المردود الفلاحي... فأصبحت صناعة

[1] - أ - بن نعوم ،الحاج بوطيبة ، **الحياة في الرمكة خياران أحلاهما موت : الإرهاب أو الفقر المدقع** ، جريدة الجمهورية : 19 ديسمبر 2001 , ص 13.

[2] - وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء** ، ص36 .

[3] - المرجع نفسه، ص 37 .

السجاد والقبعات من نبات الدوم حرفة معظم السكان الرمكة رجالا ونساءا لضمان مدخول يوفر قوت العائلة .

كما أن نسبة البطالة بالرمكة تعرف ارتفاع كبير زادت عن 70٪ لانعدام فرص العمل في جميع القطاعات وهي لا تمس فئة الشباب فقط بل أرباب الأسر،حيث نجد الطلب يزايد على الاستفادة من الشبكة الاجتماعية و المنحة الجزافية للتضامن بالرغم من ان هذه المنحة مقدرة ب 3000 دج لا تكفي لتغطية أسبوع واحد على الأكثر.

وتعتبر منطقة الرمكة مثالا في الإقصاء بسبب العزلة الجغرافية ، فموقعها في منطقة جبلية جعل من السكان يعيشون في عزلة و الشعور بالإقصاء زادت حدته عند الأسر التي أجبرت على تغيير المكان و أرغمت على ترك مصدر دخلها الرئيسي الفلاحة والدوم ،و يجسد العزلة مسألة النقل خاصة مع المسالك الوعرة وبالتالي النقل غير مضمون بالرمكة.

ثامنا: الهجرة: تعتبر الهجرة الريفية بصفة عامة ظاهرة اجتماعية عرفتها البشرية منذ القدم، و شهدت ارتفاعا في السنوات الأخيرة في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية العميقة التي عرفتها المجتمعات ولها أسباب وعوامل عديدة إذن فالإنسان لا يهاجر آليا بل بدوافع ذاتية قوية ، أو يهاجر هربا من الأخطار التي تهدد حياته و بقائه سواء أكانت هذه الأخطار طبيعية أو اجتماعية، و قد شكّل الإرهاب في الرمكة أعظم الأخطار الاجتماعية التي هددّت حياة الإنسان و بقائه هناك لذلك نزع إلى الهجرة، و هذا ما يوضحه الجدول التالي [1]:

جدول رقم 07 يمثل عدد السكان الذين هجروا إلى خارج الرمكة.

عدد الأسر التي غادرت البلدية جراء الإرهاب	557 أسرة
العدد الإجمالي لأعضاء هده الأسر	3697 فرد
عدد الدواوير التي أفرغت تماما	31 دوار من مجموع 33

المصدر: وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء** ، قسم الخريطة الاجتماعية لبلدية الرمكة .

ولازالت الهجرة تشكل الهاجس والشغل الشاغل للسكان بالرمكة إذ هناك نزعة قوية للسكان للهجرة فنجد استمرار التناقص في عدد السكان 5219 إلى 5138 نسمة.

[1] - وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء** ، قسم الخريطة الاجتماعية لبلدية الرمكة .

المبحث الثاني :التجربة الأمنية في منطقة الرمكة:

لم تطو صفحة العنف في الجزائر بعد إجراء الانتخابات التشريعية في 5 جوان 1997 ،ولا عقب الهدنة التي وقع عليها مدني مرزاق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ في سبتمبر 1997 و التي نتج عنها إصدار مزراق بيانا أمر فيه المتمردين الموجودين تحت إمرته بوقف الهجمات ابتداءا من 1 أكتوبر[1]، بل تواصلت وتيرة العنف بحدة متخذة أشكال التذبيح للقرويين والمدنيين والبسطاء من الشعب سواءا في بن طلحة في 22 سبتمبر أو حي الرايس 29أوت أو بني مسوس 5 سبتمبر بالعاصمة أو بانتقال المجازر إلى غرب البلاد إلى ولاية غليزان حيث نفذت مجازر كبرى في ظرف أسبوع :

- مجزرة الرمكة يوم 30 ديسمبر1997.
- مجزرة حد الشكالة يوم 05 جانفي 1998.

فقد تم تهيئة وتحضير الغابات والجبال للعنف في ولاية غليزان من طرف الجماعات المسلحة قبل وقف المسار الانتخابي، في وقت الجبهة الإسلامية للإنقاذ أين كانت تحت تصرفهم كل الوسائل المادية والمالية التي تحظى بها البلديات،حيث أنشأت الجماعات المسلحة مكانا لها في جبال قربوصة قرب مدينة زمورة وقواعد أخرى في منطقة سيدي محمد و أولاد بوعلي وكذلك وسط مدينة غليزان[2].

بعد حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ بدأت المجموعات المسلحة المكونة مسبقا تحركاتها جاعلة هدفها في المرحلة الأولى أفراد مصالح الأمن والمجاهدين خاصة في مدينة غليزان وواد ي رهيو و زمورة ،كما عرفت المؤسسات العمومية عبر الولاية تخريب لم يسبق له مثيل،ما يقرب ثلاثين بلدية مشلولة من جراء هروب عمالها وموظفيها بعد أن هددتهم الجماعات الإرهابية[3]، والشلل الذي أصابها يرجع أيضا إلى كون 38 بلدية حصلت الجهة الإسلامية للإنقاذ على أغلب المقاعد في مجالسها البلدية هذا ما أدى إلى شغورها بعد حل تلك المجالس عن طريق مراسيم قانونية .

في سنوات 1993-1994-1995 كانت غليزان في تلك الفترة رهينة المجموعات المسلحة التي زرعت الرعب على مستوى كل الولاية في جديوية ، وادرهيو، عمي موسى *،سيدي محمد بن علي وحد

[1]- رشيد تلمساني، **الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية** ، أوراق كارينغي ،ع :7 ، يناير 2008، ص 6.

[2] -Hamid saidani et louiza ammi , **Relizane: Comment y est né le terrorisme** , Liberté , N : 1616,17janvier1998,p6.

[3]- Loc.cit.

* - اشتهرت منطقة عمي موسى عالميا سنة 1994 أين كان سكان الغرب الجزائري يتابعون حصة مخصصة للوزير الأول "مقداد سيفي"في تلك الأثناء قامت جماعات الجيش الإسلامي للإنقاذ بإسقاط محطة البث الموجودة بالمنطقة و التي تشرف على البث للغرب الجزائري بكامله وتمكنت من بث فيلم دعائي لأكثر من 5 دقائق تم عرضه من قبل الكثير من القنوات الأجنبية أنذاك أنظر :

-Ghania Oukazi ,**La terreur et l'errance,** El Watan ,n : 2172,8 janvier1998 ,p1.

الشكالة تم القتل بالرصاص،بالذبح ، بتفخيخ الجثث و تخريب قبب الأولياء الصالحين والمقابر مثل مقبرة الشهداء بعين طارق التي تضم 1061 شهيدا ومقبرة الشهداء بشراطة (الرمكة) [1] حتى في وضح النهار.

كانت كل الجماعات المسلحة أنذاك تتحرك تحت أوامر أحمد بن عائشة أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS) للجهة الغربية من الوطن ،وقد أرسلت القيادة الوطنية للجيش الإسلامي للإنقاذ إلى غليزان المدعو "مهداوي" من سكان العاصمة و أصله من غليزان لإدارة العمليات هناك وتجنيد عناصر جديدة ، ثم حل محله" شيخ نور الدين"[2] .

نفس الأوضاع كانت سائدة وطنيا حيث وسعت الجماعات المسلحة نطاق أعمالها الإرهابية من سلسلة الاغتيالات العشوائية التي استهدفت مفكرين وصحافيين و شخصيات حكومية رفيعة المستوى وانتقلت بعدئذ العمليات ضد المواطنين الأجانب هدفت إلى لفت انتباه دول العالم إلى قضيتها.

وبعد الخلافات الناشئة بين قادة المجموعات المسلحة انضمت العناصر الأكثر تطرفا إلى الجماعة الإسلامية المسلحة*(GIA) ، وكان قائد الحركة على مستوى ولاية غليزان "محمد بلقاضي" المدعو محمد خالد، والذي شكل جماعته الخاصة في جبال الونشريس منفصلا عن الجماعة الإسلامية المسلحة [3].

وبعد الضربات التي تلقتها الجماعات المسلحة خاصة في مدينة غليزان من طرف مصالح الأمن والتضييق المفروض عليها في مناطق الوسط الجزائري نتيجة للإستراتيجية الأمنية التي تبنتها السلطة على لسان وزيرها الأول رضا مالك " على الرعب أن يغير مكانه "[4] ، وانقسامها على نفسها إلى جماعات مختلفة بسبب الهدنة التي أعلن عنها مرزاق ، توجهت هذه الجماعات إلى الجبال وغابات الجهة الشرقية من غليزان أين جبال الونشريس الكبير والذي امتداده نحو الجنوب جبال قربوصة التي قلنا أن الجماعات المسلحة وجدت مكانها فيها قبل وقف المسار الانتخابي[5].

فاستقرت كتيبة الأهوال في جبل بوركبة وغير بعيد في جبل سعدية المطل على الرمكة تمركزت فصائل الجماعة الإسلامية المسلحة وبينهما معقل مجموعات الجيش الإسلامي للإنقاذ [6] .

1- س قادة ، **واقع متردي بعد التخريب الأعمى** ،جريدة الجمهورية ،7 مارس 2000 ، ص11 .

[2] - Hamid saidani , louiza ammi, **Relizane: Comment y est né le terrorisme** , op-cit ; p6

* للتفصيل أكثر في نشأة الجماعة الإسلامية المسلحة :

- كميل الطويل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من" الإنقاذ" إلى "الجماعة"**، (بيروت : دار النهار للنشر،1998).

[3] - Loc .cit ;

4- عبد القادر مشري ، **النخبة الحاكمة في الجزائر**، أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر، 2008 ،ص 350.

5- Loc.cit.

6 - أ.بن نعوم – ح.بوطيبة ، **الطريق إلى الرمكة...**، جريدة الجمهورية،18ديسمبر 2001 ، ص 12.

المطلب الأول: مجزرة 30 ديسمبر 1997.

استقرار المجموعات المسلحة في ذلك المحور الجبلي أو ما يعرف "بمثلث الموت " الرابط بين غليزان – تسمسيلت – الشلف، زاد من الصراع بين مختلف هذه الجماعات و السلطة في منطقة الرمكة،وتحول ذلك الصراع بين السلطة وخصومها من توجيه الضربات المباشرة إلى الأهداف العسكرية والحكومية، إلى نوع من الإبادة الجماعية لسكان المناطق العزل، فلم ينج منها حتى الأطفال الرضع والنساء الحوامل والشيوخ المسنون ...الذين تعرضوا لعمليات التمثيل وقطع الرؤوس واستخدام كل أنواع الأسلحة وهذا ما حدث بالرمكة.

ففي يوم الثلاثاء 30 ديسمبر 1997 و هو أول أيام رمضان سنة 1418هـ ، حين كان سكان أرياف الرمكة كلهم في بيوتهم قد شرعوا في الإفطار في مساكنهم المبعثرة في جبال الونشريس[1]، و في هذه المنطقة المعزولة الذي يعد الفقر والبؤس والحرمان القاسم المشترك بين سكانها، داهمت مجموعات إرهابية تلك القرى وشرعت في الإبادة دون توقف بالانتقال من عرش إلى أخر.

اختيار ذلك التوقيت بالذات يظهر أن العملية مخطط لها من قبل الجماعات الإرهابية و أريد منها إبادة السكان نهائيا وعدم ترك أي أثر للحياة، وفعلا تحقق لهم ذلك ، إذ أبيدت الخراربة ببلدية الرمكة،السحانين، أولاد محمد بن الطيب ،العبادلة التابعة لسوق الحد دائرة الرمكة في تلك الليلة (الخريطتين المواليتين توضحان عدد دواوير الرمكة قبل سنة 1998 و الثانية موقع المجازرفي ولاية غليزان في ليلة 30 ديسمبر 1997)

إبادة لم يسجل التاريخ مثلها حتى يبدو كما قال أحد الصحفيين في وصفه للمنظر أن عقوبات الجحيم أخف من تلك التي قامت بها الجماعات الإرهابية ضد سكان هذه الدواوير البائسة.[2]

لم تطلق رصاصة واحدة ،فقاموا بالأسلحة البيضاء(الفؤوس – الشاقور) بكسر الأبواب ،بتحطيم النوافذ وإحراق البيوت وكل ما أمامهم حتى الحيوانات التي هي مصدر عيش السكان، قتلوا الرجال والنساء و الأطفال والشيوخ دون تمييز وشوهت أجسامهم وقطعت أعناقهم ... فمن الإفطار حتى الإمساك أخذ المنفذون كامل وقتهم.

أبيدت عائلات عن آخرها وألقابهم لم يعد لها وجود ، وأخرى وما أكثرها لم يبق منها إلا فرد واحد وهم الناجون الذين نقلوا في الصباح إلى المستشفيات وادي ارهيو – غليزان والإصابات الخطيرة إلى

1 - S.O**, Un début de Ramadan sanglant**, Liberté , N: 1601, vendredi 2-samedi 3janvier 1998 , p 2.

2 - Loc.cit.

وهران والعاصمة ، وبدؤوا يحكون البشاعة وساعات الموت بالقول" ليس فيهم من الإنسانية شيء ...فكيف يفسر ما حدث عندنا، كيف يفسر أن رأس رضيع يسحق ليصبح فتاتا و يداس بالأقدام "[1].

- علي ب ناج من المجزرة " لقد هجموا على سكني حوالي الساعة الواحدة صباحا... لم أتمكن من عدهم كانوا كثيرين يحملون أسلحة بيضاء بعضهم باللحي يلبسون أقمصة أفغانية طلبوا مني الدراهم ثم استفزوا زوجتي و لما تدخلت ضربوني بالشاقور ،بعد ساعات أفقت فوجدت كل عائلتي تسبح في مستنقع من الدم"[2]، ويضيف لم نفهم شيئا تصوروا 15 شخصا ومن عائلة واحدة مذبوحين ومدفونين تحت الطحين"[3]، أما طاوس 16 سنة فتقول : " لا أدري كيف استطعت أن أبقى على قيد الحياة ... داسني عدة أشخاص وفي جميع الاتجاهات، كان الليل حين فاجئونا داخل سكناتنا طلبوا من أبي وأخوتي البقاء في زاوية من البيت و بدؤوا التفتيش في مسكننا ،سأل أحدهم والدي أين توجد الدراهم وعندما أجاب بالنفي ضربوه قبل أن يتلقى طعنات بالخنجر أمام جميع أفراد العائلة ... حاولت الهروب لكن الإرهابي الذي كان أمام الباب قبض علي و طلب من الأخر ذبحي "[4] وقال حاج م الذي أضاع كل عائلته في تلك الأثناء أنه من سكنين فقط سحبت 80 جثة – فأترك لكم تصور حجم الفاجعة خاصة أن الأمر يتعلق بأربع دواوير"[5].

أما الحاج بلكحل فقال :" 299 شخص أعرفهم كلهم بالغين أطفال و رضع فقدوا أرواحهم عن طريق الشاقور و السكين، كلهم منحدرين من عائلات: عبد القادر، سحنون، صحراوي، أولاد الطيب"[6].

في الأيام التي تلت المجزرة أي منذ صبيحة 31 ديسمبر الكل تحرك لترحيل كل سكان المناطق المجاورة إلى وسط الرمكة أو إلى عمي موسى و لنقل الأمتعة و لوازم العائلات رغم قلتها باتجاه الولايات المجاورة ،إذ كان يأمل الفارون في وجود أماكن أكثر أمنا تاركين ورائهم أراضيهم بل حياتهم كلها، إذ في لمح البصر أصبحت المنطقة خالية و كأن كارثة طبيعية حلت بها .

أحد الصحافيين الذين تنقلوا إلى المنطقة في تلك الأيام يصف الوضع بالقول: "... قد بدا الحزن على جميع الوجوه التي صادفناها بالمنطقة وبمجرد أن وصلنا إلى مقر البلدية وجدنا عشرات الناس منهمكين

---

[1]- S.O, **A coups de hache et de pioche**, Liberté, N: 1605 ,4 janvier 1998, p 4.

[2]-Loc.cit.

[3]- S.O, **Un début de Ramadan sanglant,** op-cit ; p 2.

[4] - Ibid , p2.

[5] - Loc.cit.

[6] - Bouziane ben Achour**, Dites que nous n'avons pas ou aller** ,El Watan ,n:2169, 05/01/98, P3.

في جمع ما تبقى من أغطية و أفرشة و أواني منزلية...الخ" [1] ويضيف " وجدنا مواطنين من مختلف الأعمار لاجئين في قاعات المسجد التي ضاقت بعددهم الكبير، وكانوا لا يزالون يتذكرون تلك الليلة المرعبة ويرددون ما سمعوا من صراخ و بكاء وقد وجد العديد منهم صعوبة كبيرة في كتمان حزنه أو إخفاء دموعه بعد فقدان ذويه ...".

البعض ممن كتب لهم عمر جديد لجأوا إلى بيوت الأقارب رغم ضيق المكان، أما الرجال و الشيوخ اضطروا لقضاء الليل في الخارج بسبب ضيق المكان رغم قساوة المناخ، المدرسة أيضا تحولت إلى مركز للفارين ، كما استقبلتهم عائلات أخرى من غير الأقارب .

في طريقها إلى الرمكة صباحا، قوافل الدرك الوطني و الأمن و بعض المتطوعين ... تقول أنها اشتمت رائحة الحريق من بعيد [2] ، وعند وصولها تكفلوا بتجميع شتات وأشلاء الموتى حتى يتم دفنهم والتي لم تكن سهلة ، فالرؤوس المفصولة عن الأجساد كثيرة، و الدماء تتسرب من كل الجثث ، فتم حفر خنادق بواسطة الجرافات ،الغرض منها إخفاء العدد الحقيقي للمجزرة الجماعية ... لقد كان المنظر صعبا جدا فالكثير من انهار في ذلك اليوم من فظاعة المشهد، خاصة من أفراد العائلات الذين لم يتواجدوا بالمنطقة في تلك الليلة .

لا يمكن أن تنسى بسهولة العنف الواسع والإرهاب في الرمكة التي تحولت إلى تجمع سكاني لإيواء إما ضحايا الإرهاب أو الناجين من مجازره ذلك أن تسجيل هذه التجربة الأمنية في ذاكرة المجتمع على المستويين الرسمي و الإعلامي هو مستوى مهم لكن هناك مستوى أخر من التسجيل وهو في الذاكرة الجماعية لسكان الرمكة وان لم تكن معلنة فهي حاضرة وبقوة في ذاكرتهم .

<u>لمن تنسب ارتكاب المجازر؟</u>

- مع تزايد العنف تزايد الغموض أكثر حول هوية القتلة الحقيقيين الذين يقترفون المجازر والاغتيالات في صفوف سكان القرى و الأرياف و خاصة المتعاطفين مع جبهة الإنقاذ مما أثار تساؤلات عدة في الحياة السياسية حول حقيقة ما يجري من عنف فأصبحت بعض القوى السياسية جبهة القوى الاشتراكية ،حزب العمال وبعض دوائر الإعلام تطرح سؤال " من يقتل من"؟ الأمر الذي أحرج السلطات العمومية و بخاصة قيادة الجيش والأمن الذي كان ينسب تلك المجازر إلى العصابات المسلحة ،في حين تزعم المعارضة الموجودة في الخارج و على رأسها - الحركة الجزائرية للضباط الأحرار وكذلك قادة الإنقاذ -

[1] - ع،ابراهيم ،**بعد مجازر غليزان :سكان المداشر يروون فضاعة التقتيل**،جريدة الخبر،ع :2166،10 جانفي 1998،ص5.

[2] - فاطمة سكومي ،مرجع سابق ، ص 139.

أن الجماعات الإسلامية المسلحة من صنع أجهزة الاستخبارات و أوكلت لها مهمة تصفية كل المناطق الريفية و القرى المساندين للجيش الإسلامي للإنقاذ[1].

-في ظل التعتيم الإعلامي حول حقيقة المجازر طال الشك بأن الجناح الاستئصالي هو الذي قام بتلك الأعمال من أجل فرض إرادته على الجناح الذي ينادي بالمصالحة خاصة و أن ارتكاب المجازر بدأ مع تصريحات رئيس الحكومة رضا مالك بالقول "على الرعب أن يغير مكانه"[2].

حسب السلطات المحلية فإنه أقترح عدة مرات على هؤلاء السكان التسلح و لكنهم رفضوا ،وأن الرفض كان نتيجة تعليمات الجيش الإسلامي للإنقاذ إذ كانوا منحازين لمنظمة "مدني مرزاق" والتي يقودها محليا "عواد بوعبد الله"، ومن هنا قد يتجلى أن الجماعة الإسلامية المسلحة عن طريق هذه المجازر أرادت إلحاق ضربة قوية لمنافسها الجيش الإسلامي للإنقاذ والذي تتهمه بالنداء للهدنة [3].

كان من وراء سياسة خصخصة العنف المسلح الجناح الإستئصالي في النخبة الحاكمة ونجم عن هذه الخصصة انحرافات خطيرة لقوات الدفاع المشروع التي قامت بالاعتداءات على الأهالي الذين يقيمون في المناطق شبه الحضرية والأرياف بهدف الثأر لعناصرهم و أفراد عائلاتهم اللذين قتلوا من طرف العصابات المسلحة ،ولما أكتشفت مجزرة غليزان في عام 1998 تم توقيف مجموعة من المسؤولين المحليين وقائد الدفاع الذاتي و يتقدمهم بعض رؤساء البلديات ينتمون للتجمع الوطني الديمقراطي وهم الحاج فرقان من غليزان والحاج عابد من جديوية ،ما أدى بالبعض إلى وصف هذا العنف "بالحرب القذرة".[4]

لا يمكن أن تنسب أعمال العنف كلها إلى العصابات المسلحة فقط و إنما تنسب أيضا إلى فرق الموت التي أنشأتها جماعات المصالح في النخبة الحاكمة والتي ترفض عودة الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة إلى الحياة السياسية من جديد ،وقد اعترف اليامين زروال نفسه بوجود فرق موت تسير من قبل مراكز موجودة فعلا وتقتل في الجزائر .[5]

<u>الردود الوطنية والدولية :</u> قد تعددت الردود بشأن المجزرة وطنيا ودوليا ،حيث أثارت ضجة إعلامية و تصريحات مختلفة لسياسيين أوروبيين و أمريكيين بين دعم الجزائر في مكافحة الإرهاب ،ومحاولات لطرح الفكرة الداعية إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية للتحقيق في الأحداث خاصة في ظل غياب أي رد فعل

[1] - عبد القادر مشري ، مرجع سابق ،ص 346.

[2]- عبد القادر مشري ، مرجع سابق ،ص 350.

[3]- Hamid Saidani **, Relizane: On assassine ses douars :C'est l'exode**, Liberte , n:1609, 8 janvier 1998,p2 .

[4] - عبد القادر مشري ،مرجع سابق،ص345-346.

[5] - المرجع نفسه،ص300.

من السلطات الجزائرية في ذلك الوقت والتزامها الصمت [1] ، فاختلفت الآراء بين متهم للجماعات الإسلامية المسلحة ومتهم للسلطة بالتقصير و مطالب بلجنة تحقيق دولية ومن بينها :

- ذهبت الدبلوماسية الفرنسية إلى التأكيد على نوع من التخلي للحكومة الجزائرية عن واجبها في حماية الشعب [2].

- بادرت السيدة " كارول بيلامي "رئيسة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الطفولة إلى تأييد تقرير منظمة العفو الدولية الذي قالت فيه المنظمة أن الجزائر تمنع حكومات في (الأمم المتحدة) و(الاتحاد الأوروبي) و (منظمة الوحدة الأفريقية) من بحث أعمال العنف التي تجتاح الجزائر وخاصة أن المدنيين في مناطق الجزائر و خاصة الفقيرة محرومون من حماية الدولة ويعيشون هاجس الخوف من المذابح والهجمات.[3]

- اعتبرت ميري روبنسون مفوضية المنظمة الدولية لحقوق الإنسان أن الشأن لم يعد داخلي بالنسبة للجزائر عندما ترتكب انتهاكات لحقوق الإنسان بمثل هذا الشكل[4].

- اعتبر إيريك ديريك رئيس الدبلوماسية البلجكية أن المجازر من عمل الجماعات الإسلامية المسلحة وجماعات أخرى من نفس الانتماء حيث أن الجماعات الإرهابية تلقت ضربات ولا يوجد إجماع بينها حول المسعى الواجب إتباعه خاصة أن الشعب تخلى عنها ...ولهذا السبب كان رد فعلها أشد مما جعل رعبها يهدد الجميع ،حتى السكان المدنيين في المناطق الجبلية المعزولة و أكد أن الجزائر ترفض في غالبيتها تشكيل لجنة تحقيق في المجازر [5] .

- طالبت وزيرة الخارجية السويدية في بيان وجهته للحكومة الجزائرية بتشكيل لجنة تحقيق وطنية موسعة حول المجازر المرتكبة في بولاية غليزان و التي اعتبرتها جرائم مجانية ترفض السلطات الجزائرية المساعدة الدولية لوضع حد لها [6] .

---

[1] - ر.ش ,**أفهمهم ... يفهموك** ،جريدة الخبر 10 جانفي 1998،ص 3.

[2] - أنيس رحماني ،**أبواب الجزائر مفتوحة لمكافحة الإرهاب فقط** ، جريدة الخبر، السبت 10 جانفي 1998،ص3

[3] - أحمد مهابة ، مرجع سبق ذكره، ص 230 .

[4] - المرجع نفسه، ص 231.

[5] - ق.و ،**المجازر من ارتكاب الجماعات الإسلامية المسلحة** ،جريدة الخبر، 10جانفي 1998 ،ص 3.

[6] - ق.و ،**رئيسة الدبلوماسية السويدية تطلب من الحكومة الجزائرية إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في المجازر**،جريدة الخبر5 جانفي 1998،ع :2162،ص 3.

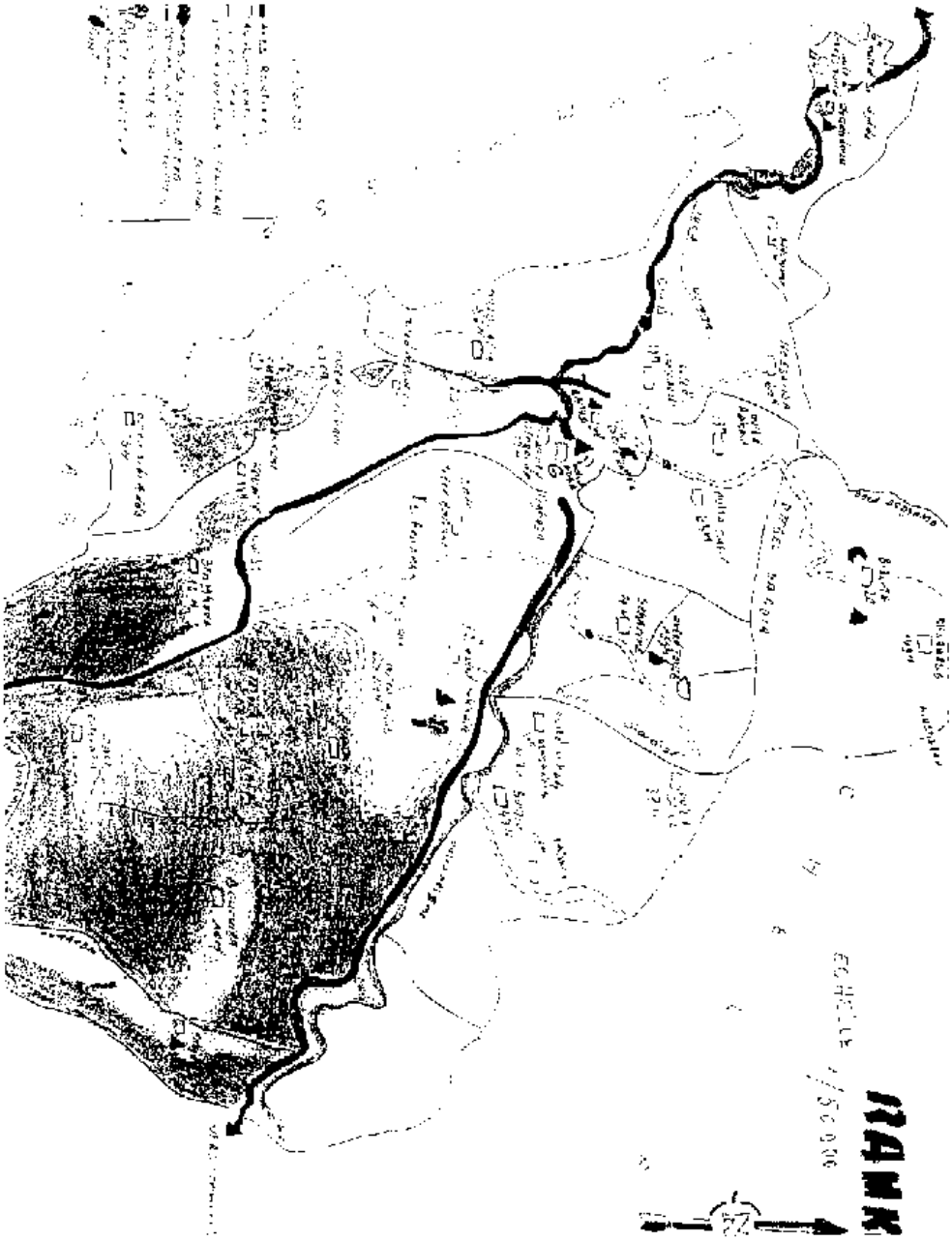

خريطة لتموين الرمكة للولاية والدائرة في سنة 1998

Source :El Watan ,n : 2172,8 janvier 1998 ,p1.

المطلب الثاني :حصيلة الإرهاب بالرمكة :

تحدثت الحصيلة الرسمية المعلنة عن مجازر الرمكة عن 78 قتيل و62 جريح ، غير أن هذه الحصيلة تم التشكيك فيها منذ البداية، فحسب الشهادات التي تم جمعها من الموقع فان عدد الضحايا أثقل بكثير من الأرقام الرسمية أكثر من 400 شخص [1]، وهناك مصادر أخرى عن 1600،1400... شخص، و قد تضاربت الأرقام حول حصيلة المجازر المرتكبة في الرمكة بشكل واسع في داخل الوطن وخارجه [2].

لكن بعد مرور تسع سنوات يوم الثلاثاء 21 مارس 2006 صرح رئيس الحكومة السيد احمد أويحي أن أول حقيقة لسنوات العنف والإرهاب، والتي لم تقل من قبل هي أن حصيلة مذبحة الرمكة بغليزان 1000 شخص في ليلة واحدة حيث قضت على أربع قرى بأكملها وهذا ما قاله بالضبط:

"Vous allez nous accuser encore une fois d'avoir menti, mais à Ramka, 1.000 personnes ont été massacrées au cours d'une seule nuit"[3],

" قد تتهموننا بالكذب مرة أخرى ،غير أن حصيلة الإرهاب بالرمكة 1000 شخص في ليلة واحدة".

و برر إخفاء الحكومة لهذه الحقيقة في ذلك الوقت نتيجة للضغوطات التي كانت تمارس ضد الجزائر بشأن فكرة تشكيل لجنة دولية للتحقيق حول المجازر* التي طالت المدنيين في الجزائر، الأمر الذي كانت ترفضه السلطات الجزائرية ، معتبرة اياه تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية، و أن الجزائر دولة واقفة ولن تقبل بمبادرات التحقيق لأن الأمور واضحة وهي تقف في وجه الإرهاب بوسائلها الشرعية [4] لذلك رأى أن الهدف من هذه المجازر تأليب المجتمع الدولي ضد الجزائر وجملة ما قاله أحمد أويحي في ذلك عن إخفاء الحقيقة :

« Nous avons caché la vérité parce qu'on ne dirige pas une bataille en sonnant le clairon de la défaite. Ceux qui faisaient les massacres collectifs ne le faisaient pas pour massacrer, mais pour faire lever la communauté internationale contre nous . »[5]

لكن السؤال الذي يطرح ماذا خلف الإرهاب بالرمكة غير الجثث ؟

---

1 - S.O, **Un début de Ramadan sanglant,** op.cit ; p 2.

2 - Voir : **Massacre de Relizane sur le BBC ,** (http://www.dailymotion.com/video/_massacre-dede-relizane-sur-le-bbc_news.)

3- F.M, **Massacre de** Ramka 1000 morts, op.cit, P3 .

*من أمثلة ذلك رئيسة الدبلوماسية السويدية تطلب من الحكومة الجزائرية إنشاء لجنة تحقيق وطنية للتحقيق في المجازر لاسيما المجازر المرتكبة في حق المواطنين بولاية غليزان أنظر : جريدة الخبر، السنة الثامنة ،ع:2161،5 جانفي 1998 .

4 - أنيس رحماني ، مرجع سابق ،ص3.

5 - Lo.cit .

حسب استمارة المعلومات التي أجراها فريق الخبراء حول الأسر فان[1]: 55 ٪ منها ضحايا مباشرة للإرهابيين ،وتتضمن الأضرار فقدان الأملاك حيث صرحت 66٪ من الأسر أنها تضررت و مثلت فقدان المساكن (69 ٪) ، ويعاني معظم سكان الرمكة لاسيما الذين هاجروا مساكنهم من صدمات قوية وكما أن الأطفال و النساء يعانون من اضطرابات عصبية شديدة الأطفال يشتكون من فقدان الذاكرة والنساء من الأرق.

هذه الملاحظات أثبتها التحقيق لدى 40 طفل من مركز معالجة الصدمات دار الحنان بالمطمر ولاية غليزان (بدأ يشتغل في سنة 1999 ويأوي 48 أولاد وبنات تتراوح أعمارهم بين (9-18سنة) أكثر من نصف الأطفال فقدوا أبائهم و 8 ٪ فقدوا أمهاتهم و 6٪ فقدوا شخص واحد من عائلتهم .

إن الحياة اليومية لهؤلاء الأطفال مليئة بحوادث الرعب التي عاشوها فنسبة 58٪ لهم صعوبة نسيان الأحداث و 44٪ لهم صعوبة في التركيز و 85 ٪ يشتكون من التوهم 79 يعترفون بسوء ميزاجهم في حين 64 يتفادون الأماكن التي قد تذكرهم بالأحداث المؤلمة .

وحتى سنة 2008 تم استقبال 7 أطفال من الرمكة للتكفل بهم نفسيا وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن أثار الإرهاب لازالت باقية وبقوة [2] في التجربة الجماعية لسكان منطقة الرمكة.

1 - وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية حول مكافحة الفقر والإقصاء** ، مرجع سابق ،ص ص.37 -38 .
2 - فاطمة سكومي ، مرجع سابق ، ص 149.

الفصل الثالث:

الانتخابات والمجتمع المحلي بالرمكة.

عرف مجتمع الرمكة كجزء من الكل الذي يمثل المجتمع الجزائري التجارب الانتخابية سواءا تشريعية أو محلية أو رئاسية في إطار تعددي بداءا من الانتخابات المحلية بتاريخ 12 جوان 1990، و أخذ السلوك الانتخابي لذلك المجتمع كل مرة دلالة معينة سواءا قبل المجزرة أو بعدها.

ويعتبر السلوك الانتخابي للمواطنين في الرمكة بعد المجزرة جد مهم لمعرفة مدى تعبيرهم عن أرائهم ومواقفهم السياسية من خلاله .

المبحث الأول : المشاركة في الانتخابات.

نحاول في هذا المبحث معرفة التحولات التي عرفها السلوك الانتخابي بمنطقة الرمكة مقارنة بتلك النتائج المسجلة وطنيا والنتائج المحلية على مستوى ولاية غليزان و بلدية غليزان ، والبحث إذ كان هناك ما يميز المواطنين بالرمكة على مستوى سلوكهم الانتخابي خلال مرحلتين قبل المجازر الجماعية وبعدها،وبعبارة أخرى هل أحدث الإرهاب قطيعة أم استمرارية على مستوى السلوك الانتخابي لمواطني الرمكة وذلك من حيث نسب المشاركة والامتناع ؟.

المطلب الأول: عرض نتائج الانتخابات :

شهدت منطقة الرمكة أربع محطات انتخابية في إطار التعددية الحزبية قبل أن تتعرض للمجازر الجماعية العنيفة نهاية 1997 ، حيث كانت أولها الانتخابات المحلية في 12جوان 1990 ، وهي انتخابات رافقها الكثير من الجدل السياسي على المستوى الوطني ، و محصلة لتغير سياسي واجتماعي عرفته الجزائر، بعدها الانتخابات التشريعية ديسمبر 1991 التي لم يكتمل مسارها وأوقفت بعد إجراء الدور الأول منها.

و بعد العودة للمسار الانتخابي أجريت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995، الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 1997 واللتان تمتا في ظل أوضاع أمنية متردية محليا ووطنيا ثم توالت العمليات الانتخابية بعد الاستقرار الأمني بدءا بمحليات و تشريعيات 2002 مرورا برئاسيات 2004 إلى محليات وتشريعيات 2007 ورئاسيات 2009.

أ – قبل المجازر:

1-الانتخابات المحلية 1990:

في أول تنافس انتخابي حزبي شاركت أربع أحزاب سياسية ممثلة محليا بالرمكة وهي الجبهة الإسلامية للإنقاذ، جبهة التحرير الوطني ،الحزب الاجتماعي الديمقراطي، حزب النجاح,وقد سجلت هيئة ناخبة قدرت ب (3773) ناخب صوت منهم (2509) ناخب ، أي بنسبة مشاركة (64 %) وامتناع(33 %) من مجموع الناخبين .

حصيلة الانتخابات هي فوزالجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) من بين أربع أحزاب سياسية ممثلة على المستوى المحلي بأعلى نسبة قدرت ب (47,55 %) أي ما يعادل (1101صوت) ثم حزب جبهة التحرير الوطني ب (41,9%) أي (970 صوت) تلاها حزب النجاح (7,81%)(189 صوت) والحزب الاجتماعي الديمقراطي (2,72%) أي (63 صوت) .

مقارنة بالنتائج الوطنية سجلت نسبة مشاركة قدرت ب (65,15%) حصلت من خلالها الجبهة الإسلامية للإنقاذ على نسبة (54.25%) و جبهة التحرير الوطني (28.13%) أما الأحرار كانت نسبتهم (11.66%) و التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية (2.08%) من بين 11 حزبا مشاركا على المستوى الوطني بالإضافة إلى المرشحين الأحرار .

2- الانتخابات التشريعية 1991:

شارك في هذه الانتخابات(7,822,625) ناخب من مجموع (13,258,544) ناخب أي المعدل الوطني للمشاركة (59%) حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على (47,2 %- 188مقعد) وجبهة التحرير الوطني على (23,3 %-15مقعد) وجبهة القوى الاشتراكية (7,4%- 25 مقعد) .

على مستوى ولاية غليزان كانت نسبة المشاركة (54,26 %) حصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على نسبة (60,5 %) وجبهة التحرير الوطني على نسبة (22,1 %) أي 8 مقاعد ل(FIS) ومقعد واحد ل(FLN) وفي منطقة الرمكة تحصلت الجبهة الإسلامية للإنقاذ على نسبة (57,19%).

3- الانتخابات الرئاسية 1995:

بلغت نسبة المشاركة بمنطقة الرمكة في رئاسيات 1995 (92,36%) أي 3473 مصوت من أصل (3760) ناخب رغم ارتفاع الأصوات الملغاة نسبيا 329 صوت، و قد أفرزت فوز اليامين زروال مرشح السلطة على أعلى نسبة قدرت ب(68,73 %) أي(2387 صوت) ثم الشيخ محفوظ نحناح ممثل حركة حماس والإسلاميين بصفة عامة نسبة (19,23%) (668 صوت) تلاه نور الدين بوكروح عن حزب التجديد الجزائري (1,72 %)أي (60 صوت) وسعيد سعدي عن التجمع الوطني للثقافة والديمقراطية (0,83%)أي (29 صوت).

أما وطنيا فبلغت نسبة المشاركة (75.69 %) حصل المرشح اليامين زروال على نسبة (61.29%) ومحفوظ نحناح على (26.06%) وسعيد سعدي على نسبة (08.94%) ونورالدين بوكروح (3.70%).

4-الانتخابات التشريعية والمحلية 1997:

نتائج التشريعيات التي أجريت بتاريخ 05 جوان1997 بالرمكة أفرزت نسبة مشاركة مقدرة ب (72,96%)أي 3351 ناخب مسجل مقابل 2451 مصوت،وقد حسمت الانتخابات لصالح الحزب الجديد التجمع الوطني الديمقراطي بحصوله على نسبة (80,86 %) أي 1982 صوت من بين 2409 صوت معبر عنه أما الأحزاب الأخرى المشاركة فكانت نتائجها كما في الجدول :

جدول رقم 08: يوضح نتائج الانتخابات التشريعية1997بالرمكة.

الحزب	عدد الأصوات	النسبة
جبهة التحرير الوطني.	292	%11,91
حزب التحالف الوطني.	59	%2,40
حركة مجتمع السلم.	30	%1,22
حزب التجديد الجزائري.	1	%0,04
حزب الشبيبة الديمقراطية.	23	%0,93

المصدر :دائرة الرمكة

مقارنة التشريعيات بالمحليات التي أجريت في 23 أكتوبر1997 ارتفعت نسبة المشاركة إلى(88,80%) شارك فيها أربع أحزاب سياسية ممثلة محليا حركة مجتمع السلم ، النهضة ، جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي .

و قد حسمت هذه الانتخابات المحلية بنسبة 100% لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي بحصوله على 7 مقاعد من أصل 7 مقاعد موجودة على مستوى المجلس الشعبي البلدي لبلدية الرمكة وعدد الأصوات للأحزاب الأخرى ممثلة في الجدول التالي :

جدول رقم 09 : يوضح نتائج الانتخابات المحلية 1997بالرمكة.

الحزب	عدد الأصوات
جبهة التحرير الوطني.	181
حركة مجتمع السلم.	05
النهضة.	02

المصدر: دائرة الرمكة.

وطنيا بلغت نسبة المشاركة (65.60 %) في تشريعيات 1997 نتائج الأحزاب السياسية كانت ممثلة في الجدول التالي:

جدول رقم 10 : يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات التشريعية 1997 وطنيا.

الحزب.	عدد المقاعد.
جبهة التحرير الوطني.	134
التجمع الوطني الديمقراطي.	74
حركة مجتمع السلم.	52
الجبهة الوطنية الجزائرية.	24
الأحرار.	23
حزب التجديد الجزائري.	16
عهد 54.	11
حركة الإصلاح.	05
الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية.	03
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	03
الحركة من أجل الشبيبة والديمقراطية.	2
التجمع الوطني الدستوري.	1
المجموع	348

المصدر: الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 40،السنة 34 ،الصادرة بتاريخ 6صفر 1418هـ الموافق ل 11 يونيو1997 .

أما على المستوى المحلي جرت الانتخابات المحلية في23 أكتوبر 1997 أين تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على أغلبية المقاعد بنسبة (55.18 %)على مستوى البلديات و(52.44 %)على مستوى الولايات ويأتي بعده حزب جبهة التحرير الوطني ب(21.82 %)على مستوى البلديات و(19.84 %) على مستوى الولايات ثم تأتي حركة مجتمع السلم ب(6.62 %)على مستوى البلديات و (13.83%)على مستوى الولايات ثم جبهة القوى الاشتراكية (4.91 %)على مستوى البلديات و (2.92%) على مستوى الولايات ،ثم تأتي بعد ذلك حركة النهضة ويليها التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية إلى غير ذلك من الأحزاب التي حصلت على نسب ضئيلة جدا(11 %).

أما على مستوى ولاية غليزان وصلت نسبة المشاركة (84,85%) حصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على أكبر عدد من مقاعد الولاية بالبرلمان 7 مقاعد مقابل 2 لجبهة التحرير الوطني من أصل 9 مقاعد.

ب - بعد المجازر.

1- الانتخابات التشريعية والمحلية 2002:

قدرت الهيئة الناخبة بالرمكة في تشريعيات 2002 ب(3551) ناخب صوت منهم (1815) ناخب أي بنسبة مشاركة (51,11%) ،أما محليات 10 أكتوبر2002 عرفت نسبة مشاركة قوية (92,59%) إذ بلغت الهيئة الناخبة ب 2646 ناخب،أما المشاركون ب(2450) ناخب والأصوات المعبر عنها قدرت ب (1183) صوت شاركت خمس أحزاب محليا كانت نتائجها كما يلي :

جدول رقم 11: يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية بالرمكة2002.

الحزب.	الأصوات	النسبة	المقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي.	572	%48,35	3
جبهة التحرير الوطني.	292	%24,68	2
الجبهة الوطنية الجزائرية.	119	%10,05	1
حزب التجديد الجزائري.	144	%12,17	1
حركة مجتمع السلم.	56	%4,73	0

المصدر: دائرة الرمكة.

على المستوى الوطني بلغت نسبة المشاركة في التشريعيات (46.17 %) حصل حزب جبهة التحرير الوطني على (35.52%- 199 مقعد من مجموع 389 مقعد برلماني) التجمع الوطني الديمقراطي (8,50 %- 48 مقعد) حركة مجتمع السلم (7.74%- 38 مقعد).

أما محليا بولاية غليزان فبلغت نسبة المشاركة (45,03%) في التشريعيات و(45,26 %) في المحليات كانت نتائج الأحزاب السياسية كما يلي :

جدول رقم12: يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات البلدية لولاية غليزان 2002.

الحزب.	عدد المقاعد.
جبهة التحرير الوطني.	134
التجمع الوطني الديمقراطي.	74
حركة مجتمع السلم.	52
الجبهة الوطنية الجزائرية.	24
الأحرار.	23
حزب التجديد الجزائري.	16
عهد 54.	11
حركة الإصلاح.	05
الحركة الوطنية للشبيبة الجزائرية.	03
الاتحاد من أجل الديمقراطية والحريات	03
الحركة من أجل الشبيبة والديمقراطية.	2
التجمع الوطني الدستوري.	1
المجموع	348

المصدر: مديرية التنظيم والشؤون العامة ولاية غليزان.

02- **الانتخابات التشريعية والمحلية 2007 .**

قدرت نسبة المشاركة في تشريعيات 30 ماي 2007 ب (46.42 %) في بلدية الرمكة حيث بلغ عدد الناخبين المسجلين (2652) ناخب صوت منهم (1231) ناخب وألغي 139 صوت .

فاز في هذه الانتخابات حزب التجمع الوطني الجمهوري ب 223 صوت ثم جبهة التحرير الوطني ب 200 صوت يليه حزب التجمع الوطني الديمقراطي ب 101 صوت والجبهة الوطنية الجزائرية ب 75 صوت.

و في 29 نوفمبر 2007 أجريت الانتخابات المحلية شاركت فيها ثمان أحزاب سياسية ممثلة على مستوى المحلي لبلدية الرمكة ،بلغت نسبة المشاركة (57,68%) وكانت نتائجها كما يلي:

جدول رقم 13 : يمثل نتائج الأحزاب السياسية في الانتخابات المحلية بالرمكة2007.

الحزب	الأصوات	النسبة	عدد المقاعد
الجبهة الوطنية الجزائرية.	512 صوت	% 33,22	3
التجمع الوطني الديمقراطي.	320 صوت	% 20,77	2
حركة الانفتاح.	298 صوت	% 19,34	1
جبهة التحرير الوطني.	217 صوت	%14,08	1
الحركة الوطنية للأمل.	97 صوت	%5,13	0
حزب العمال.	50 صوت	%3,24	0
حركة مجتمع السلم.	36 صوت	%2,34	0
التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية.	29 صوت	%1,88	0

المصدر: دائرة الرمكة.

على المستوى الوطني بلغت نسبة المشاركة (35,67 %) حصلت جبهة التحرير الوطني على (22,95%) والتجمع الوطني الديمقراطي (10.33%) أما حركة مجتمع السلم (9.64%) من بين أربعة وعشرون حزبا مشاركا، أما محليا على مستوى ولاية غليزان بلغت نسبة المشاركة (35,20 %) في التشريعيات ونسبة (43,56 %) في المحليات.

03- الانتخابات الرئاسية 2009: سجلت هيئة ناخبة قدرت ب 3390 ناخب صوت منهم 3316 ناخب،أي بنسبة مشاركة أكثر(97,82%) تحصل المترشح الرئيس على نسبة 97,18 % من الأصوات وموسى تواتي على(0,97%) لويزة حنون(0,64%) ، رباعين فوزي(0,3 %)، محند أوسعيد بلعيد (0,42 %)، يونسي محمد جهيد (0,49%).

أما على المستوى الوطني بلغت نسبة المشاركة (74,56%) تحصل المرشح عبد العزيز بوتفليقة على نسبة (90,23 %) والمرشحة لويزة حنون على(4,5%) والمرشح موسى تواتي على (2,04 %) أما المرشح يونسي محمد جهيد فحصل على(1,45 %) والمرشح محند أوسعيد بلعيد (0,92 %) و أخرا المرشح علي فوزي رباعين (0,86 %) .

على مستوى ولاية غليزان بلغت نسبة المشاركة (87,69%) تحصل المرشح عبد العزيز بوتفليقة على نسبة (94,16 %) والمرشحة لويزة حنون على(2,00%) والمرشح موسى تواتي على (1,37 %) أما

المرشح يونسي محمد جهيد فحصل على(1,06 %) والمرشح محند أوسعيد بلعيد (0,77 %) و أخرا المرشح علي فوزي رباعين (0,64 %).

المطلب الثاني: قراءة في نتائج الانتخابات:

توجهت النخبة الحاكمة في الجزائر كإستراتيجية منها في نقطة بدايتها للتغيير السياسي بعد الإصلاحات السياسية المعلن عنها في دستور1989 ، إلى القاعدة بدل القمة بإجراء الانتخابات المحلية ، هذا التوجه الذي لم يكن ليرضي الجميع. إذ قاطعته أحزاب سياسية ممثلة أساسا في جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية ، حزب العمال، مطالبة أنذاك بأسبقية الرئاسيات و التشريعيات على المحليات، في الحين الذي رحبت الجبهة الإسلامية للإنقاذ والمرشحون الأحرار بالانتخابات.

تبعا لذلك تم تعديل قانون الانتخابات من خلال القانون (90 /06) الذي منح حق الترشح للجميع سواءا عن طريق جمعية ذات طابع سياسي أو طريق الترشح الحر بعد أن كان الترشح للمجالس المنتخبة يتم عن طريق الحزب ، وحدد طريقة الاقتراع النسبي على القائمة لمدة خمس سنوات، مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، هذا فيما يخص المجالس الشعبية البلدية والولائية.

ولكن عكس ما كان ينتظر النظام السياسي الجزائري المتعود على تسيير طبخات انتخابات غير شفافة[1] (ظهر ذلك بصفة خاصة من خلال نتائج الانتخابات بعد التعددية ونسبة الامتناع التي بلغت أكثر من (30%) في حين كانت نسبة الامتناع لا تتجاوز 5 % في عهد الأحادية) ، فان انتخابات 12 جوان 1990، التي دشنت بها مرحلة التعددية لم يتم التشكيك في نتائجها الكلية على الرغم من ما شابها من تجاوزات طفيفة ، لم تكن من قبل الإدارة المعتادة على التدخل في تحديد نتائج الانتخابات وتسيير مراحلها الأخرى ، بل من قبل جماهير الحركة الاجتماعية المؤطرة من قبل التيار الديني[2] ، حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ منافس السلطة والحاملة لمشروع سياسي بديل للنظام السياسي القائم بنسب أعلى من توقعات النظام السياسي ومن الجبهة نفسها ، في حين هزيمة جبهة التحرير تم إيعازها إلى الترهل الذي أصابها بعد مرور 28 سنة من الحكم باسمها، حيث اعتبرت المسؤول الأول عن ما آلت إليه الجزائر من أوضاع و أزمات اقتصادية واجتماعية لذلك لم تتحصل إلا على (488) بلدية من مجموع (1541) أغلب تلك البلديات ريفية.

غير أن الرمكة كبلدية ريفية التي بلغت نسبة المشاركة بها في محليات 1990 (64%) وامتناع (33 %) وهي نسبة لا تبتعد كثيرا عن معدل المشاركة الوطني المقدر ب (65 %) وامتناع (35 %) من مجموع الناخبين، و التصويت لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا يختلف عما سجل على المستوى

[1] - عبد الناصر جابي، **"الانتخابات التشريعية الجزائرية،انتخابات ،استقرار أم ركود"** مرجع سبق ذكره ، ص75.
2 - المرجع نفسه، المكان نفسه.

الوطني حيث فازت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بحوالي (55%) وأغلب البلديات (834) بلدية من أصل (1541) بلدية و(32) ولاية من إجمالي (48) ولاية بالإضافة إلى سيطرتها على غالبية المدن الكبرى (44) ، لكن على الرغم من جغرافيتها كونها منطقة ريفية معزولة، منطقة ثورية تاريخية كما أسلفنا الذكر في الجانب التاريخي ،أقل كثافة سكانية 9200 نسمة في تلك الفترة حيث أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان في المدن الحضرية وشبه الحضرية بصفة واسعة البلديات التي يفوق عدد سكانها أكثر من 30 ألف نسمة [1] ، أي المجال الاجتماعي الأول للجبهة الإسلامية للإنقاذ هو" المدينة"، فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وهذا عكس البلديات الريفية في ولايات أقصى الشرق الجزائري (سوق أهراس - الطارف - عنابة - قالمة) التي تتشابه مع منطقة الرمكة في الكثافة السكانية والخصائص التاريخية أين فازت جبهة التحرير الوطني بأغلبية البلديات ،ذلك أنه من المعروف أن البلديات الريفية تتميز بنفوذ جبهة التحرير الوطني [2].

كما أن البلديات الريفية التي بدأت تشهد نوع من الحراك الاجتماعي في الديمغرافيا ،انتشار التعليم ... كان توجهها التصويت للجبهة الإسلامية للإنقاذ، بينما البلديات التي لم تشهد ذلك الحراك الاجتماعي صوتت نحو جبهة التحرير الوطني[3].

كما أن منطقة الرمكة بالرغم من الخصوصيات الجغرافية معزولة ليس لها احتكاك بالمجتمعات الأخرى ثقافيا ، استطاعت أن تنتج نخبة منافسة على المستوى السياسي للحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني) ، حيث يظهر من خصائص المرشحين للانتخابات البلدية 1990 بمنطقة الرمكة ،أن مرشحي الجبهة الإسلامية للإنقاذ 7 من أصل 11 في القائمة معلمون في الطور الابتدائي و الاكمالي (رئيس القائمة الحزبية للجبهة الإسلامية للإنقاذ أستاذ في التعليم المتوسط) ونسبة 63,63 % من المرشحين فئتهم العمرية بين(28- 38) أي المجال الاجتماعي الثاني للجبهة الإسلامية للإنقاذ هو "فئة الشباب"، على غرار جبهة التحرير الوطني فان نسبة (36,36 %) من المرشحين في الانتخابات تتراوح أعمارهم بين (28-38) في حين أن 54,54% ينتمون إلى فئة عمرية بين (39-48) ، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى

[1] -

عدد سكان المدينة	ج الإسلامية للإنقاذ
أكثر من 50 ألف.	59 (93,6)
30-49 ألف .	64 (89)
20- 29 ألف .	91(75,8)
10 – 19 ألف.	280 (63,6)
أقل من 10 ألاف.	362 (42,8)

- انتخابات جوان 1990 و حصة الحزب المحل منها ، أنظر :عبد الناصر جابي ،**الانتخابات الدولة والمجتمع** ، مرجع سابق ، ص 86.

[2] - Salah –Eddine cherad , op-cit ; p.13-18.

[3] -Ibid ,p20 .

"عامل الأجيال " حيث أن جيل انتخابات 1990 والمرشحون في قائمة الجبهة الإسلامية للإنقاذ هو جيل منافس للجيل الذي ولد قبل الثورة التحريرية وهم المرشحون في قائمة حزب جبهة التحرير الوطني.

وهناك من يرى أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تنظيما نخبويا كغيره من التنظيمات، لكنه نجح في تعبئة قاعدة عريضة من المتعاطفين مع الفكرة الإسلامية في شكل عام [1]، من خلال شعارات "الشعب هو نحن ونحن هو الشعب بما أن هذا الأخير لا يعترف إلا بالإسلام "[2] " لا الميثاق الوطني ولا الدستور، الإسلام هو الحل "[3].

في حين ذهب آخرون إلى إيعاز نتائج الانتخابات إلى عوامل اجتماعية واقتصادية محضى، فيرون أنه رغم عدم إيمان الكثير من الجزائريين بالديمقراطية فهي لم تكن في الحقيقة تطلعا شعبيا، وأن اتجاه المواطن إلى التيار الإسلامي إنما للوعود التي قدمها " توزيع العائدات النفطية " أي العودة إلى الشعبوية الاقتصادية التي مارستها جبهة التحرير الوطني في سنوات الستين والسبعين، فبروز فوز الإسلاميين في أول انتخابات تعددية يظهر بأن " الشارع " دخل محطما مكسرا في شكل من الأشكال للحقل السياسي حيث يصبح بدوره فاعلا، ليعلن أن الدولة ليست مسألة خاصة ولكنها قضية عامة [4] وهذا ما يؤدي إلى القول أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ أقرب إلى الحركة الاجتماعية منها إلى الحزب السياسي على عكس التيارات الدينية الأخرى حركة الإخوان المسلمون مثلا الأقرب إلى حركة الفئات الوسطى مثلا [5].

كان لفوز جبهة الإنقاذ في محليات 1990 بداية متاعب وامتحان عسير للمنتخبين الإنقاذيين للبلديات التي فازوا بها ، فقد جردت البلديات من كل الصلاحيات المهمة كتوزيع الشقق ، قطع الأراضي على المواطنين ، تقليص ميزانية البلديات ...الخ وتركزت كل السلطات على المستوى المحلي في يد الولاة، هذه الوضعية جعلت المنتخبين الإنقاذيين في وضع جد محرج أمام المواطنين الذين ازدادت مشاكلهم، حتى وصف زعيم الجبهة الإسلامية للإنقاذ -عباس مدني- حال تلك البلديات ب " الأرض المحروقة "، وأصدر بيان إغاثة جاء فيه "إن الوضعية تشبه تلك التي تركتها المنظمة العسكرية السرية (OAS) عام 1962،غير أن البلديات الموروثة عن المعمرين لم تكن لها ديون "[6].

---

[1]- رياض الصيداوي ،"الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، **مجلة : الحوار المتمدن** ، ع: 2553 ، 10-2-2009.

[2] - المرجع نفسه ،ع :2544.

[3] - رشيد تلمساني، مرجع سابق، ص3.

[4] - رياض الصيداوي ،"الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، **مجلة : الحوار المتمدن** ،ع:2550،10-02-2009 .

[5] - عبد الناصر جابي، **"الانتخابات التشريعية الجزائرية، انتخابات، استقرار أم ركود"**، مرجع سابق، ص 119.

[6] - عبد القادر مشري ، ص ص. 269-270.

في المقابل البلديات التابعة لجبهة التحرير الوطني في وضع أحسن، حيث تلقى دعما معتبرا من طرف الولاة وتخصص لها ميزانيات ضخمة تفوق احتياجاتها بكثير، وكان هدف النخبة الحاكمة من وراء سحب الصلاحيات من رؤساء البلديات وتقليص الميزانيات وتضخيم مديونيات البلديات التابعة للجبهة الإسلامية للإنقاذ هو إجهاض مشروع " البلديات الإسلامية " وربما معاقبة السكان الذين صوتوا لهذا الحزب .[1]

لذلك أدرك قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ حجم الرهان السياسي الذي وضعتهم فيه الحكومة ، وراحوا يطالبون بانتخابات تشريعية تمكنهم في حالة الفوز من السيطرة على الإدارة والحكومة ، بل أكثر من ذلك تغيير طبيعة النظام السياسي وبناء معالم الدولة الإسلامية ، لقيت هذه الضغوط استجابة من الرئيس "الشاذلي بن جديد" الذي وعد بإجراء الانتخابات التشريعية تم تأجيل إجرائها إلى غاية ديسمبر 1991 بعد إجراء تعديلات على قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية بطريقة تمكن جبهة التحرير الوطني من الفوز*.

لكن حسابات السلطة في هذه الانتخابات جاءت عكس ما توقعته ، بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعدا برلمانيا وجبهة التحرير الوطني ب 15مقعد وجبهة القوى الاشتراكية ب 25 مقعد.

بالعودة إلى العامل الجغرافي في التحليل، نجد أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحصلت على 61 % من عدد مقاعدها في المناطق الحضرية [2] ، وفقا للجدول التالي [3] :

---

[1]- المرجع نفسه،ص ص 269-270.

* تم تحديد الدوائر الانتخابية كما يلي:

- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 80ألف نسمة في المدن التي تتجاوز 200ألف نسمة.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 60 ألف نسمة في ولايات الشمال .
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 55ألف نسمة في ولايات الهضاب.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 45 ألف نسمة في ولايات الجنوب.
- مقعد واحد لكل شريحة سكانية تضم 25 ألف نسمة في أقصى الجنوب.

أنظر:الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية** ،ع:48،السنة 16،28-10-1991،ص ص.1544-1545.

[2] -Salah –Eddine cherad , op-cit; p .53.

[3] - عبد القادر مشري، مرجع سابق ،ص274.

جدول رقم14 يمثل نتائج جبهة التحرير الوطني والجبهة الإسلامية للإنقاذ حسب الكثافة السكانية(1991).

الكثافة السكانية للمدن.	نسبة فوز الجبهة الإسلامية.	نسبة فوز جبهة التحرير.
أكثر من 50000 نسمة.	% 93,06	% 03,2
من 49999 نسمة إلى 30000 نسمة.	%89,00	%05,5
من29999 نسمة إلى 20000 نسمة.	%75,08	% 10,00
من 19999 نسمة إلى 10000 نسمة.	%63,06	%23,00
أقل من 10000 نسمة.	%42,08	% 43,04

المصدر: عبد القادر مشري، مرجع سابق ،ص274.

وبالتالي تأكد من خلال الانتخابات التشريعية أن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ كان في المناطق الحضرية، والرمكة كمنطقة ريفية استمر التصويت فيها لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ بنسبة (%57,19) .

مقارنة في السلوك الانتخابي في هذه الانتخابات المحلية والتشريعية نجد أنها متقاربة في نسبة المشاركة بين ما تم تسجيله على المستوى الوطني ومحليا بولاية غليزان وببلدية الرمكة.

هذا الفوز لم يدم طويلا ولم تهضمه السلطة آنذاك ، إذ تم إيقاف الانتخابات التشريعية التعددية الأولى قبل إجراء الدور الثاني الذي كان مقررا سنة 1992 ، وتمت استقالة / إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ، دخل بعدها المجتمع الجزائري في دوامة من العنف والإرهاب، دشنت باغتيال رئيس المجلس الأعلى للدولة بعد ستة أشهر من تنصيبه ، في هذه الأجواء عين اللواء اليمين زروال رئيسا للدولة من طرف المجلس الأعلى للأمن لفترة انتقالية حددت بثلاث سنوات، والتي انتهت بتنظيم انتخابات رئاسية في 16 نوفمبر 1995 فاز فيها المرشح الحر السيد اليامين زروال في نوفمبر 1995[1].

بالتالي جاءت الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 في إطار ما يعرف بالعودة للمسار الانتخابي بدل الموافقة على عقد روما* ، وعكس كل التوقعات المتشائمة وتلك المطالبة بالمقاطعة وصل المعدل الوطني للمشاركة إلى (74,92%) وهي نسبة جد مرتفعة،إذا قارنها بالأجواء الأمنية والسياسية التي جرت فيها والتحديات التي رفعتها[2] ، هذه النتائج جعلت السلطة تعتقد أنها استعادت الجمهور الناخب لصالحها بعد

[1]- عبد الناصر جابي، مرجع سابق ، ص 162.

*- وهو اجتماع تم عقده في يناير 1995 من طرف أحزاب وشخصيات جزائرية بجمعية سانت إيجيديو الكاثوليكية بروما العاصمة الايطالية ، الغرض من ورائه إيجاد حل للأزمة التي كانت تعصف بالجزائر، وتم اقتراح أرضية من 14 نقطة للخروج من الأزمة ، لكن السلطة الجزائرية أنذاك رفضت اقتراحاته اعتبرت أن ذلك العقد لا حدث .

[2]- المرجع نفسه،ص ص 184-185.

حلها للجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وكان توجه الناخبين للتصويت على مرشح المؤسسة العسكرية اليامين زروال (61 %) بتجنب المغامرة والقبول بسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن ووضع حد للصراع الذي أصبح غير محتمل للجميع [1].

بنفس السلوك الانتخابي وطنيا ساد محليا ببلدية الرمكة التي بلغت نسبة المشاركة (92,36 %) التي تعتبر منطقة التأييد للجبهة الإسلامية للإنقاذ سابقا الداعي لمقاطعة هذه الانتخابات وتهديد كل من يشارك فيها وهي نتيجة لا تفسر إلا كما ذكرنا سابقا ببحث السكان عن حل الأزمة الأمنية والقبول بسيطرة الجيش من أجل الحفاظ على الأمن ووضع حد للصراع الذي عجز الكل عن فهمه نظرا لاتساعه، بالتالي كان تصويتهم "ضروريا" لصالح اليامين زروال والمقارنة في السلوك الانتخابي بين المسجل وطنيا وببلدية الرمكة نجد أنه في هاته الأخيرة أكثر مشاركة (92,36%- 74,92 %وطنيا).

غير أن هدف الناخبين الجزائريين من خلال المشاركة لم تتحقق، إذ استمرت الاغتيالات والاختفاءات، المجازر واستمرت السلطة في إصرارها على إتباع الأسلوب الانتخابي معتبرة إياه الأسلوب الأمثل لحل الأزمة الأمنية بدل الحوار مع أطراف المعارضة ، تبعا لذلك عقدت ندوة وطنية سنة 1996 سميت بندوة الوفاق الوطني يومي14 ، 15سبتمبر 1996 وتمخضت عنها أرضية تضمنت رزنامة المواعيد الإنتخابية وهي كالتالي :

- الإستفتاء حول مراجعة الدستور قبل نهاية 1996 .
-الإنتخابات التشريعية خلال السداسي الأول من 1997.
- الإنتخابات المحلية خلال السداسي الثاني1997 .

بعد ذلك تم الاستفتاء على الدستور يوم 26 نوفمبر1996 الذي نال ثقة أغلبية المصوتين ، وتم إصدار أمر(97 /07) المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالإنتخابات ، والقانون (09/97)المؤرخ في 06 مارس 1997 المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية ،كما تم تأسيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي ستة أشهر قبل الموعد الانتخابي .

بهذه الحزمة من القوانين والإجراءات المؤسساتية أصبح النظام السياسي الجزائري قادرا على أن يستأنف الانتخابات كما يريدها على مقاسه و بالصورة المخطط لها ، فكانت إذن انتخابات 1997 بشقيها التشريعات والمحليات تجسد المخطط التي حاولت اكتساب مصداقية من خلال مشاركة ثلاثة أطراف أمضت على عقد روما (حزب العمال – جبهة القوى الاشتراكية – جبهة التحرير الوطني)، و حرص الرئيس زروال و من ورائه الحكومة على استقدام مراقبين دوليين من جامعة الدول العربية و منظمة

[1] - رياض الصيداوي ،"الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، **مجلة : الحوار المتمدن** ، ع:2550،10-02-2009 .

الوحدة الإفريقية ثم الأمم المتحدة كما شارك في مراقبة الانتخابات حشد كبير من الصحفيين الأجانب، لكن أقل ما قيل عنها أنها عرفت تدخل كبيرو ملابسات من طرف الإدارة لحسم نتائج الانتخابات لصالح التجمع الوطني الديمقراطي أو ما يسمى بحزب الرئيس* زروال .

لقد كانت نتائج هذه الانتخابات تواصلا لنتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 1995 من حيث نسبة المشاركة (72,96 %) في التشريعيات و(88,80 %) في المحليات حيث اعتبرت نتائجها بالنسبة للنظام السياسي الجزائري أنها تمثل طي نهائي لصفحة الأزمة السياسية في الجزائر وطي لملف الجبهة الإسلامية للإنقاذ [1] وتحصل التجمع الوطني الديمقراطي على 155 مقعدا برلمانيا و (% 55.18) في البلديات .

لم تسكت الأحزاب السياسية في الجزائر على هذه النتائج إذ نظمت لأول مرة مظاهرة احتجاجية وقامت باستجواب في البرلمان لحكومة أحمد أويحي متهمة إياها بتزوير الانتخابات والاعتداء على نواب من هذه الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات البلدية وطالبت في هذا الشأن بتشكيل لجان للتحقيق[2] .

إن هذا الصراع بين الإدارة و الأحزاب السياسية رغم حدته في تلك الانتخابات إلا أنه صفة لصيقة أو من خصائص الظاهرة الحزبية والانتخابية بالجزائر، ففي سائر المواعيد الانتخابية قبل انتخابات 1997 أو بعدها تتهم الإدارة بالتزوير والتجاوزات ولعل هذا ما يفسر مقاطعة بعض الأحزاب السياسية للانتخابات التشريعية وفي امتناع بعض الشخصيات عن الترشح للانتخابات الرئاسية .

بنفس السلوك الانتخابي و اتجاهات الناخبين وطنيا يمكن الحديث عن السلوك الانتخابي واتجاهات الناخبين محليا إذ بلغ معدل المشاركة مثلا في الانتخابات التشريعية 1997 لولاية غليزان (82,33%)[3] واتجاهات الناخبين كانت لصالح حزب التجمع الوطني الديمقراطي سواءا في التشريعيات أو المحليات ونفس الأمر لما يتعلق الأمر ببلدية الرمكة (80,86 % في التشريعيات و 88,8 % في المحليات) التي تعرضت بعد شهرين من هذه الانتخابات إلى الإبادة من طرف المجموعات الإرهابية شملت أربع عروش من بين ثلاثة وثلاثين بعضها كانت قد أفرغت من قبل من ساكنيها ،لكن في كل الأحوال لا يمكن الربط

[1]- أحمد مهابة ، مرجع سابق، ص 227 .

[2] - المرجع نفسه ،ص 228 .

* سمي بحزب الرئيس لأنه رشح نفسه على مبادئ الرئيس زروال وحتى رمز الحزب على شكل حرف "ز".

[3] - عبد الناصر جابي، مرجع سابق، ص 246.

بين المشاركة في الانتخابات في هذه المنطقة والمجازر التي حدثت بها لأن الكف الراجح أنها كانت مزورة [1].

في صيف 1999 توصل الجناح الأمني للنخبة الحاكمة إلى توقيع اتفاق يقضي بحل الجيش الإسلامي للإنقاذ مقابل أن تدعم الدولة لعناصر هذا التنظيم العودة إلى الحياة المدنية العادية ، وتوفير العمل والحماية لهم،رفض الرئيس زروال تزكية هذا الاتفاق وقرر الانسحاب من الحياة السياسية لكن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبنى هذا الاتفاق في صيغة سياسية جديدة "الوئام المدني "[2] ،هكذا عرفت الأزمة الأمنية طريقها إلى الحل بالتصويت على القانون وتوقفت العمليات الإرهابية بصفة شبه نهائية إلا في حالات محدودة .

فما إن حان موعد الانتخابات التشريعية والمحلية سنة 2002 حتى عرف الوضع الأمني تحسنا ، وبدأ الاقتصاد الوطني يعرف طريقه إلى الانتعاش ، كما بدأت الجزائر تسترجع مكانتها الدولية ،أجريت تلك الانتخابات في الثلاثين من شهر ماي 2002 ، والتي تعد ثالث انتخابات تشريعية منذ التعددية السياسية،صنعت جبهة التحرير الوطني الحدث فيها بعودتها إلى الحكم بحصولها على المركز الأول والأغلبية في البرلمان ، بعد أن خاضت انتخابات مريرة احتلت من خلالها المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية لسنة 1991 بعد الجبهة الإسلامية للإنقاذ وجبهة القوى الاشتراكية ، و المرتبة الثالثة في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 بعد التجمع الوطني الديمقراطي (الفائز بأغلبية المقاعد) و حركة مجتمع السلم .

أرجع البعض هذا الفوز إلى أن أغلبية الأصوات التي حصلت عليها جبهة التحرير الوطني هي أصوات المؤسسة العسكرية و أعوان الأمن و الشرطة ،إذ كان هناك شبه دعم رسمي من الجيش للحزب[3] الأمر الذي طعن في مصداقية الانتخابات معتبرا إياها مزورة و أن ما حدث هو مجرد تبادل للمواقع بين جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، وهوما جعل هذه الانتخابات لا حدث ومجرد إعادة ترتيب لبيت التعددية [4] ، رغم محاولة السلطة إعطاء مصداقية للانتخابات بتقليصها لعمليات التزوير .

---

[1] - مجلة مشرق - مغرب الفرنسية خصصت ملف للانتخابات التشريعية في عددها 157 جويلية سبتمبر 1997 ،تأخذ حالة ولاية غليزان والجلفة للربط بين مستوى المشاركة القوي و احتمال التلاعب بالنتائج لصالح حزب السلطة RND أنظر:

عبد الناصر جابي، **الانتخابات الدولة والمجتمع**، مرجع سبق ذكره، ص 282.

[2]- عبد القادر مشري ، مرجع سابق ،ص 352.

[3]- عبد العالي رزاقي ،**الانتخابات الجزائرية :النتائج والدلالات** ، (http://www.aljazeera.net) أطلع :12-11-2011.

[4]- المرجع نفسه.

لقد مثلت نسبة المشاركة (46,17 %) وطنيا قطيعة مع الانتخابات التشريعية لسنتي (91 /97) ، نفس الأمر محليا فلم تتعدى المشاركة (51,11%) بالرمكة ، وكانت النسبة أقل في بلدية غليزان (45,53%)، غير أن الملاحظ في هذه الانتخابات سواءا في التشريعيات أو المحليات هو حجم الأصوات الملغاة (77,24 %- 51,71 %) بالرمكة من الأصوات المعبر عنها ملغاة على التوالي .

بالمقارنة بالعامل الجغرافي (مدينة - ريف) ومستوى التحضر بلدية غليزان تعد بلدية حضرية نسبة التمركز العمراني والسكاني مرتفع 127.153ساكن حسب إحصائيات 2008 ،لم تشهد التدهور الأمني بالشكل الذي شهدته منطقة الرمكة ويحظى السكان فيها بخدمات اجتماعية واسعة في التعليم والصحة (طبيب أخصائي لكل 1926 شخص) ويرتفع فيها النمو السنوي بنسبة (1,6%) ناهيك عن الوضع السكني حيث لا تتعدى نسبة السكنات التقليدية (9,88%)[1] ونسبة البطالة بها لا تتجاوز(23%).

في حين ببلدية الرمكة نجد الخدمات الاجتماعية والهياكل القاعدية محدودة ، نسبة النمو السنوي (- 0,2 %) ونسبة السكنات التقليدية تفوق (88[2] %) طبيب عام ل 5138 ساكن ، وحتى المستوى المعيشي للعائلات ومع ذلك نجد أن نسبة المشاركة مرتفعة ببلدية الرمكة مقارنة ببلدية غليزان أي أن سلوك الناخبين بالرمكة في هذه الانتخابات سلوك مشارك مقارنة ببلدية غليزان والمعدل الوطني.

نفس الملاحظة عندما تعلق الأمر بالانتخابات الرئاسية لسنة 2004 نسبة المشاركة ببلدية الرمكة (71,88%) وهي أعلى من المعدل الوطني للمشاركة التي لم تتعدى (58,08%)[3] و أعلى من معدل المشاركة ببلدية غليزان (57,99%) وحتى نسبة المشاركة ولائيا المقدرة ب (64,26 %) هذه الانتخابات التي كان الاهتمام الإعلامي بها كبيرا نظرا للانقسامات في الساحة السياسية وللحملة الانتخابية بين المرشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة والمرشح المدعوم من قبل المؤسسة العسكرية علي بن فليس بصفة خاصة قائد الأركان والتي كان من المتوقع حسب سبر الآراء التي قامت به الجرائد الوطنية فوز مرشح المؤسسة العسكرية لكن صناديق الاقتراع كان لها رأي أخر.

[1] - الديوان الوطني للإحصائيات،2008.

[2] - المرجع نفسه.

[3] - الجمهورية الجزائرية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد 24،السنة 41 ،الصادرة بتاريخ 28صفر1425ه الموافق ل 18 افريل2004،ص 3.

أما الانتخابات التشريعية لسنة 2007 والتي تمت بعد تعديلات قانونية أدخلت على قانون الانتخابات* و هي المرة الرابعة التي يحدث فيها النظام السياسي الجزائري تعديل أو تغيير قانون الانتخابات بعد (1989 /1997/1991) و تم ذلك التعديل باقتراح من المجموعة البرلمانية لحركة الإصلاح الوطني بالإضافة إلى ظروف أخرى جرت فيها هذه الانتخابات ومن بينها استمرار العمل بقانون حالة الطوارئ المعلن منذ 1992 الذي قلص من نشاط و تجمعات وحملات الأحزاب السياسية وأثر على ممارسة الحريات الجماعية والفردية والدور الباهت للبرلمان خلال عهدته السابقة 2002 بسبب التحالف الرئاسي وعلاقته بالسلطة التنفيذية [1] ، الأمر الذي جعل نسبة المشاركة الوطنية لا يتجاوز(35,6 %) .

نسبة المشاركة في بلدية الرمكة (46,42 %) على الرغم من زيادة نسبة الامتناع في التصويت ب (5%) ، إلا أنها تبقى أعلى من بلدية غليزان التي لم تتعدى نسبة المشاركة فيها (27,24%) وأعلى من المعدل الوطني (35,6%).

وحتى في المحليات لسنة 2007 التي تميزت هي الأخرى ببعض التعديلات القانونية في قانون الانتخاب عرفت نسبة المشاركة بالرمكة (57,68%) وببلدية غليزان (25,81 %) وعليه فان السلوك الانتخابي للمواطنين بالرمكة يتجه نحو المشاركة مقارنة ببلدية غليزان ،والجدول التالي يمثل المقارنة بين بلدية غليزان وبلدية الرمكة من حيث نسبة المشاركة :

*- من بين تلك التعديلات :

- السماح لأعضاء قوات الجيش ، الشرطة والدرك ، لحرس البلدي والحماية المدنية ....الخ بالتصويت في أماكن سكناهم وهو ما يعني إلغاء "المكاتب الخاصة "لتي اشتكت منها الكثير من الأحزاب وطالبت بإلغائها .

- حق في الاطلاع على القائمة الانتخابية لممثلي الأحزاب المرشحة للانتخابات وممثلي القوائم الحرة والحصول على نسخة منها.

- فرض التعديل القانوني في المادة 40، نشر قائمة أعضاء مكاتب ومراكز التصويت من المؤطرين وتسليم نسخ منها ،إلى ممثلي الأحزاب السياسية والقوائم الحرة ،خمس أيام قبل من قفل قائمة الترشيحات.

- في نفس الإطار دائما لم تكتف المشرع بما فرضته المادة 56 من القانون، بتصريح رئيس المكتب بنتيجة الاقتراع وتعليقها بمجرد تحرير محضر الفرز،بل فرضت عليه تسليم نسخة من محضر فرز الأصوات، مصادق على مطابقتها للأصل ،من قبل رئيس مكتب التصويت إلى الممثل المؤهل قانونا ،لكل مترشح حر أو مترشحين حزبيين، مقابل توقيع باستلام فرز المحضر قبل مغادرة مكتب التصويت أنظر:

- عبد الناصر جابي ،**الانتخابات التشريعية الجزائرية انتخابات استقرار... أم ركود ؟**، مرجع سابق، ص ص.69 ، 70.

[1]- المرجع نفسه، ص 69.

جدول رقم15: يمثل المقارنة بين بلدية غليزان وبلدية الرمكة من حيث نسبة المشاركة.

	بلدية غليزان	بلدية الرمكة
تشريعيات2002	%45,53	%51,11
محليات 2002		% 92,8
تشريعيات2007	%27,24	% 46,42
محليات 2007		
البلدية.	% 25,81	%57,68
الولائية.	%25,70	%56,93

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بعد الإطلاع على النتائج الانتخابية ببلدية غليزان وبلدية الرمكة.

نفس نسبة الارتفاع في المشاركة (97,82 %) سجلت بالرمكة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 هذه النسبة تبقى أعلى من المعدل العام لولاية غليزان (87,69 %) وبلدية غليزان (وحتى توجه الناخبين للتصويت لصالح المرشح عبد العزيز بوتفليقة بنسبة (97,18 %) ، نجد نفس الاتجاه ولائيا أي حصول نفس المرشح على نسبة (94,16 %) من الأصوات على الرغم من أن الحزب الفائز محليا بالرمكة في تشريعيات 2007 هو الجبهة الوطنية الجزائرية الذي رشح أمينها العام نفسه كرئيس في هذه الانتخابات التي جاءت بعد التعديل الدستوري لسنة 2008 والذي يسمح للرئيس لأن يترشح لأكثر من عهدتين.

والحقيقة أنه لم يكن منتظرا من هذه الانتخابات أن تأتي بجديد وإنما كان المطلوب منها نسبة عالية من المشاركة باعتبار أن الفائز في هذه الانتخابات معروف مسبقا ،حتى أن الرئيس المرشح أعلن في اليوم الأول للحملة انه لا يملك برنامجا جديدا يقدمه للشعب أثناء الحملة ،بل سيواصل نفس المشروع الذي انتخب على أساسه في العهدة الأولى 1999 واستمر في العهدة الثانية 2004 .

وقد لجأت أحزاب مثل التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب القوى الاشتراكية و حركة النهضة إلى مقاطعة هذه الانتخابات و تجميد نشاطاتها كما فعل حزب التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية، كما اتخذت نفس الموقف عدة شخصيات سياسية (مولود حمروش ، أحمد بن بيتور ، سيد أحمد غزالي، عبد الله جاب الله... الخ) ليس بعدم مشاركتها في الترشح لهذه الانتخابات بل حتى مقاطعتها إعلاميا وسياسيا .

المطلب الثالث: الأصوات الملغاة في الانتخابات:

إن السلوك الانتخابي للفرد لا يتشكل مصادفة بل هو رصيد عمليات كثيرة تفاعلت فيها عوامل عدة أنتجت في النهاية سلوكا محددا وقد تعددت أنماط السلوك الانتخابي وفقا لهذه العوامل والعمليات، فنجد

من أشكال التصويت ظاهرة الأصوات الملغاة ،التي تتعدد مضامين الرسائل التي تحملها لكنها تحمل موقف واضح و رفض ما هو موجود في الساحة السياسية بطريقة دون التخلي عن الحق الانتخابي أو فتح المجال للمقاطعة التي تعطى في حال إحجام الناس عن التصويت أنها تصب لصالح تيار سياسي معين،كما لا يفتح المجال لأي أحد بتبني الصوت ،لذلك يعتبرها البعض حزبا بديلا للطبقة السياسية بشقيها المشارك والمقاطع [1].

بالتالي فظاهرة التصويت الأبيض أو الأصوات الملغاة يعد تعبير سياسي عن المواقف والآراء السياسية وهو تعبير أقوى من عدم الذهاب إلى صناديق الاقتراع وفيما يلي جدول يمثل حجم الأصوات الملغاة وطنيا ومحليا بولاية غليزان وبلدية الرمكة :

جدول رقم16 : يمثل حجم الأصوات الملغاة وطنيا ومحليا بولاية غليزان وبلدية الرمكة .

المنطقة / الانتخابات	وطنيا	ولاية غليزان	بلدية الرمكة
انتخابات جوان1990	%0,45		%7,73
انتخابات ديسمبر1991	%11,82	%16,08	
الانتخابات الرئاسية1995	%2,87		%9,47
الانتخابات التشريعية1997	%4,57	%1,06	%1,71
الانتخابات المحلية1997			%5,25
الانتخابات الرئاسية 1999 .	%5,24		
الانتخابات التشريعية 2002.	%10,46	%8,09	%77,24
الانتخابات المحلية2002		%7,79	%51,71
الانتخابات الرئاسية2004	%3,13	%2,34	%2,68
الانتخابات التشريعية 2007	%14,36	%14,60	%11,29
الانتخابات المحلية2007		%9,56	%8,76
الانتخابات الرئاسية 2009	%6,02	%2,75	%0,79

المصدر : من اعداد الطالبة بعد الاطلاع على نتائج الانتخابات محليا ووطنيا.

إن المتتبع للمواعيد الانتخابية في الجزائر ومن خلال الجدول يلاحظ أن ظاهرة الأصوات الملغاة في تزايد مستمر وطنيا و بشكل كبير ، ولا يمكن بأي حال اعتبار كثرة الأصوات الملغاة ظاهرة صحية ،أما

[1] - ع، صلاح الدين، **حزب الأصوات الملغاة...** ،(www.echoroukonline.com) 2009.04.10.

محليا بولاية غليزان أو بلدية الرمكة فهي في تذبذب حسب نوعية الانتخابات ففي الرئاسيات تنخفض (2,68% /0,79 %) ماعدا في رئاسيات 1995 كانت (9,47%) بينما في التشريعيات والمحليات ترتفع ولعل الرقم القياسي الذي حققته الأصوات الملغاة ببلدية الرمكة كان في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنة 2002 حيث تساوت تقريبا الأصوات الملغاة والأصوات المعبر عنها .

المبحث الثاني: اتجاهات الناخبين وخصائص المرشحين المحليين.

المطلب الأول : اتجاهات الناخبين نحو الأحزاب السياسية.

ما يمكن ملاحظته على اتجاهات الناخبين بالرمكة المنطقة الريفية المعزولة ، هو عدم فوز جبهة التحرير الوطني ولا مرة واحدة في الانتخابات المحلية بالرمكة ، خاصة أن المعروف أن مجال جبهة التحرير الوطني الاجتماعي هو في المناطق الريفية ، هذا ما أثبته دراسة صلاح الدين شرا د" أن المناطق الريفية تتجه في انتخابها لصالح جبهة التحرير الوطني " هذا من جهة ، و من جهة أخرى فقد سجلت في انتخابات 2002 و2007 عودة جبهة التحرير الوطني للحكم بفوزها بأغلبية المقاعد في البرلمان (أنظر الجدول في الصفحة الموالية) وهي نفس النتائج للحزب على مستوى مجموع بلديات ولاية غليزان حيث يحتل المركز الأول في 2002 تحصل على (34,71%) من المقاعد والتجمع الوطني الديمقراطي (17,19%) وفي انتخابات 2007 تحصلت جبهة التحرير الوطني على (26,44 %) من المقاعد وبعدها التجمع الوطني الديمقراطي على (23,85 %) من المقاعد.

وبالمقارنة بالعامل الجغرافي (مدينة – ريف) نجد أن بلدية غليزان البلدية الحضرية تحصلت جبهة التحرير الوطني على المركز الأول في انتخابات 2002 و2007 (10-7) مقاعد على التوالي من أصل23 مقعد ببلدية غليزان، في حين ببلدية الرمكة لم تحصل إلا على مقعدين في 2002 ومقعد واحد في 2007 مع انخفاض الأصوات المحصل عليها مقارنة بالأحزاب التي حصلت على مقعد واحد ، وهذا ما يمكن إرجاعه إلى الخصوصيات المتعلقة بالبلدية و هي رفض الانتخاب لصالح حزب جبهة التحرير الوطني .

كما نجد أن حصة أحزاب التيارات الإسلامية منعدمة تماما ببلدية الرمكة ممثلة في حركة مجتمع السلم أساسا (التيار الإسلامي الوحيد الممثل محليا) حيث لم تتحصل على أي مقعد في انتخابات 1997-2002-2007 أما وطنيا فنجد التيارات الإسلامية احتلت المركز الثاني (حركة الإصلاح الوطني) والثالث (حركة مجتمع السلم) في انتخابات 2002 ، وفي انتخابات 2007 كانت حصة التيارات الإسلامية المركز الثالث وطنيا.

لكن نتائج التيارات الإسلامية ببلدية الرمكة لا تختلف عن النتائج ولائيا إذ احتلت المرتبة الخامسة في مجموع بلديات ولاية غليزان والرابعة في المجلس الشعبي الولائي وهذا في انتخابات سنة 2007.

و الجدولين التاليين يوضحان حصة جبهة التحرير الوطني والتيارات الإسلامية على مستوى ولاية غليزان و وطنيا و بالرمكة من خلال اتجاهات الناخبين:

	اتجاهات الناخبين وطنيا 2002 .		اتجاهات الناخبين في مجموع بلديات غليزان 2002 .			اتجاهات الناخبين ولائيا 2002			اتجاهات الناخبين ببلدية غليزان 2002				اتجاهات الناخبين بالرمكة2002	
الحزب	عدد المقاعد	الحزب	النسبة	عدد المقاعد	الحزب	النسبة	عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد	الحزب		النسبة	عدد المقاعد
ج ت و (FLN).	199	ج ت و (FLN).	34,71	134	ج ت و (FLN).	31,59	14	ج ت و (FLN).	10	ت و د (RND)		48,35	3
ت و د (RND)	47	ت و د (RND)	17,19	74	ح إ و (MI)	17,04	8	ح م س (HME)	6	ج ت و (FLN).		24,68	2
ح إ و (MI)	43	ح م س (HME)	16,55	52	ح م س (HME)	15,16	7	مستقلون (IND)	5	ج وج (FNA)		10,05	1
ح م س (HME)	38	ج وج (FNA)	6,95	24	ت و د (RND)	13,06	6	ت و د (RND)	2	ح ت ج (PRN)		12,17	1
مستقلون (IND)	30	م (I)	10,78	23	ح ع (PT)	8,98	4	ج وج (FNA)	0	ح م س HME)		4,73	0
ح ع (PT)	21	ح ت ج (PRN)	4,10	16	ج وج (FNA)	6,07	0						
المجموع	389 مقعد		348 مقعد			39 مقعد						7 مقاعد	

نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية (ولاية غليزان،بلدية غليزان ،بلدية الرمكة)2002.

	اتجاهات الناخبين وطنيا 2007.		اتجاهات الناخبين في مجموع بلديات غليزان 2007 .		اتجاهات الناخبين ولائيا 2007		اتجاهات الناخبين ببلدية غليزان 2007				اتجاهات الناخبين بالرمكة2007	
الحزب	عدد المقاعد	الحزب	النسبة المقاعد	عدد	الحزب	النسبة	عدد المقاعد	الحزب	عدد المقاعد	الحزب	النسبة ا لمقاعد	عدد
ج ت و (FLN).	136	ج ت و (FLN).	26,44	92	ج ت و (FLN).	28,21	11	ج ت و (FLN).	07	ج وج (FNA)	33,22	3
ت و د (RND)	61	ت و د (RND)	23,85	83	ت و د (RND)	20,51	8	ت و د (RND)	05	ت و د (RND)	20,77	2
ح م س (HME)	52	ج وج (FNA)	16,95	59	ج وج(FNA)	17,95	7	ج وج(FNA)	05	ح ا (MI)	19,34	1
ح ع(PT)	26	ح ع (PT)	9,77	34	ح م س (HME)	12,82	5	ح ع (PT)	03	ج ت و (FLN).	14,08	1
ح إ و (MI)	3	ح م س (HME)	9,20	32	ح ع(PT)	12,82	5	ح م س (HME)	03	ح وأ MNE)	5,13	0
ج وج (FNA)	13	ح إ و (MI)	3,74	13	ح إ و (MI)	7,69	3	ح إ و (MI)	0	ح ع (PT)	3,24	0
المجموع	389 مقعد		348 مقعد		39 مقعد				23مقعد		7 مقاعد	

نتائج الانتخابات التشريعية والمحلية (ولاية غليزان،بلدية غليزان ،بلدية الرمكة)2007

المطلب الثاني :الخصائص الاجتماعية للمرشحين.

إن معرفة الخصائص الاجتماعية للمرشحين (السن - الوظيفة – المستوى التعليمي) هو مستوى مهم في تحليل الانتخابات السياسية والسلوك الانتخابي للأفراد لمعرفة اتجاهاتهم ، خاصة على المستوى المحلي، وتكمن الأهمية في معرفة الخصوصيات المحلية فيمن يترشح للانتخابات أي فئة من المجتمع ؟ أي مستوى تعليمي؟و من أي قطاع ؟ و من جهة أخرى لمعرفة خصائص النخب التي تترشح محليا ومقارنتها بتلك التي تترشح وطنيا.

وفيما يلي خصائص المرشحين للانتخابات المحلية 2002 ببلدية الرمكة:

01- السن :

02- جدول رقم 19 : يبين فئات السن للمرشحين محليات 2002 بلدية الرمكة.

الحزب / السن	RND	FLN	FNA	HME	RA
38 -30	2	1	5	8	7
49- 39	1	7	2	1	4
58 – 50	4	2	4		
أكثر من 59 سنة.	4	1			

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بعد الإطلاع على القوائم الحزبية المرشحة للانتخابات المحلية بالرمكة سنة 2002

الملاحظ من خلال الجدول أن الفئة التي يتراوح سنها بين 31 و50 سنة هي التي تسيطر على الترشيحات للمحليات، في حين نلاحظ أن فئة الشباب (الأقل من ثلاثين سنة) منعدم حضورها في انتخابات 2002 المحلية بالرمكة رغم حضور هذه الفئة العمرية الكبير في المجتمع بالرمكة، حيث نجد أن التجنيد الذي ميز هذه الفئة داخل الحركة الاجتماعية بمختلف أنواعها الاحتجاجية تحديدا بدل حضورها داخل الأحزاب السياسية.

نفس الشيء بالنسبة لفئة كبار السن الذين تجاوزوا الستين سنة ، الذين استمروا في الاهتمام بالانتخابات حتى ولو كان ذلك بدرجة أقل نسبيا ، و نجد أغلبهم في حزب التجمع الوطني الديمقراطي

بنسبة كبيرة ،لأن مرشحيه محليا بالرمكة أتوا كلهم من حزب جبهة التحرير الوطني ، بعد ذلك حزب الجبهة الوطنية الجزائرية التي تعتبر هي الأخرى حزب للمنشقين من أحزاب سياسية أخرى.

02- الوظيفة:

جدول رقم 20 : يبين وظيفة للمرشحين محليات 2002 بلدية الرمكة.

الحزب / الوظيفة.	RND	FLN	FNA	HME	RA
موظف (مسير- إداري)	4	4	1	2	1
التعليم بمختلف أطواره.	0	0	0	2	6
عامل مهني.	2	3	4	0	1
مجاهدين وأبناء الشهداء.	1	0	1	0	0
بطالين	2	2	4	3	2
مقاولين- تجار	2	1	1	0	1
مهن حرة				2	

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بعد الإطلاع على القوائم الحزبية المرشحة للانتخابات المحلية بالرمكة سنة 2002

من ناحية الترشيحات وطنيا فان السيطرة للموظفين والمعلمين بمختلف فئاتهم على الانتخابات،كاستمرارية سوسيولوجية للظاهرة الانتخابية في الجزائر منذ فترة الأحادية التي تميزت بتفضيل الدولة لأجرائها وموظفيها لاحتلال المواقع السياسية الهامة على مستوى المؤسسة المنتخبة وغيرها من المؤسسات بما فيها تلك القريبة من المواقع المعارضة، حيث كانت هناك إجبارية الانضمام للحزب و الترشح بالنسبة لهذه الفئات ،وهو نفس الشيء على المستوى المحلي ففي بلدية الرمكة فان (42,30 %) موظفون بين الإدارة والتعليم ، غير أن ما يميز هذه هو بروز قوى اجتماعية مهتمة بالعملية الانتخابية وهي فئة البطالين (25 %) فئة الذين تعودوا تقليديا على ابتعادهم عن العمل السياسي الرسمي كما لا تستهويهم السياسة .

المستوى التعليمي:

جدول رقم 21 : يبين المستوى التعليمي للمرشحين محليات 2002 بلدية الرمكة.

المستوى التعليمي	RND	FLN	FNA	HME	LRA
جامعي ما قبل التدرج.				1	0
ثانوي.	2	2	2	3	6
متوسط.	1	2	2	2	1
ابتدائي.	4	1	3	2	2
بدون تعليم.	4	6		1	2

المصدر:الجدول من إعداد الطالبة بعد الإطلاع على القوائم الحزبية المرشحة للانتخابات المحلية بالرمكة سنة 2002

يحتل الجامعيون وأصحاب شهادات ما بعد التدرج ضمن المرشحين للانتخابات وطنيا نسبة عالية ،إلا أن هذا لا يمنع من تواجد الفئات التعليمية الأخرى حيث أن أغلبية المرشحين من غير الجامعيين في المستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية ،كما يترشح من لا مستوى تعليمي له (أمّي) أصلا في مجتمع عرف فيه التعليم، بما فيه الجامعي توسعا هائلا.

نفس المعطيات عندما يتعلق الأمر بالترشح على المستوى المحلي بالرمكة ، إذ تشكل نسبة من المرشحين في المستويات الابتدائية والمتوسطة والثانوية في ظل انعدام للمرشحين ذو المستوى الجامعي وهذا راجع إلى غياب هذه الفئة أصلا بالمنطقة ، كما يترشح لا مستوى تعليمي له ، وهذا راجع لطبيعة المجتمع ، لنفس السبب لازال ترشح المرأة للانتخابات منعدم بالمنطقة.

الفصل الرابع:
أشكال التعبيرات السياسية بالرمكة .

نحاول في هذا الفصل التطرق إلى مجموعة من المؤشرات للبحث أو استخراج أشكال تعبيرات سياسية لمجتمع الرمكة ، طالما أن السلوك الانتخابي لذات المجتمع أثبت محدودية و قصوره في التعبير عن الأراء والمواقف السياسية ، فنتطرق إلى الأحزاب السياسية ومستوى المشاركة فيها والاهتمام بها والى الجمعيات و مدى اهتمام أفراد المجتمع بتكوينها ، و المشاركة فيها ، ذلك أن المشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات يعني المشاركة في السلطة في أغلب الأحيان، لما تختص به هاتين الأخيرتين من خصوصيات الارتباط بالسلطة ، ثم إلى طبيعة الحركة الاحتجاجية والبحث في نسبتها وعن ما يميزها في ممارستها مقارنة بتلك التي تتم وطنيا.

فما إن تم إعلان التعددية الحزبية في الجزائر دستور(23 فيفري 1989) حتى سارعت القوى الاجتماعية والسياسية في شكل من أشكال العمل السياسي الجماعي وكجزء من الذخيرة الاجتماعية والكبت الذي طالت مدته في العهود السابقة إلى تكوين أحزاب سياسية * مستغلة في ذلك التسامح الكبير الذي ميز قانون الأحزاب 1990 ليتجاوز عددها الخمسين في أقل من سنتين[1] ، وفي أفريل 1995 سجلت وزارة الداخلية اعتماد أزيد من سبعين حزبا ، حيث ظلت القائمة مفتوحة لاستقبال مزيد من طلبات الاعتماد [2] ، و في شكل أخر إلى تكوين الجمعيات التي بلغ عددها 78 ألف جمعية 75 % منها تأسست في الفترة (1990- 2004)[3] في مختلف المجالات السياسية ، الاجتماعية ، الثقافية ...

و لم تكن الأحزاب السياسية والجمعيات الوحيدة الحاضرة في أشكال العمل السياسي الجماعي بالجزائر فالحركات الاحتجاجية كانت قبل التعددية الحزبية (احتجاجات أكتوبر 1988 تحديدا) و بعدها، حيث ميزت المجتمع الجزائري وبرزت لدى فئة الشباب بشكل كبير الذين يفضلون التعبير السياسي من خلال الحركات الاجتماعية الاحتجاجية ذات الخطاب السياسي المعارض أي أن حضورهم السياسي يتمثل أساسا في الحركات الاحتجاجية التي تعيشها الكثير من مناطق البلاد دون أن تحقق نتائج ملموسة على أرض الواقع لغياب التنظيم لديها و تكراريتها المملة و ضعف آفاقها السياسية [4].

وفي السنوات الأخيرة السلوك الانتخابي المقاطع كشكل أخرأي أخذ الانتخابات كوسيلة للعمل السياسي الجماعي، هذه الوسيلة التي كانت خاصة بمجتمع منطقة القبائل، حيث أن تعبيراته السياسية

*- يعد دستور 23 فيفري 1989 الوثيقة التي تأسست بموجبها قاعدة التعددية الحزبية في الجزائر غير أنه لم تعتمد تسمية الأحزاب وإنما "الجمعيات ذات الطابع السياسي" وهذا ما نصت عليه المادة 40 من الدستور"إنشاء الجمعيات ذات الطبيعة السياسية معترف به ولكن لا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الترابية واستقلال البلاد والسيادة الشعبية" أنظر:
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **دستور 1989**، المادة 40 .

[1] - عبد الناصر جابي ، **الجزائر الدولة والنخب** (الجزائر:منشورات الشهاب،2008) ص 65 .

[2]- عيسى جرادي ، **الأحزاب السياسية في الجزائر** (الجزائر:دار قرطبة ،2008) ص45.

[3]- دون اسم كاتب، **97 % من الجزائريين لايثقـــــون في الجمعيـــــات** ، جريدة النهار(www .el nahar .com) .

[4] - عبد الناصر جابي ، **الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر** (www.aswat.com) أطلع بتاريخ 12-11-2011.

ممثلة أساسا في سياسة مقاطعة للانتخابات والتي لجأت إليها كإستراتيجية في بعض الأحيان الأحزاب السياسية جبهة القوى الاشتراكية وحزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الممثلتان لتلك المنطقة .

المبحث الأول : مستوى المشاركة في الأحزاب السياسية والجمعيات بالرمكة.

المطلب الأول: المشاركة في الأحزاب السياسية بالرمكة.

لقد بدأ ظهور الأحزاب السياسية في منتصف القرن التاسع عشر و أصبحت الآن شيئا رئيسيا في الحياة السياسية في معظم دول العالم [1] ، وتعتبر الأحزاب من الظواهر السياسية المعقدة لما لها مدلولات متعددة وقدمت في هذا الصدد عدة تعاريف لها من بينها :

- أن الحزب السياسي " تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية و تعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلى صفوفهم، وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير في قرارات السلطة الحاكمة".[2]

- " الحزب السياسي عبارة عن تجمع منظم من المواطنين تأسس للدفاع عن أرائهم و مصالحهم و إعلائها، من أجل تنفيذ برنامج الإصلاح بالمشاركة في الحياة السياسية بواسطة الأنشطة المكملة الآتية – مؤازرة الناخبين والمرشحين و المنتخبين واستخدامهم وسائل تكوين النقد والتأثير على مجموع الشعب ونوابه واحتمال الوصول إلى السلطة جزئيا أو كليا " [3] .

- وينظر إلى الحزب السياسي أنه " وحدة معقدة و منظمة اجتماعية لها جهاز إداري كامل و هيئة موظفين دائمين كما أن له أنصار عديدين بين أفراد الشعب ينتمون إلى بيئات وفئات و لهم عادات مختلفة يهدف إلى الحصول على السلطة "[4] .

- كما أن الحزب السياسي " عبارة عن منظمة متخصصة في تمثيل الناس ، تهدف إلى كسب الانتخابات ، تتكون من مجموعة من الأفراد ،تربطهم مجموعة من المبادئ و القيم ولهم أهداف عامة لصالح أعضاء الحزب و على رأسها الحصول على السلطة ".[5]

في ضوء هذه التعاريف يمكن القول أن الأحزاب السياسية تشترك في مجموعة من الخصائص :

أولها : أنها تنظيم أو بنية لها هيكلها ومكونات اجتماعية وثقافية.

ثانيها : أن هدفها الوصول إلى السلطة وتطبيق برنامجها.

ثالثها : أنها وجدت لتمثيل المواطنين والدفاع عنهم .

---

[1] - مدحت أبو النصر ،**الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية** " إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي و تدعيم حقوق الإنسان "، ط 1 (مصر : إيتراك للنشر والتوزيع، 2004) ص 9.

[2] - نبيلة عبد الحليم كامل ،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** (بيروت :دار الفكر العربي،1982) ص 82.

[3] - سعاد الشرقاوي ،**النظم السياسية في العالم المعاصر** (مصر :دار النهضة العربية ،1982) ص 200.

[4]- مدحت أبو النصر، مرجع سابق، ص 10.

[5] - المرجع نفسه ، ص 11.

وتبعا لهذه الخصائص يمكن تناول الأحزاب السياسية من عدة جوانب منها دراستها على أساس كونها تشكيلة سياسية تحمل مشروع الوصول إلى السلطة ،أو قناة للتعبير فئات المجتمع، أو دراستها كبنية أي مكونات الحزب السياسية الثقافية والاجتماعية ،و الحقيقة أنه لا يمكن فهم الأحزاب السياسية إلا من خلال دراسة جوانبها مجتمعة لبناء صورة كلية عنها، غير أننا نسعى في هذا المطلب التركيز في دراسة الأحزاب السياسية من ناحية التعبير عن المجتمع.

فالأحزاب السياسية في الأنظمة الديمقراطية من ناحية أدوارها والغاية من وجودها [1] تبدأ انطلاقا من هدفها الذي يتمثل في الوصول إلى سلطة الدولة وقيادة مؤسساتها أي تجسيد المشاركة السياسية الشعبية للتداول على السلطة من خلال الانتخابات ، و تمثل قنوات وجدت للتعبير عن فئات المجتمع الذي تمثله،بالتالي تعكس النزاعات القائمة في المجتمع بطرق سلمية ، فتعددها على الساحة السياسية إنما يدل اختلاف أفراد المجتمع فيما بينهم وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاقتصادية والاجتماعية فضلا عن الاختلاف والتمايز في الأفكار والآراء السياسية، و تتخلص وظائفها عموما في الأنظمة الديمقراطية في النقاط التالية[2]:

- التمثيل السياسي أي تبني صريح بالدفاع عن قضايا ومصالح و أهداف كل أو جزء من المواطنين، وذلك من خلال الإنابة عنهم في الهيئات الرسمية التمثيلية للدولة.

- تجميع المصالح ذلك أن الأحزاب السياسية مهيأة بشكل خاص إلى وظيفة تجميع المصالح الذي تعتبر النشاط الذي تتوحد فيه مطالب الأفراد والجماعات و مصادرهم لتقديم اقتراح سياسي ذي مغزى حين تكتسب مساندة مصادر سياسية قوية.

- بالإضافة إلى وظائف أخرى كالتأهيل السياسي، و تشكيل الثقافة السياسية، التوظيف السياسي ،المساهمة في صنع السياسيات العامة ...

أما بالجزائر فمقتضى الاستفتاء الشعبي في 28 نوفمبر1996 تمت المصادقة على تعديل الدستور الذي تم فيه الاعتماد على مصطلح " الأحزاب السياسية "[*] بدل الصياغة " الجمعيات ذات الطابع السياسي" المستعملة في دستور 1989 تبعا لذلك تم إصدار القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997 الذي عرف الحزب السياسي على أنه " جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي يهدفون

---

[1]- يمكن الرجوع في ذلك إلى :

- عبد القادر مشري ، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية** (الجزائر : دار الخلدونية ، 2010).

- Maurice Duverger , **Les parties politiques**(Librairie Armand Colin, 1976: Paris).

[2] - عبد القادر مشري ، مرجع سابق ،ص 121-122.

[*]- المادة 42"حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وامن التراب الوطنية وسلامته واستقلال البلاد وسيادة الشعب وكذا الطابع الديمقراطي و الجهوري للدولة وفي ظل احترام إحكام هدا الدستور لا يجوز تأسيس الأحزاب السياسية على أساس ديني أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي ...و يحضر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية لا يجوز أن يلجا أي حزب سياسي إلى استعمال العنف أو الإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما...".
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1996** ،المادة 42.

إلى المشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية دون ابتغاء هدف يدر ربحا " [1] ، و أدى هذا القانون اختفاء العديد من الأحزاب السياسية نتيجة الشروط الإجرائية الصارمة الواجب توفرها من أجل الحصول على الاعتماد الرسمي وعلى الرغم من ذلك بقي عدد الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية كبيرا حوالي ثلاثين حزبا سياسيا إلا أنها تتميز بخصوصيات عديدة مشتركة .

فإن تساءلنا من ناحية الغاية والدور والهدف من وجود الأحزاب السياسية الكثيرة العدد في الجزائر بالتأكيد لن تكون مثل نظيرتها في الأنظمة الديمقراطية، و لكانت الإجابة بكل تواضع "المشاركة في الحياة السياسية" وليس الوصول إلى السلطة وقيادة المؤسسات ،لأن هاته الأخيرة متعلقة بآليات لا علاقة لها بالمنافسة الحزبية[2].

إضافة إلى أن تلك الأحزاب السياسية الكثيرة العدد لا تقع ضمن المجتمع وتمثل تياراته و نزاعاته، بل مرتبطة بالدولة ، فأغلبها نشأ في أحضان السلطة لتصبح بذلك أحزاب سلطة ، بمعنى أخر أحزاب تابعة لها أو تدور في فلكها، ولا تستطيع الاستقلال عنها لما لها من مصالح مادية ومعنوية داخل السلطة .

إن مهمة هذه الأحزاب السياسية هي الدفاع عن السياسة الحكومية .وإعداد قوائم المرشحين لمختلف الانتخابات وتزكية قرارات النظام بالتصويت في البرلمان والدفاع عن سياساته العامة في المؤسسات مقابل تعيينات في مناصب سياسية وإدارية، بصفة عامة القيام بدور الحزب الواحد سابقا [3] .

في نفس السياق قدمت العديد من التصنيفات في دراسة الأحزاب السياسية بالجزائر رغم صعوبة ذلك لأن الأمر يتعلق بعددها الكبير، غير أننا اعتمدنا على تصنيف صالح بلحاج في فهم الأحزاب السياسية بالجزائر، تبعا للهدف المنشود من هذا المطلب وهو وظيفة الحزب السياسي من ناحية تمثيل المجتمع والتعبير عنه.

فيرى أنه من ناحية الوظائف، هناك تخصص وظيفي مناط بالأحزاب السياسية في الجزائر رغم الاشتراك في الأدوار المحددة سابقا، واختلاف الوظائف يتم حسب المهمة المطلوبة منها، فلما يتعلق الأمر بالحياة السياسية نميز بين أحزاب الإدارة والنظام والأحزاب الأخرى.

فأحزاب النظام ممثلة أساسا في حزب جبهة التحرير الوطني ، التجمع الوطني الديمقراطي ، حركة مجتمع السلم ، وهو فرق في الكم وليس الكيف، لأن الأحزاب الثلاثة هي في الحقيقة حزب واحد وهي أحزاب مشاركة في السلطة ولا تتصور لنفسها موقعا أو مستقبلا بعيدا عنها خاصة حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي ، حيث يتم الاعتماد عليها مجتمعة ،رغم أن هذا الاعتماد لا يستلزم أن يكون بالتساوي بين الأحزاب الثلاثة فكل واحد منهم له نسبة في درجة الاعتماد .

[1] - أمر رقم 97-06 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية .

[2] - صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 3.

[3] - المرجع نفسه ، ص 6.

إن برامج السلطة هي برامج تلك الأحزاب السياسية وما يجمعها أكثر مما يفرقها وان حدث اختلاف فيكون فقط في قضايا بسيطة سرعان ما يتم تجاوزها، ومهمتهم كما ذكرنا سابقا الدفاع عن السياسات الحكومية.

إن المنطق السائد في هذه الأحزاب هو منطق الأرزاق و الفرص ، خاصة حزبي جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي اللذين بالنسبة لهم الدولة منذ الاستقلال دولتهم لأن الذين كونوا التجمع الوطني الديمقراطي أتوا من حزب جبهة التحرير الوطني والمنظمات الدائرة في فلكه ، وسارعوا إلى تشكيل الحزب الجديد في فيفري 1997 لأنه كان من المعلوم أن الانتخابات ستحسم لصالحه في ظل عصيان حزب جبهة التحرير الوطني آنذاك وذهابها للمشاركة في عقد روما.

أما حركة مجتمع السلم فان المشاركة وسعيها الدائم لها من أجل الحصول على نصيبها من قسمة الموارد و المنافع لإشباع حاجات إطاراتها وتزويد قادتها بالشرعية اللازمة لتسيير الحزب ، وهذا ما يتنافى وشخصيتها السياسية المعلنة ، ومن جهة أخرى فمهمتها امتصاص القسط الأكبر من أصوات ناخبي التيار الإسلامي وكل منشغل بالبعد الأخلاقي للمجتمع ، وهكذا تمت الصفقة بينها وبين السلطة كما يقول صالح بلحاج.

أما مجموعة الأحزاب الأخرى فتتضمن عددا كبيرا من التشكيلات متفاوتة في الأشكال و الحجم الجغرافي واتساع القاعدة الاجتماعية، وظيفة هذه الأحزاب السياسية تزويد النظام بواجهة ديمقراطية ودائرة تحركها مرسومة ومضبوطة و أدوارهما كما يلي:

- نجد حزبان جبهة القوى الاشتراكية والتجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية لتمثيل منطقة مازالت مصدر توتر مع النظام وضغط شديد عليه في بعض الأحيان، ووجودهما فيه فائدة لتهدئة الأوضاع خاصة إذا قبل أحدهما أو كلاهما المشاركة في الحكومة أو البرلمان أما وجود حزبان بدل حزب واحد فهو لضرب أحدهما بالأخر عند اللزوم .

- وهناك أحزاب وظيفتها "حزب العمال تحديدا" القيام بدور المحامي عن طريق النقد الشديد للسياسة الحكومية فيما يخص بعض المواضيع الاجتماعية والاقتصادية لا غير ، و في نفس الوقت يدعم التوجهات العامة للنظام ،وهذا النقد مفيد له لأن وجود أحزاب تنتقد دون طمع في الوصول إلى السلطة أو التغيير يعمق المظهر الديمقراطي ويجد السواد الأعظم من الشعب متنفسا في ذلك النقد .

- الجزء الآخر من الصورة يشمل أحزاب فرعية متعددة الأشكال و الألوان منها الناقد للنظام ومنها المقاطع للانتخابات ومنها المشارك والفائز بمقعد أو مقعدين... من هذه الأحزاب من بينها الملتزم بالموادعة و المسالمة ومنها المستعد لمقايضة الدعم التام ببعض المقاعد وبالتالي لا يرفض طلبها مادام الثمن زهيد وخدماتها مفيدة .

إذنا ومن خلال ما سبق ذكره عن واقع الأحزاب السياسية الجزائرية في علاقتها مع السلطة ، فان حالها مع المجتمع بنفس الشكل فهي غير قادرة على تغيير نفسها بالرغم من تغير وتطور المجتمع بمعنى

لا تملك برامج مستقلة عن برنامج السلطة ولا يمكنها منافسة أو معارضة السلطة الحاكمة ناهيك عن الجهوية التي تميز البعض منها .

إن تلك الأحزاب السياسية أحزاب مناسباتية يقتصر نشاطها في المجتمع وقت الانتخابات بالتالي لا يمكن التعويل عليها في تبني اتجاهات و أراء المواطنين أو التعبير عنهم أي التعويل عليها كشكل من أشكال النضال من أجل التغيير أو الحصول على الحقوق على اعتبار أن الأحزاب السياسية جزء من الحركات الاجتماعية.

بنفس الخصوصيات في علاقة الأحزاب السياسية بالمجتمع وطنيا ، يمكن الحديث عن الأحزاب السياسية الممثلة محليا بالرمكة باعتبار أن الأحزاب السياسية الجزائرية كلها وطنية تمثل على المستوى القاعدي ، فلا نجد أحزاب طوائف أو أحزاب أقليات (حزب أو أكثر لكل طائفة ...مثل لبنان)،والمرشحون المحليون بالمنطقة اختاروا الترشح في الانتخابات المحلية عن طريقها،فليس هناك قوائم مستقلة تترشح للانتخابات .

إن حضور تلك الأحزاب السياسية الممثلة محليا بالرمكة المناسباتي يكمن في كونها تنشط في الاستحقاقات الانتخابية ثم تختفي بمجرد انتهاء ذلك الموعد الانتخابي محلي كان أو وطني ، فأغلبها لا تملك مقرات أي غير مهيكلة رغم ارتفاع عددها في الترشح للانتخابات باستثناء مكتبين لحزب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي بمقر البلدية .

هذا الغياب في الهيكل أو المقر لا ينقص من أنها تعد الشكل التنظيمي الجماعي الوحيد لذلك المجتمع الريفي المنعزل والذي يفترض فيه وجود أشكال تنظيمية شبه حديثة أو على الأقل أشكال من التنظيمات التقليدية، كالعروش والانصياع لرؤساء القبيلة أي الأعيان التقليديون،مجالس للعشائر ... ومن تم يبدو انعدام المقرات راجع إلى إمكانيات الأحزاب السياسية بذات البلدية ، إذا قارنها في هذه النقطة ببلدية غليزان التي تقع في عاصمة الولاية ، نجد بها مقرات لجميع الأحزاب السياسية المعتمدة وطنيا والانخراط فيها بصفة معتبرة هذا ما ذهب إلى تأكيده بعض محافظي الأحزاب السياسية المتواجدة ببلدية غليزان **" ... مقارنة ببلدية الرمكة الأحزاب السياسية ببلدية غليزان تعرف انخراط مقبول ، أما بالرمكة فالمشاركة في الأحزاب السياسية تنعدم ..."**[*] .

حقيقة أجمعت عليها كل الأحزاب السياسية المتواجدة بالرمكة أي الانعدام التام للانخراط فيها رغم كل التسهيلات التي فتحتها في سبيل ذلك تذهب أحيانا إلى دفع اشتراكات من ينخرط فيها والتكفل بجمع الملف المتعلق بالانخراط و رغم ذلك لا تستقطب في عضويتها إلا ممثلي الأحزاب و العضوين التاليين له في القائمة وهذا ما صرحت به الأحزاب السياسية المحلية بالرمكة :

* محافظي حزب الجبهة الوطنية الجزائرية والتجمع الوطني الديمقراطي بولاية غليزان .

- فيقول ممثل جبهة التحرير الوطني على مستوى بلدية الرمكة **"... أن نسبة الانخراط منعدمة تقريبا، فأفراد المجتمع لا يهمهم الانخراط في الحزب السياسي ... لذلك حزب جبهة التحرير الوطني بالرمكة يحتفظ ببعض عناصر الفئة المؤسسة للحزب بالمنطقة والتي لازالت متمسكة بمبادئ الحزب منذ الاستقلال ... و رغم أننا قدمنا الكثير من التسهيلات للانخراط أبرزها تخفيض تكلفة الانخراط بحكم طبيعة المجتمع في المنطقة..."**[1] .

ويضيف **" ...أن أفراد المجتمع ليس لهم أي انتماء سياسي..."** مما يدل على عدم وجود أي توجه سياسي لهم منها المشاركة في التنظيمات السياسية بصفة عامة والأحزاب السياسية بصفة خاصة أو بعبارة أخرى ليس لديهم نزعة للدخول في أي جماعة.

- أما ممثل حزب العمال فيقول **"... إن أفراد مجتمع الرمكة لا ينخرطون في الحزب السياسي حتى وان ترشحوا في الموعد الانتخابي ضمن القائمة الحزبية بعد مجهودات شخصية في جمع الملف ودفع اشتراكات الانخراط فإنهم ينسحبون ، فلم نقم بعقد ولا اجتماع واحد منذ انتخابات 2007 البلدية ... "**[2] ، وفي نظره عدم الانخراط يرجع إلى **" ...أزمة ثقة في الأحزاب ... "** .

وانعدام الثقة في الأحزاب السياسية ليس خاصا بهم فوفقا استطلاع أجراه الباروميتر العربي* في الجزائر سنة2011 فان نسبة (51,1%) لا يثقون في الأحزاب السياسية مقابل (27,3 %) لديهم ثقة

[1] - ممثل حزب جبهة التحرير الوطني بالرمكة (موظف إداري متقاعد – 60 سنة).

[2]- ممثل حزب العمال بالرمكة (موظف إداري – 60 سنة) .

*- جرى استطلاع الباروميتر العربي الثاني بين 24 ابريل و8 مايو 2011 أنجزته مجموعة من المهنيين الجزائريين، من مختلف التخصصات العلمية المشهود لهم بتجربة ميدانية طويلة،اعتمادا على عينة من 1200 مواطن جزائري(ة) تزيد أعمارهم عن 18 سنة وقد استخدم في هذه الدراسة أسلوب المعاينة الطبقية العنقودية من ثلاث مراحل،أما تصميم العينة المطبق في المسح فكان أسلوب المعاينة الموزونة ذاتيا، شمل الاستطلاع عينة من بلديات الوطن موزعة على الجهات الجغرافية المعروفة (شمال – هضاب عليا – جنوب) و (شرق- غرب وسط) ، الممثلة للتراب الوطني ، اعتمادا على معطيات الإحصاء العام لسنة 2008،وقد احترم بالطبع في وضع العينة كل الشروط المعروفة من احترام للتقسيم الجنسي للسكان ومكان تواجدهم (ريف – حضر) و غيرها من الشروط المعروفة في هذا النوع من الاستطلاعات وشمل الاستطلاع المحاور التالية :

1. بعض التحديات الاقتصادية و نظرة المواطن الجزائري لها.
2. رأي الجزائريين في مؤسساتهم العامة وتقييمهم لأدائها .
3. دور المرأة في المجتمع والنظرة السائدة إليها.
4. الجزائري (ة) وبعض القيم والممارسات الدينية.
5. المواطنة والحقوق من وجهة نظر الجزائري(ة).
6. المؤسسات العامة والثقة في فعاليتها من قبل الجزائريين .
7. وأخيرا العرب والقضايا الدولية، من نافذة الجزائريين أنظر :

عبد الناصر جابي ، **تقرير حول استطلاع الباروميتر العربي في الجزائر**2011 ،
http://arabbarometer.org/arabic/index.html

متوسطة و(15,1 %) لديهم ثقة قليلة و(3,2 %) لديهم ثقة كبيرة في الأحزاب السياسية وفقا للجدول التالي :

جدول رقم 22: يلخص مدى ثقة الجزائريين في بعض المؤسسات العامة .

المؤسسة	ثقة كبيرة	ثقة متوسطة	ثقة قليلة	لا ثقة على الإطلاق	لا اعرف	رفض الإجابة
مجلس الوزراء	6.6	23.5	34.6	32.6	2.0	0.7
القضاء	9.4	35.1	31.1	22.1	1.9	0.3
البرلمان	3,8	15.0	30.6	45.6	4.5	0.6
الشرطة	12,8	35.0	31.2	18.8	1.8	0,4
الأحزاب السياسية	3.2	15.1	27.3	51.5	2.2	05
الجيش	22,8	31.3	25.5	18.5	1.3	0.7
م .المجتمع المدني	8.3	29.2	29.5	27.5	4.8	0.7

المصدر: عبد الناصر جابي ، **تقرير حول استطلاع الباروميتر العربي في الجزائر**2011 ، http://arabbarometer.org/arabic/index.html

لذلك يبدل بعض رؤساء القوائم الحزبية الراغبة في الترشح للانتخابات المحلية قصارى جهدهم لملأ القائمة ب 11 مرشحا دون شروط ، بصرف النظر عن الكفاءة ونوعية المرشحين في ظل عزوف عن قبول الترشح للانتخابات ضمن القائمة الحزبية من قبل المواطنين بالرمكة، وهنا تظهر الوعود مقابل الترشح مع قائمة حزبية معينة ،مثلما أكدته بعض الأحزاب السياسية بالقول أن **"... في الانتخابات التشريعية أو المحلية ممكن أن نضم أي شخص إلى القائمة الحزبية المرشحة تتوفر فيه الشروط القانونية بغض النظر عن مؤهلاته خاصة بعد الثلاثة أو الأربع أعضاء المرشحين في القائمة ... "[1] .**

و لهذا نجد نفس النخب السياسية سائدة محليا تتولى تسيير العملية الانتخابية فيما يتعلق بالترشح المحلي بدون تغيير فيها أو بروز نخب محلية جديدة فرئيس حزب الجبهة الوطنية الجزائرية منشق عن جبهة التحرير الوطني للترشح باسم حزب التجمع الوطني الديمقراطي (2002) ، وبعده للترشح باسم الجبهة الوطنية الجزائرية (الانتخابات المحلية 2007) .

أما رئيس قائمة حزب العمال عضو سابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ (من خلال انتخابات 1990) كما أن رئيس قائمة الانفتاح رئيس جمعية الوداد الثقافية.

[1]- النائب الأول في حزب الجبهة الوطنية الجزائرية بالرمكة (موظف إداري – 58 سنة) .

و مرشح قائمة الحركة الوطنية للأمل في الانتخابات المحلية لسنة 2007 رئيس بلدية سابق 1997-2002 (حزب التجمع الوطني الديمقراطي) وترشح سنة 2002 باسم قائمة حزب الجبهة الوطنية الجزائرية ، في حين رئيس حزب التجمع الوطني للثقافة والديمقراطية موظف بالمركز السيكولوجي بالرمكة ، بالتالي فالنخب السياسية المحلية بالرمكة لا تعكس خصوصيات معينة خاصة مع انعدام للقوائم المستقلة المترشحة للانتخابات المحلية ، وبرز غياب خصوصيات للنخب المحلية بشكل خاص من خلال الخصائص الاجتماعية لرؤساء القوائم الحزبية كما يلي :

جدول رقم 23 يمثل بعض الخصائص الاجتماعية لرؤساء القوائم الحزبية بالرمكة.

الانتخابات المحلية 2002(الحزب المترشح).	مهنة رئيس القائمة الحزبية.	الانتخابات المحلية 2007 (الحزب المترشح).	مهنة رئيس القائمة الحزبية.
التجمع الوطني الديمقراطي(2002-2004).	موظف إداري متقاعد	حزب الجبهة الوطنية الجزائرية.	موظف إداري متقاعد
التجمع الوطني الديمقراطي(2004-2007).	موظف إداري	التجمع الوطني الديمقراطي.	موظف إداري.
حزب الجبهة الوطنية الجزائرية.	موظف إداري.	حزب جبهة التحرير الوطني.	موظف إداري .
حزب جبهة التحرير الوطني.	موظف إداري.	حزب حركة مجتمع السلم.	موظف إداري .
حزب حركة مجتمع السلم.	موظف إداري.	حركة الانفتاح.	أستاذ التعليم المتوسط.
حزب التجديد الجزائري.	أستاذ التعليم الابتدائي.	حزب العمال.	موظف إداري.
		ت ، و للثقافة والديمقراطية .	موظف إداري.
		الحركة الوطنية للأمل.	موظف إداري.

المصدر :بلدية الرمكة.

بالتالي لا يظهر من خلال الخصائص الاجتماعية للنخب المحلية بالرمكة سوى سيادة فئات اجتماعية معينة الموظفون الإداريون والمعلمون اعتادت تسيير العملية الانتخابية أي موظفي البلدية والدائرة هم من يترشحون على رأس القائمة الانتخابية ، و حتى القوائم الجديدة التي ترشحت للانتخابات على المستوى المحلي تنتمي أغلب من ترشح باسم الحزب لأسباب غير مرتبطة بالحزب أو ببرنامجه السياسي، ومثال على ذلك القائمة التي ترشحت باسم حزب التجمع الوطني للثقافة والديمقراطية.

إن تلك الأسباب وغيرها جعلت الظاهرة الحزبية غير قوية في المجتمع المحلي إضافة إلى انعدام المشاركة فيها ومثال عن عدم قوة الظاهرة الحزبية في المجتمع في الانتخابات الرئاسية لسنة 2009 ،أين حصل المرشح عبد العزيز بوتفليقة على أعلى نسبة (97,18 %) من الأصوات في المنطقة بينما موسى تواتي على نسبة 0,97 % بالرغم من أن هذا الأخير لديه قاعدة حزبية بالمنطقة بحكم أن الحزب الفائز في محليات 2007 هو الجبهة الوطنية الجزائرية بمعدل ثلاث مقاعد، ولم يتمكن من تجنيد المجتمع مع مرشح الحزب للرئاسيات ، الأمر الذي يدل على هشاشة الأحزاب السياسية في علاقاتها مع المجتمع،والجدول التالي يمثل الأحزاب السياسية التي ترشحت للانتخابات المحلية 1990-1997-2002-2007 :

جدول رقم 24 يمثل الأحزاب السياسية التي ترشحت للانتخابات المحلية 1990-1997-2002-2007 .

الانتخابات المحلية 1990	**الانتخابات المحلية1997**	**الانتخابات المحلية2002**	**الانتخابات المحلية2007**
- الجبهة الإسلامية للإنقاذ. - جبهة التحرير الوطني . -الحزب الاجتماعي الديمقراطي. - حزب النجاح.	- جبهة التحرير الوطني. - حزب التجمع الوطني الديمقراطي. - حركة مجتمع السلم. - حركة النهضة.	- التجمع الوطني الديمقراطي. - جبهة التحرير الوطني. - حركة مجتمع السلم . - حزب التجديد الجزائري. - حزب الجبهة الوطنية الجزائرية.	- التجمع الوطني الديمقراطي . - جبهة التحرير الوطني - حركة مجتمع السلم . - الجبهة الوطنية الجزائرية. - حزب العمال . - حركة الانفتاح. - الحركة الوطنية للأمل. - التجمع الوطني للثقافة والديمقراطية .

المصدر : بلدية الرمكة.

إن ارتفاع قوائم الأحزاب السياسية محليا ثمانية قوائم في الانتخابات المحلية سنة 2007 (حيث كانت في الانتخابات المحلية لسنة 2002 تمثيل لخمس أحزاب سياسية) يرجع إلى الانتماءات التقليدية القرابة أساسا لتمثيل أبنائها في المجلس المحلي حيث كان للنزوح الريفي الذي خلفه الإرهاب وقعه على العملية الانتخابية من ناحية الترشح والسلوك الانتخابي إذ أصبحت الرمكة مشكلة من عدة دواوير "**... وهناك تنافس على الترشح في الانتخابات المحلية بين مختلف هذه الانتماءات حيث يرغب كل شخص**

في وضع قائمة .."[1] ، وهذا لا يتنافى مع القول السابق في أن من يترشح للانتخابات هم موظفي البلدية أو الدائرة لأن تلك الانتماءات موجودة بطبيعة الحال بينهم.

ويقوم المرشحون المحليون بمجهودات كبيرة من أجل جمع أكبر عدد من الناخبين في صفهم حيث أن الخطاب السياسي المحلي للمرشحين لا يخلو أثناء الحملات الانتخابية من الوعود بتحسين الظروف الاجتماعية ، وهذا ما يطلق عليه بالعلاقة الزبونية (الزبون السياسي في العلاقة بين المرشح والناخب) فهذه العلاقة في السوق السياسي هي علاقة تبعية شخصية ،إذ يعطي الناخبون أصواتهم للمرشح الذي يرد على تلك الأصوات بخدمات معينة [2] ، بيد أن تلك الحملات لا تحظى باهتمام المواطن في الرمكة ، حيث يغيب عن حضورها ولا يبالي بها أصلا وهي تتم في أغلب الأحيان من طرف محافظ حزب جبهة التحرير الوطني لولاية غليزان **"...أما حضور محافظي الأحزاب السياسية الأخرى فنادرة...."**[3] وهذا يبين العزلة السياسية للمنطقة ، كما أن اللامبالاة من قبل أفراد المجتمع تزداد بشكل كبير في التشريعيات وبدرجة أقل المحليات ،لذلك فان المرشحون للانتخابات يقومون بحملات انتخابية بطرق تقليدية عن طريق الاتصال الشخصي بالمواطنين فرادى و طلب صوتهم والاعتماد على عوامل أسرية وقبلية لتجميع الأصوات وحتى في الأسواق التقليدية.

أما الاجتماعات السياسية التي من المفروض أن تنظم من طرف مختلف الهيئات من أحزاب ومنظمات سياسية وغير سياسية والتي تعد فضاءا للتنشئة السياسية ، وتكون في كثير من الأحيان خلال الحملات الانتخابية مجالا لشرح البرامج السياسية للمرشحين وتقديم وجهات نظر الأحزاب السياسية والجمعيات حول مختلف المواضيع و القضايا التي تشغل بال المواطن و تهمه ، فمقاطعتها ليست من قبل المواطن بالرمكة فقط بل تمتد إلى أعضاء الأحزاب السياسية نفسها التي لا تعقد أي اجتماع سياسي بعد الانتخابات إلى غاية موعد استحقاق أخر، بمعنى أخر لا تعقد أي اجتماعات سياسية بالمنطقة لمناقشة أي قضية سياسية ، فالقضايا السياسية تناقش بين المواطنين بالرمكة بطرق غير رسمية التي لا تحتاج إلى إلمام كبير حول الموضوع محل النقاش لأن مثل هذه المناقشات في حد ذاتها فرصة للمشاركين فيها للحصول على معلومات حول مواضيعها وحول الحياة العامة للبلاد و تمكنهم من بناء أراء وتصورات بخصوص القضايا المطروحة للنقاش و هذا النوع من النشاط لا يجلب لصاحبه أية مشاكل خاصة إذا بقي في إطار الجماعات الأولية (الأسرة ،الأصدقاء ،زملاء العمل...) و هذا ما كان من خلال ملاحظاتنا فكثيرا ما كانت لنا فرصة الاستماع إلى أفراد المجتمع وهم يتناقشون عن الانتخابات ومواضيع سياسية أخرى.

---

[1]- ممثل حركة الانفتاح بالرمكة (38 سنة – أستاذ التعليم المتوسط) .

[2] - سامية خضر صالح ، **المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، ط1 (القاهرة: جامعة عين شمس ،2005) ص134.

[3] - ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي (موظف إداري – 42 سنة) .

كما يوضح الجدول السابق حضور قوائم التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم بصفة دائمة في الانتخابات البلدية منذ انتخابات سنة 1997، و هذا لا ينفي طابع المناسباتية لهذه الأحزاب ، أما حزب الجبهة الوطنية الجزائرية فشارك في انتخابين 2002 و 2007 لكن ليس بنفس المرشح باسم الحزب ، بينما القوائم الأخرى فتترشح في انتخابات ولا تترشح في أخرى أو تختفي نهائيا من الترشح للانتخابات مثل قائمة حزب التجديد الجزائري، وهذا يظهر أن الأهم بالنسبة للمرشح هو الترشح و الانتخابات وليس الحزب وبرنامجه، أي أنه على الرغم من أن نفس الأشخاص و نفس النخب المحلية التي تترشح للانتخابات المحلية بالرمكة لكن ليس دائما بالولاء لنفس الأحزاب ماعدا حزب التجمع الوطني الديمقراطي و حزب جبهة التحرير الوطني وحركة مجتمع السلم ،رغم ذلك لا نجد القوائم المستقلة في الانتخابات وما تعكسه هذه الأخيرة من تعبيرات سياسية .

المطلب الثاني : تكوين الجمعيات بالرمكة .

قبل الحديث عن الجمعيات لابد من الإشارة إلى مفهوم المجتمع المدني و أدواره وتصنيفاته في الجزائر بحكم أن الحركة الجمعوية ما إلا جزء من تنظيمات المجتمع المدني و بعيدا عن الإشكاليات الكثيرة لازالت تثار حول المفهوم ، نشأته والفرق في مدى استقلاليته ودوره بين الأنظمة الديمقراطية وغيرها من الأنظمة ، نجد في هذا الصدد عدة تعريفات قدمت له منها أنه " التكوينات الاجتماعية المنفصلة عن الدولة"[1] أوعلى أنه " عبارة عن مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية التي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية في المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة"[2].

كما يعرف على أنه " شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة ، و تعمل على تحقيق المصالح المادية و المعنوية لأفرادها و الدفاع عن هذه المصالح ، و ذلك في إطار الإلتزام بقيم و معايير الإحترام و التراضي و التسامح السياسي و الفكري ، و القبول بالتعددية و الاختلاف و الإدارة السلمية للخلافات و الصراعات "[3].

نستشف من خلا ل التعاريف عناصر مشتركة حول المجتمع المدني :

---

[1] - فهيمة شرف الدين ،الواقع العربي و عوائق تكوين المجتمع المدني ، **المستقبل العربي**،السنة : 24،ع :278 (2002) ص 37.

[2] - بدون اسم كاتب ، **دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا:**

)http://www.megdaf.org/article_details.aspx? article(.

[3] - حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005) ص150.

- منظمات تتمتع باستقلال عن الدولة.
- لها أنشطة للتعبير و الدفاع عن مصالحها وحقوقها.
- لا تسعى للوصول إلى السلطة وتسيير مؤسساتها.

ولقد عرفت الساحتان الإعلامية والسياسية في الجزائر هذا المفهوم أي المجتمع المدني في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي ،حيث تزامن الحديث عن المفهوم في وقت كان فيه النظام السياسي الجزائري يعيش أزمة حادة في قاعدته الاقتصادية وشرعية مؤسساته السياسية ونمط تسييرها المعتمد على الدولة كفاعل وحيد ، ليس في المجال السياسي فقط ، بل حتى في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، لهذا ارتبط مفهوم المجتمع المدني بالحديث عن عمليات الانتقال التي حاول النظام السياسي الجزائري القيام بها نهاية الثمانينيات ، وهو ما جعل مفهوم المجتمع المدني يبدو في الحالة الجزائرية ، كمفهوم رسمي أكثر منه مفهوما شعبيا أو معارضا روجت له السلطة السياسية من خلال وسائل الإعلام الرسمي أكثر من أي قوة اجتماعية أو سياسية أخرى، بنية جعله وسيلة جديدة، تنظيمية و سياسية ، لتوسيع قاعدة سلطتها و مساعدتها في عملية الانتقال[1].

عملية الانتقال تلك التي كانت من تداعيات أحداث اكتوبر1988 التي عاشتها الجزائر و ظهر عنها إطار دستوري وقانوني جديد تم الاعتراف بموجبه بحق المواطنين في التنظيم المستقل للتعبيرعن أرائهم السياسية والدفاع عن مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية وبعد المصادقة على الدستور الجديد 1989 أخذت تطبيقات مفهوم المجتمع المدني عدة منحنيات من ضمنها تفريخ عدد كبير من الجمعيات والأحزاب والنقابات في وقت قياسي قصير لم يعرفه الجزائريون من قبل[2] .

وفي هذا الإطار يقول علي الكنز **" إن إشكالية الممارسة الاجتماعية والسياسية هي التي لابد من إعادة النظر فيها على ضوء هذه التحولات التي تنشط في أحشاء الجسم الاجتماعي، ففي أقل من نصف قرن من التنمية حتى و لو كانت مشوهة نجد أن التنظيم الاجتماعي تعقد و تنوع أكثر مع تعدد فضاءات الحياة و العمل الجديدة (مصنع ، جامعة ...) ... كما ظهرت مستويات هرمية جديدة (معرفية ،مهنية ، نقابية ، مجتمعية) ..." 3** .

على أساس هذا القول فقد تعددت تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وتباينت في نوعية نشاطها

---

[1] - عبد الناصر جابي ،**العلاقات بين المجتمع المدني والبرلمان :الواقع والأفاق:**

(30dz.justgoo.com/t) .

[2] - المرجع نفسه ، المكان نفسه .

3- علي الكنز،" من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، **مجلة المستقبل العربي**، السنة :14،ع : 158 (1992) ص 78.

والقضايا التي انشغلت بها و دافعت عنها و أهم تلك التنظيمات:1

01- تنظيمات العمال والزراع وفيها الاتحاد العام للعمال الجزائريين – النقابة الوطنية المستقلة – اللجنة الوطنية لإنقاذ الجزائر - الاتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين .

02- النقابات المهنية وتحتوي نقابات الصحفيين ، الأطباء ،المحامين...

03- المنظمات النسوية ويصنف ضمنها الجمعيات الخيرية النسائية ،الاتحادات النسائية التابعة للأحزاب – الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة .

04- الجمعيات الطوعية.

05 - الجمعيات الثقافية .

07- الطرق الصوفية والأخويات الدينية .

06 - جمعيات حقوق الإنسان منها الرابطة الوطنية للدفاع عن حقوق الإنسان – الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان...

إن كل هذه الأشكال التنظيمية منعدمة ببلدية الرمكة رغم أهميتها ولو جزئيا في التعبير خاصة في جانبها المتعلق بالجمعيات مثل جمعيات حقوق الإنسان ... حيث لا يوجد بالرمكة سوى جمعية ثقافية لا تزال محدودة الاشتغال والامتداد ، تنعدم المساهمة الاجتماعية والانخراط فيها وهذا ما ذهب إلى تأكيده رئيس جمعية الوداد الثقافية بالقول **"... إن النشاط الجمعوي ناقص والمساهمة ضعيفة ... أما الانخراط في الجمعية منعدم تقريبا حيث أن فئة قليلة جدا مثقفة تهتم بالجمعية وهي الفئة المؤسسة... "**2 ، أما الجمعية الثانية المتواجدة بالرمكة فهي رياضية وهذا العدد من الجمعيات يعد ضئيل مقارنة بحجم سكان البلدية 5183 نسمة ، فالطابع الوطني يمتاز باستمرار ارتفاع عدد الجمعيات بشكل فاق كل التوقعات 78 ألف جمعية قانونية في مختلف القطاعات 3 ، ويسجل ارتفاع مهم في نسبة الانخراط بها باختلاف طابعها مقارنة بالأحزاب 4 ، إضافة إلى أن ولاية غليزان لوحدها حتى سنة 2010 كان يوجد بها حوالي 1503 جمعية أي بمعدل 39 جمعية لكل بلدية .

---

1 - أيمن إبراهيم الدسوقي ،" المجتمع المدني الجزائري (الحجرة ،الحصار ، الفتنة) "، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة : 23 ، ع : 259، (2000) ص 64-70.

2 - مسؤول جمعية الوداد الثقافية بالرمكة.

3- بدون اسم كاتب، **97 % من الجزائريين لا يثقـــــون في الجمعيـــــات** ، ، جريدة النهار(www .el nahar) .com

4- عبد الناصر جابي ، **تقرير حول استطلاع الباروميتر العربي في الجزائر**2011 ، .(http://arabbarometer.org/arabic/index.html

غياب لمنظمات المجتمع المدني الجمعيات أساسا في المجتمع المحلي رأت فيه السلطات المحلية راجع إلى عراقيل إدارية يقول رئيس البلدية أنه " ...**في ظل الإجراءات والتعقيدات الإدارية من جهة وقلة الإمكانيات للمواطنين من جهة أخرى، خاصة أن مقر مديرية التنظيم والشؤون العامة يبعد عن البلدية ب 105 كلم حال دون إمكانهم تشكيل جمعيات .."1** ، و أن " **...نقص الاتصال و احتكاك المواطنون بحكم العزلة مع المجتمعات الأخرى أثر على إمكانياتهم في إنشاء أي جمعيات..."2.**

في حين أكد التحقيق الذي أجري سنة 2000 من طرف خبراء جزائريين رفض المواطنون بنسبة 100% تأسيس أي جمعية أو الانخراط فيها مهما كان طابعها 3 ، وليس الأمر متعلق بعوائق وإجراءات إدارية ، وحتى منظمة لضحايا الإرهاب أو فرع أو مكتب تابع لها غير متواجد بالمنطقة التي بها عدد معتبر من عائلات ضحايا الإرهاب " **... فالمواطنون ينظرون إلى أنه لا جدوى من تأسيس جمعية، فلا فائدة بالنسبة لهم ستحققها..."4** فهم لا يثقون في الجمعيات خاصة جمعيات ضحايا الإرهاب وفي نظرهم أنها تاجرت بدماء أقاربهم وأهليهم 5 .

يضاف إلى هذا القول تساءل ممثل عن ضحايا الإرهاب عن **"...الجدوى من تأسيس جمعية لا تحقق شيئا ... "** .

وهذا التساؤل يرجع بالأساس إلى الطابع الوطني للجمعيات وعن الذي حققته وما تتميز به، فواقعها لا يختلف كثيرا عن واقع الأحزاب من حيث كونها هياكل فارغة ، بعدما ثبت فشلها في تشكيل قوة ضاغطة أو مؤثرة ، بل إنها عجزت حتى في جعل المواطن يلتف حولها، كما فشلت في لعب دورها كقناة حقيقية للتعبئة الدائمة، وكقوة اقتراح فعالة ومؤثرة، لأن أغلبها يبقى في حالة سبات عميق ولا يظهر إلا في المواعيد الانتخابية والمناسبات الدينية والاجتماعية 6 كما ثبت أيضا علاقتها بالإدارة ، مما أدى إلى تفسخ العلاقة بين المجتمع والجمعيات التي هي حسب العرف الناطق الرسمي بلسانه.

وسواءا كان المواطنون بالرمكة يسعون إلى تشكيل الجمعيات و الإمكانيات لا تسمح أو لا يسعون إلى تشكليها نهائيا لما لها من خصوصيات ، إلا أنه تبق خاصية عدم تشكيل الجمعيات من أبرز مميزات المجتمع ومقارنة بحجم الأحزاب السياسية المشكلة ، فان الحركة الاجتماعية للمجتمع توجهت كلها نحو الأحزاب السياسية الوطنية، أي اختاروا التعبير عن طريق الأحزاب الوطنية بخصوصياتها المعروفة لذلك لا تعتبر الجمعيات وسيلة يعبرون عن طريقها أو وسيلة تعبيرهم بحكم أنهم لا يلجئون إلى تكوين هذا الشكل من التنظيم .

---

1 - رئيس بلدية الرمكة (موظف إداري متقاعد – 64 سنة).

2 - ممثل التجمع الوطني الديمقراطي بالرمكة .

3 - وزارة التضامن الوطني ،**الندوة الوطنية لمكافحة الفقر والإقصاء**، مرجع سابق، ص 112.

4- ممثل حزب جبهة التحرير الوطني بالرمكة (موظف إداري – 62 سنة).

5 - بلقاسم عجاج ،**غليان الجبهة الاجتماعية يزحف نحو قصر المرادية** ، (.http://www.echoroukonline.com)

6- بدون اسم كاتب،**97 % من الجزائريين لا يثقـــــون في الجمعيـــــات** ، جريدة النهار(www .el nahar .com)

المبحث الثاني : طبيعة الحركة الاحتجاجية بالرمكة.

إن الغرض من عرض الحركة الاحتجاجية بالرمكة هو إبراز ما يميزها في ممارستها سياسيا واجتماعيا مقارنة بتلك الاحتجاجات التي تحدث على المستوى الوطني من ناحية المطالب ؟ أين وكيف تتم؟ كيف تنتهي ؟ ما هي الفئات التي تنظمها ؟...

إن الحقيقة البارزة أن الجزائر شهدت في تاريخها كل الأشكال التعبيرية التجمع والاعتصام و التظاهر، الإضراب و الاحتجاجات الاجتماعية... فرديا وجماعيا ،مرورا بأحداث أكتوبر 1988 الشهيرة والاحتجاجات التي رافقتها ، عبر المجتمع من خلالها عن الضيق والحرمان و الفقر و التهميش والبطالة التي يعاني منها، إلى العنف المسلح من طرف أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ المحلة للتعبير عن حقهم المسلوب بعد توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 ثم عنف حركة العروش بمنطقة القبائل للتعبير عن مطالب جهوية متمثلة أساسا في المطلب الأمازيغي ، ثم الحركات الاحتجاجية ذات المطالب الاجتماعية التي أخذت الزيادة في عددها في الآونة الأخيرة خاصة مع بداية القرن الحادي والعشرون .

ولم تعد هذه الحركات الاحتجاجية في الجزائر تقتصر على المدن الكبرى والأحياء الشعبية بل تعممت في نطاقها الجغرافي لها لتشمل القرى النائية والريفية 1 ومثال ذلك في المناطق الريفية والنائية الرمكة .

فرغم الوضع الأمني الذي مر به سكان منطقة الرمكة في أواخر 1997 و أوائل 1998 و ما نتج عنه لم تسجل أي ردود جماعية للمواطنين للتعبير عن ما أصابهم نتيجة صراع لم يكونوا طرفا فيه ، و كانت معظم شكاويهم فردية عن غياب أي اهتمام بهم وعن المأساة التي حلت بهم إلى الصحفيين من الجرائد الوطنية و الأجنبية و حتى قنوات تلفزيونية عربية وأجنبية التي زارت المنطقة أو زيارات لممثلي منظمة الأمم المتحدة و سفراء لدول أجنبية في تلك الفترة.

إضافة إلى هذا فان الوضع الذي كان سائدا في تلك الفترة هو الهجرة من السكان الذين عاشوا تلك التجربة الأمنية في ليلة 30 ديسمبر1997 إلى عدة مناطق منها غليزان ،مستغانم ، شلف، تلمسان ، وخاصة وهران التي بها أحياء كاملة تتكون من سكان الرمكة مثل (les amandiers - الكمين - رأس العين - كوكا) 2 ، حي الصنوبر(plantaire)... "...**ومنهم من هاجر إلى خارج الوطن فرنسا على وجه التحديد التي منحت تأشيرات مجانية لسكان الرمكة خاصة ضحايا المجزرة لمغادرة البلاد ... "3 .**

1 - عبد الناصر جابي، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر (كانون الثاني/يناير 2011)** 18-02 -2012 (http://www.dohainstitute .org).

2 - فاطمة سكومي ، مرجع سابق ، ص 153.

3- مقابلة مع سنون علي (مراسل صحفي من منطقة عمي موسى لجريدة صوت الغرب).

فلم تشهد الرمكة أي حركة احتجاجات جماعية إلا مع بدايات 2004 وان كانت لا تخرج عن المطالب الاجتماعية غير أن الاحتجاج الذي كان بشكل جد منظم وبدون تأطير حزبي أو جمعوي تم سنة 2004 **"... حيث احتج المواطنون بإغلاق مقر البلدية لمدة خمسة وثلاثين يوما 1 و لم يفلح تدخل الشرطة والدرك الوطني في إنهاء الاعتصام الذي كاد أن يصل إلى حد المشادات العنيفة 2 و رغم أن ذلك الاعتصام لم يكن له هدف سياسي غير المطالب الاجتماعية المحلية إلا أنه لم ينته إلا بإجبار المجلس المنتخب على الاستقالة بعد تدخل والي الولاية في تتفاوض مع ممثلي المحتجين ..."3** .

منذ تلك السنة أخذت الاحتجاجات المحلية طابع الخروج غير المنظم للمواطنين ضد المجلس المنتخب، الدائرة أو المركز الصحي ... بحكم أن المنطقة لا تحتوي على هياكل عمومية غيرها (البلدية ، الدائرة ، المركز الصحي) يغيب عن هذه الاحتجاجات التنظيم و التأطير الحزبي أو الجمعوي شأنها في ذلك شأن الحركات الاحتجاجية الوطنية (ماعدا في سنوات 1990-1991 كانت الاحتجاجات تتم بتأطير الجبهة الإسلامية للإنقاذ).

و من أمثلة الاحتجاجات المحلية غير المنظمة التي تمت سنة 2011 **"... التي تمت بإغلاق المواطنين لمقر البلدية لمدة أربع أيام مطالبين بالعمل، الطريق، الغاز، الكهرباء... و لم يتدخل في هذه الاحتجاجات الأمن حيث تم الإشعار مسبقا لدى مصالح الدرك الوطني بالاحتجاج مقابل عدم المساس بالممتلكات العامة..."4** .

من هذا الأخير فان احتجاجاتهم لا تخرج عن المطالب الاجتماعية وهذا ما ذهب إلى تأكيده السيد محمد رحماني5 ففي نظره أن **"... مطالب مجتمع الرمكة اجتماعية لأنهم غير مسيسين بالتالي فمطالبهم غير سياسية.."** نفس الملاحظة لما يتعلق الأمر بالاحتجاجات الوطنية وان كان ينظر إليها في بعض الحالات أنها مفتعلة أو مسيسة * لكن نجد أنها تنتهي بمجرد الاستجابة للمطالب الاجتماعية.

كما أن هذه الحركات الاحتجاجية في الرمكة على الرغم من ارتفاعها نسبيا واستمرارها في الحضور إلا أنها تتم في الأغلب كممارسة فردية وليست جماعيا ، فتأخذ طابع الشكاوي الفردية الشفهية للسلطات المحلية حيث أن نسبة **"... 100% من السكان يقدمون شكاوي يوميا ..."** حسب رئيس البلدية تتعلق أساسا بالعمل، الغاز، الكهرباء، الطريق، تحسين الخدمات الصحية...، من هنا يظهر أن السلطات المحلية

1 - ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالرمكة .
2- ممثل حزب التجمع الوطني من أجل الثقافة و الديمقراطية بالرمكة (55 سنة – موظف إداري).
3 - ممثل حزب التجمع الوطني الديمقراطي بالرمكة .
4- رئيس بلدية الرمكة .
5 - محمد رحماني ،(مراسل جريدة " La voix de l'oranie" بمنطقة عمي موسى منذ 2002).
* - من أمثلة ذلك احتجاجات جانفي 2011 التي نظر إليها أنها مفتعلة أو مسيسة من طرف جهات وليست متعلقة بظروف اجتماعية وغلاء المعيشة ،فتم إنشاء لجنة برلمانية مختصة للتقصي في تلك الأحداث و أسباب خروج الشباب إلى الشارع للاحتجاج.

هي الوجهة الوحيدة للسكان باعتبار أن **"... مجتمع الرمكة لا يراسلون الجرائد أو يكتبون فيها..."1** لكن هذا غير صحيح تماما "...**إذ أن شكاوي سكان الرمكة فرديا وجماعيا للجرائد وتكون مكتوبة..."2** بالطبع ليس كل الجرائد الوطنية فقط تلك التي لها مراسلوها بمنطقة عمى موسى تكون حول المطالب الاجتماعية حيث تضمنت إحداها حول السكن مايلي **" ...أتنتظرون مجزرة أخرى حتى نستفيد من التوسيع أو الترميم..."3 .**

وتكون الاحتجاجات المحلية سلمية يبدو في ذلك أنها متأثرة بمناخ الأزمة الأمنية التي عرفتها الرمكة سنتي 1997- 1998 "... **فعلى الرغم من أنهم على وشك الانفجار إلا أن المواطنين يتفادون تكرار ما عاشوه**..."4 ، "**... حيث نجد احتجاجاتهم في شكل كتل متفرقة و ليس كتلة واحدة ... "5** ، فهي لا تصل إلى حد العنف على عكس ما تختص به الاحتجاجات الوطنية عامة من عنف في أغلبها لذلك نجدها مغلفة بمشاكل اجتماعية ممثلة في السكن والعمل.

في منحى أخر تأخذ احتجاجات سكان الرمكة مطلب التعويضات المالية كالاعتصام أمام الوزارات والمؤسسات الرسمية (وزارة الداخلية أو مقر المجلس الشعبي الوطني ،قصر الحكومة)،حيث اعتصم 300 شخص في 20 مارس 2011 يمثلون ضحايا الإرهاب من ولاية غليزان، أمام مقر المجلس الشعبي الوطني ، مطالبين الحكومة بتحرير مستحقاتهم المالية المجمدة منذ 2002،وهددوا آنذاك بالزحف نحو رئاسة الجمهورية في حالة رفض نواب المجلس الشعبي الوطني فتح حوار معهم يسفر عن التزام مكتوب من قبل "نواب الشعب "للدفاع عن حقوقهم أمام الجهاز التنفيذي، قصد تحرير مستحقاتهم المالية التي تشكل المنح و المعاشات الشهرية المجمدة منذ 2002 6، بالإضافة إلى ذلك تم تحميل الحكومة مسؤولية تدهور وضعيتهم الاجتماعية بعد أن فقدوا جميع ما يملكون من أراضي و عقار نتيجة سنوات الإرهاب7.

واستمرت مظاهراتهم واعتصاماتهم بعد ذلك لأكثر من ثماني مرات لكنها كانت تتم في إطار فئة ضحايا الإرهاب حيث أن غالبيتهم كانوا من ضحايا مجزرة الرمكة وحد الشكالة بولاية غليزان 8.

ويمكن اعتبارها المظاهرات الوحيدة التي يشارك فيها سكان الرمكة، تمثلت مطالبهم أساسا بقانون خاص يحمل نفس حقوق أبناء الشهداء ورفع منحة الضحايا المدنيين ثم إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهم.

---

1 - ممثل الحركة الوطنية للأمل (رئيس بلدية سابق – موظف إداري – 57 سنة)

2- علي سنون (مراسل جريدة " صوت الغرب " بمنطقة عمي موسى).

3- نفس المتحدث .

4- مجيد مناصرية (رئيس مكتب منظمة ضحايا الإرهاب بواد رهيو ولاية غليزان) .

5- رئيس بلدية الرمكة.

6- عبد الله علاب ،**ضحايا مجازر "الرمكة" بغليزان يعتصمون أمام مقر البرلمان،** (http : tsa- algerie.com).

7- المرجع نفسه.

8- بلقاسم عجاج ،**غليان الجبهة الاجتماعية يزحف نحو قصر المرادية،** (. http://www.echoroukonline.com).

في نفس السياق، لكن في اتجاه أخر معنوي وليس مادي تمثلت مطالبهم في خلق أرشيف خاص بعشرية الإرهاب يتم تدوينه والاحتفاظ به في إطار الحفاظ على الذاكرة الوطنية وهذا ما ذهب إلى قوله ممثل عن ضحايا الإرهاب بالرمكة **"...نبحث عن الصيغة الوطنية لنا... حتى لا ننسى** (بضم النون)**..."** وهذا عكس ما تطالب به النخب السياسية من إنشاء بنى مستقلة الغرض منها إفساح المجال أمام ضحايا الاعتداءات لإسماع صوتهم وإعطائهم المعلومات تمكنهم من التوصل للحقيقة حول المجازر بدلا من التعويضات المالية 1 .

وحتى في سنة 2009 لما أصدرت محكمة الجنايات لمجلس قضاء غليزان أحكاما غيابية بالإعدام في حق خمس إرهابيين " المفترضين حسب المجلس" ارتكابهم مجازر بعدة مناطق من ولاية غليزان منها "الرمكة" و"حد الشكالة" لم تسجل أية ردود من المواطنين بالرمكة خاصة و أن جلسة المحاكمة تمت في دون اطلاع من سكان الرمكة وسكان ولاية غليزان بأكملها فلم يسمعوا بها 2 ، وإنما نقلت بعض الجرائد الوطنية تفاصيل الجلسة الغائب عنها المحكوم عليهم بالإعدام.

بالتالي فان الحركات الاحتجاجية المحلية أو الشكاوى فرديا أو جماعيا التي يقوم بها سكان الرمكة ليس لها ما يميزها من حيث المطالب ولا من حيث شكلها حتى المظاهرات الوطنية التي شاركوا فيها تتعلق بفئة ضحايا الإرهاب وليس مظاهرات أخرى .

1 - رشيد تلمساني ، مرجع سابق ، ص 19.

2 - ع ،بن نعوم ،**جريمة أخرى في حق ضحايا مجازر الرمكة** (www .algeriatimes .net).

خـــاتـــمـــة.

خاتمة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة التطرق إلى السلوك الانتخابي انطلاقا من محددات وعوامل ، والبحث إذا كان يمثل بالنسبة لمجتمع الرمكة الفرصة المواتية للتعبير عن أرائه ومواقفه السياسية وذلك لما تعكسه الانتخابات من علاقات بين الدولة والمجتمع ، أم أن هناك وسائل وأشكال أخرى للتعبير السياسي لمجتمع الرمكة وتوصلنا من خلال الدراسة إلى النتائج التالية :

أظهرت النتائج الانتخابية من خلال نسب المشاركة أن السلوك الانتخابي لا يعبر من خلاله مجتمع الرمكة ، وتجسد ذلك في الانتخابات المحلية والتشريعية لسنتي 2002 و 2007 وحتى الانتخابات الرئاسية لسنتي 2004 و 2009، رغم أنها تراجعت نسبة المشاركة في المحليات و التشريعيات مقارنة بانتخابات 1990-1997 إلا أننا بمقارنتها بنسبة المشاركة في بلدية غليزان نجدها مرتفعة بنسبة 20% وهذا يؤكد نظرية أخرى أن سكان الريف أكثر مشاركة من سكان المدينة و أنه مازال يمارس بطريقة جماعية على النقيض في المناطق الحضرية السلوك الانتخابي يتميز بالفردية.

و حتى السلوك الانتخابي في شكله المتعلق بالأصوات الملغاة لما لهذا السلوك من دلالات ، لا نجد ما يميزهم في ذلك وطنيا أو محليا مقارنة بنتائج الولاية ، إذ نجد تذبذب في نسبة الأصوات الملغاة في الانتخابات وليس هناك ارتفاع فيها أو ما يميزها .

بصفة عامة إن السلوك الانتخابي لا يمكن أن نعرف من خلاله حقيقة المواقف و الآراء السياسية لمجتمع الرمكة، فلا يعبر من خلاله لأسباب منها ما يتعلق بالعملية الانتخابية في حد ذاتها وما هو معروف عن طريقة ممارستها في الجزائر ومنها ما يتعلق بعوامل أخرى.

أثبتت اتجاهات الناخبين بالرمكة رفضهم الانتخاب لجبهة التحرير الوطني وذلك من خلال نتائج الانتخابات المحلية والتشريعية ل 2002 و2007 بالانتخاب لصالح أحزاب أخرى التجمع الوطني الديمقراطي والجبهة الوطنية الجزائرية على الرغم مما تميز به الناخبون وطنيا وعلى مستوى ولاية غليزان وبلدياتها من عودة قوية للتصويت لصالح الجبهة في انتخابات 2002 و 2007 ، وربما يرجع ذلك إلى اعتبار السكان جبهة التحرير الوطني رمزا للسلطة.

وضعنا بعض المؤشرات التي يمكن التعبير من خلالها الاجتماعات السياسية، الأحزاب السياسية، تأسيس الجمعيات، حضور أو عدم حضور الحملات الانتخابية،... و توصلنا إلى أن عدم المشاركة في الأحزاب وتكوين الجمعيات يعدان من التعبيرات السياسية لاتساعها في المجتمع وذلك لما للأحزاب و الجمعيات من خصوصيات في الجزائر وارتباط الأحزاب السياسية و الجمعيات بالسلطة و الدوران في فلكها.

ومن ناحية الحركة الاحتجاجية خلصنا إلى أنه لا يوجد ما يميزها من ناحية الممارسة ولا ناحية المطالب فهي غير معبرة لأسباب يبدو أنها ترجع إلى أن الكثير من سكان الرمكة والذين عاشوا التجربة

الأمنية سنتي 1997-1998 غادروا تدريجيا الرمكة للاستقرار في مناطق أخرى كوهران ، تلمسان ولعل أشكال تعبيرهم السياسية تتم في المناطق التي يقطنون بها حاليا.

لهذا من المفيد مستقبلا دراسة المناطق التي شهدت نفس التجربة والأوضاع الأمنية مع الرمكة مثل بن طلحة ، حي الرايس ، سيدي موسى ، بني مسوس بالجزائر العاصمة باعتبارها مناطق شبه حضرية ومقارنة أشكال تعبيرها السياسي فيما يتعلق بالمشاركة السياسية في (الانتخابات ، الأحزاب السياسية ، الجمعيات ...) مع البلديات الريفية في ولاية غليزان (الرمكة - حد الشكالة - سوق الحد) .

قائمة المراجـع.

- المصادروالوثائق الرسمية:

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 32،السنة 26 ،الصادرة بتاريخ 5 محرم 1418ه الموافق ل 7 أوت 1989.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **دستور 1989**، المادة40.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية** ،ع:48،السنة 16،28-10-1991.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 1،السنة 29 ،الصادرة بتاريخ 28 جمادي الثانية 1412ه الموافق ل 4 يناير 1992.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 40،السنة 34 ،الصادرة بتاريخ 6 صفر 1418ه الموافق ل 11 يونيو1997.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **الجريدة الرسمية** ، العدد 22،السنة 46 ،الصادرة بتاريخ 19ربيع الثاني 1430ه الموافق ل 15أفريل 2009 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**الجريدة الرسمية** ، العدد 24،السنة 41 ،الصادرة بتاريخ 28صفر1425ه الموافق ل 18 افريل2004.
- أمر رقم 97-06 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل 6 مارس 1997 يتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية.
- القانون العضوي لنظام الانتخابات، أمر رقم 07/97 مؤرخ في 27 شوال عام 1417 الموافق ل 6مارس 1997 يتضمن القانون العضوي لنظام الانتخابات.
- الديوان الوطني للإحصائيات، 2008.
- تقرير خاص ببلدية الرمكة ،دائرة الرمكة .

الكتب :

- بالعربية:

- الكواري علي خليفة ،**الانتخابات الديمقراطية وواقع الانتخابات في الأقطار العربية**(بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2009).
- الجابري محمد عابد ، **الديمقراطية وحقوق الإنسان**، ط 1 (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية 1994)
- الرياشي سليمان و آخرون، **الأزمة الجزائرية (الخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية)** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية) .
- إسماعيل عصام نعمة، **النظم الانتخابية**، ط 2 (منشورات زين الحقوقية ،2009).
- الشرقاوي سعاد ،**النظم السياسية في العالم المعاصر** (مصر :دار النهضة العربية ،1982).
- الطويل كميل، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من" الإنقاذ" إلى "الجماعة"** (بيروت : دار النهار للنشر،1998).
- أبو النصر مدحت ،**الوظيفة الاجتماعية للأحزاب السياسية** " إحدى مسارات تفعيل العمل السياسي و تدعيم حقوق الإنسان "، ط 1 (مصر : إيتراك للنشر والتوزيع، 2004).

- برحو صلاح الدين ، **ظاهرة الإرهاب السياسي**، (1996) .
- برو فليب ، **علم الاجتماع السياسي** ، ترجمة : محمد عرب صاصيلا ، ط 1 (بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،1998).
- جابي عبد الناصر، **الانتخابات الدولة و المجتمع** (الجزائر: دار القصبة للنشر ،1999).
- جرادي عيسى ، **الأحزاب السياسية في الجزائر**،(الجزائر،دار قرطبة ،2008).
- جابي عبد الناصر، **الجزائر الدولة والنخب** (الجزائر:منشورات الشهاب ،2008).
- حسنين توفيق إبراهيم ، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها** ، ط 1 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2005).
- دبلة عبد العالي ، **الدولة الجزائرية الحديثة:الاقتصاد والمجتمع** ،ط 1 (القاهرة :دار الفجر للنشر والتوزيع 2004) .
- زرواتي رشيد، **مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية** (الجزائر : دار الهدى، 2007).
- شلبي محمد ،**المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ،المناهج ، الاقترابات و الأدوات** (الجزائر:1997).
- صالح سامية خضر ، **المشاركة السياسية والديمقراطية، اتجاهات نظرية ومنهجية حديثة تساهم في فهم العالم من حولنا**، ط1 (القاهرة: جامعة عين شمس،2005).
- عبيدات محمد وأخرون، **منهجية البحث العلمي ،القواعد،المراحل والتطبيقات** (عمان : دار وائل للنشر ،1999) .
- مشري عبد القادر ، **الأحزاب السياسية في الديمقراطيات الغربية** (الجزائر : دار الخلدونية ، 2010).
- عبد الحليم كامل نبيلة،**الأحزاب السياسية في العالم المعاصر**(بيروت :دار الفكر العربي،1982)
- لحسن محمد ،**عمي موسى قلعة الثوار بغرب الونشريس** (الجزائر : دار الغرب للنشر والتوزيع،2007).
- لحسن محمد، **تاريخ إقليم عمي موسى القرنان 19 و20 م** (الجزائر: دار أم الكتاب، 2010).

بالفرنسية:

- Cherad Salah –Eddine, **Elections municipales et législatives en Algérie** "les scrutins du 12juin1990 et du décembre 1991(Montpellier :Université Paul- Valéry,1992).

- Duverger Maurice, **Les parties politiques** (Paris: Librairie Armand Colin, 1976).
- Labidi Hosni , **Algérie: comment sortir de la crise?**(Paris : l' harmattan, 2003).
- Tlamçani Rachid , **Élections et les Élites en Algérie paroles de candidats** (Alger: chihab éditions,2003).

- المجلات:

- الدسوقي أيمن إبراهيم ، "المجتمع المدني الجزائري (الحجرة ،الحصار ، الفتنة) " ، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة :23 ، ع : 259 (2000).
- الصيداوي رياض ،الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر، **مجلة : الحوار المتمدن** ، ع: 2553 - 2009 / 2 / 10 .
- الصيداوي رياض ،"الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، **مجلة : الحوار المتمدن** ، ع: 2544، 2009 / 2 / 10 .
- الصيداوي رياض ،"الانتخابات والديمقراطية والعنف في الجزائر"، **مجلة : الحوار المتمدن** ، ع: 2550، 2009 / 2 / 10 .
- الكنز علي ، "من الإعجاب بالدولة إلى اكتشاف الممارسة الاجتماعية"، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة :14،ع : 158 (1992).
- تلمساني رشيد ،" الجزائر في عهد بوتفليقة :الفتنة الأهلية و المصالحة الوطنية"،**أوراق كارينغي**،ع:7 ، يناير 2008.
- شرف الدين فهيمة ،"الواقع العربي و عوائق تكوين المجتمع المدني "، **مجلة المستقبل العربي** ، السنة : 24،ع :278 (2002).
- عبد الغني عماد، "المقاومة والإرهاب في الإطار الدولي" ، **مجلة المستقبل العربي** ،ع :275 2002.
- مهابة أحمد، أزمة الجزائر بين التدويل والوفاق الوطني، **مجلة السياسة الدولية**،ع :131، السنة:1998.

الجرائد :

بالعربية:

- رحماني أنيس ،**أبواب الجزائر مفتوحة لمكافحة الإرهاب فقط** ، جريدة الخبر، السبت 10 جانفي 1998.

- آيت العربي مقران ،" **مجلس شعبي بدون شعب : قراءة أولية في انتخابات 17 ماي 2007** ، (الخبر الأسبوعي) السنة 09 ، العدد 431 ، من 02 إلى 08 جوان2007 .
- أ ، بن نعوم ،الحاج بوطيبة، **الحياة في الرمكة خياران أحلاهما موت : الإرهاب أو الفقر المدقع**، جريدة الجمهورية ،19 ديسمبر 2001.
- س قادة ، **واقع متردي بعد التخريب الأعمى** ،جريدة الجمهورية 7 مارس 2000.
- أ.بن نعوم – ح.بوطيبة ، **الطريق إلى الرمكة...**، جريدة الجمهورية،18ديسمبر 2001.
- ق.و ،**المجازر من ارتكاب الجماعات الإسلامية المسلحة** ،جريدة الخبر 10جانفي 1998 .
- ق.و ،**رئيسة الدبلوماسية السويدية تطلب من الحكومة الجزائرية إنشاء لجنة وطنية للتحقيق في المجازر**،جريدة الخبر، ع :2162، 5 جانفي 1998،
- ر.ش ,**أفهمهم ....يفهموك** ،جريدة الخبر 10 جانفي 1998.
- ع،ابراهيم ،**بعد مجازر غليزان :سكان المداشر يروون فضاعة التقتيل**،جريدة الخبر،ع :2166، 10جانفي 1998.

بالفرنسية :

- Bouziane Ben Achour**, Dites que nous n'avons pas ou aller** ,El Watan , n:2169, 05/01/98 .
- Saidani Hamid et louiza ammi,**Relizane Comment y est né le terrorisme**, Liberté,N :1616,16-17janvier1998.
- Saidani Hamid **, Relizane: On assassine ses douars :C'est l'exode**, Liberte , n:1609 , 8 janvier 1998.
- S.O**, Un début de Ramadan sanglant**, Liberté , N: 1601,2- 3janvier 1998.
- S.O, **A coups de hache et de pioche**, Liberté, N: 1605 ,4 janvier 1998.
- F.M**, Massacre de Ramka : 1000 morts**, El Watan , 22 Mars 2006.
- Oukazi Ghania ,**La terreur et l'errance,** El Watan ,n : 2172 .

الندوات والملتقيات:

- بلحاج صالح ، **النظام السياسي الجزائري و العولمة السياسية :تحول أم تكيف ؟** (ورقة غير منشورة)
- وزارة التضامن الوطني، **الندوة الوطنية الأولى حول مكافحة الفقر والإقصاء**، الجزائر العاصمة، أكتوبر2000.

الرسائل الجامعية:

- بارة سمير ،" **أنماط السلوك الانتخابي والعوامل المتحكمة فيه**" ، دراسة ميدانية لطلبة كلية الحقوق بجامعة مولود معمري ، تيزي وزو، رسالة ماجستير في العلوم السياسية غير منشورة ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم السياسية والإعلام 2007.
- زعاف خالد ،" **اتجاهات الناخب نحو العملية الانتخابية** " دراسة ميدانية مقارنة لاتجاهات الناخب بين الانتخابات التشريعية 1997 والانتخابات التشريعية 2002، رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي،جامعة الجزائر،2007 .
- سكومي فاطمة ، **"الإرهاب والتغير الاجتماعي" الرمكة نموذجا ولاية غليزان**، رسالة ماجستير في علم الاجتماع أنثربولوجيا الجزائر المعاصرة ،جامعة وهران ،2009.
- قبوج الجمعي ،**السلوك الانتخابي في المجتمع الجزائري** ،دراسة سوسيولوجية لعينة من ولاية باتنة ،رسالة ماجستير،جامعة الجزائر 2.
- مشري عبد القادر ، **النخبة الحاكمة في الجزائر**،أطروحة دكتوراه ، جامعة الجزائر :2008.

الموسوعات :

بالعربية:

- الكيلاني عبد الوهاب ،**موسوعة السياسة ،ج 1، ط 3 ،(بيروت :المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990).**

بالفرنسية:

- Perrineau Pascal et Dominique Rennie, **Dictionnaire de vote(** France: presses universitaires de France)

- المواقع الاليكترونية:

- مجذوب عبد المؤمن ، **السلوك الانتخابي في الجزائر: دراسة في المفهوم، الأنماط و الفواعل.** (www.bouhania.com)
- جابي عبد الناصر، **الحركات الاحتجاجية في الجزائر** (كانون الثاني/يناير 2011) (http://www.dohainstitute.org)13/02/2011.
- جابي عبد الناصر ، **الشباب والانتخابات الرئاسية في الجزائر** ،(www.aswat.com) أطلع بتاريخ 12-11-2011.
- ع،صلاح الدين، **حزب الأصوات الملغاة...** ،(2009.04.10) ، www.echoroukonline.com
- رزاقي عبد العالي ،**الانتخابات الجزائرية :النتائج والدلالات** (http://www.aljazeera.net)
- التلاوي أحمد ، **مفهوم الأحزاب الديمقراطية وواقع الأحزاب في البلدان العربية** (http://www.aljazeera.net)
- ابن خلدون عبد الرحمن ، **مقدمة ابن خلدون** . (www.al-mostafa.com).
- علاب عبد الله ،**ضحايا مجازر "الرمكة" بغليزان يعتصمون أمام مقر البرلمان**، (http : tsa-algerie.com).

- بدون اسم كاتب، **97% من الجزائريين لايثقـــــون في الجمعيـــــات** ،جريدة النهار(www.el nahar.com)
- عجاج بلقاسم ،**غليان الجبهة الاجتماعية يزحف نحو قصر المرادية** (http://www.echoroukonline.com)
- جابي عبد الناصر ، **تقرير حول استطلاع الباروميتر العربي في الجزائر**2011 ، http://arabbarometer.org/arabic/index.html
- بدون اسم كاتب، **دراسة حول منظمات المجتمع المدني في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا** (http://www.megdaf.org/article_details.aspx?)
- ع ،بن نعوم ،**جريمة أخرى في حق ضحايا مجازر الرمكة** (www .algeriatimes .net)
- جابي عبد الناصر،**العلاقات بين المجتمع المدني والبرلمان :الواقع والأفاق** **(**30dz.justgoo.com/t) .
- **Ramka (Relizane): L'unique pharmacie fermée**, El Watan : 27 - 07 – 2011(www .djazairess .com)
- **Massacre de Relizane sur le BBC ,** (http://www.dailymotion.com/video/ _massacre-dede-relizane-sur-le-bbc_news)

المقابلات:

- **رئس بلدية الرمكة:**زروقي عبد القادر(2007-2012).
- **النائب الأول لحزب جبهة الوطنية الجزائرية:**العربي عبد القادر.
- **ممثل حزب جبهة التحرير الوطني بالرمكة:** سيدهم محمد.
- **ممثل التجمع الوطني الديمقراطي بالرمكة(انتخابات 2007).**
- **ممثل حركة الانفتاح بالرمكة(انتخابات 2007):**كيراني بوعبد الله.
- **ممثل حركة مجتمع السلم بالرمكة(انتخابات 2007):**حيرش الطيب.
- **ممثل الحركة الوطنية للأمل بالرمكة (انتخابات 2007):** حتاج بن يوسف.
- **ممثل حزب العمال (انتخابات 2007):**عواط بن يوسف.
- **ممثل التجمع الوطني من أجل الثقافة والديمقراطية(انتخابات 2007)**:بوركايب بن زينب.
- **ممثل ضحايا الارهاب بالرمكة :**زروقي محمد.
- **رئيس منظمة ضحايا الإرهاب بوادرهيو:** مناصرية مجيد.
- **سنون علي :مراسل صحفي لجريدة صوت الغرب .**
- **رحماني محمد :مراسل صحفي لجريدة (La voix de L'oranie).**

الملاحق

محاور المقابلة:

- **الجمعيات:**

- هل هناك سعي لتشكيل الجمعيات من قبل أفراد المجتمع ؟
- ماهي طبيعتها؟.
- ماذا تمثل الجمعيات بالنسبة لهم ؟.

- **الأحزاب السياسية:**

- هل هناك انخراط في الأحزاب السياسية ؟
- ما رأيك في نسبة ترشح المواطنين في القوائم الانتخابية ؟

- الاجتماعات السياسية والحملات الانتخابية :

- هل هناك حضور في الاجتماعات لمناقشة قضية سياسية ؟
- هل تكون هناك مطالب في حالة الحضور ؟ ماهي؟
- هل هناك مشاركة وحضور في الحملات الانتخابية ؟

- **الحركات الاحتجاجية:**

- مارأيك في الحركات الاحتجاجية محليا؟.
- هل هي عنيفة ؟.
- فيما تتمثل المطالب والانشغالات؟.
- هل هناك شكاوى مكتوبة ؟.
- هل هناك اتصال للمواطنين بالصحف للكتابة عن طريقها ؟.